

المحاسبة فى قطاع المهن والهيئات غير التجارية

تأليف

د. / محمد على لطفى
الأستاذ المساعد بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة عين شمس

د. / سعيد عبدالمنعم محمد
الأستاذ بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة عين شمس

مراجعة

د. / حسن محمد كمال
الأستاذ بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة عين شمس

تقديم

الهدف من هذا الكتاب هو شرح النظام المحاسبي الملائم للمهن والهيئات غير التجارية باعتبارها تمثل قطاعاً هاماً من قطاعات المجتمع المعاصر .
وقد حرصنا أن يتضمن هذا المؤلف الكثير من الأمثلة العملية التي تمكن القارئ من استيعاب ما جاء به من مفاهيم وأسس نظرية .

وقد تم تقسيم هذا المؤلف إلى جزئين هما :

الجزء الأول : المهن غير التجارية

ويتضمن هذا الجزء ثلاث وحدات تعليمية على النحو التالي :
الوحدة التعليمية الأولى : طبيعة النظام المحاسبي للمهن غير التجارية .
الوحدة التعليمية الثانية : المعالجة المحاسبية لعمليات النشاط المهني .
الوحدة التعليمية الثالثة : تحديد نتيجة النشاط المهن واعداد مركزه المالي .

الجزء الثاني : الهيئات غير التجارية

ويتضمن هذا الجزء وحدتين تعليميتين على النحو التالي :
الوحدة التعليمية الأولى : النظام المحاسبي للجمعيات التعاونية .
الوحدة التعليمية الثانية : النظام المحاسبي للوحدات .

ونرجو من الله أن نكون قد وفقنا في عرض هذا المؤلف بالشكل الذي يجعله أكثر وضوحاً وأكثر نفعاً للمطلع عليه .

والله ولي التوفيق

المؤلفان

يناير ٢٠٠٠

الجزء الأول

المهن غير التجارية

- الوحدة التعليمية الأولى : طبيعة النظام المحاسبي للمهن غير التجارية
- الوحدة التعليمية الثانية : المعالجة المحاسبية لعمليات النشاط المهني .
- الوحدة التعليمية الثالثة : تحليل نتيجة النشاط المهني واعداد مركزه المالي

الوحدة التعليمية الأولى

طبيعة النظام المحاسبي للمهن غير التجارية

الهدف

تهدف هذه الوحدة التعليمية إلى التعرف على ما يلي :

- ١ - الخصائص المميزة للمهن غير التجارية .
- ٢ - عناصر النظام المحاسبي الملازم للمهن غير التجارية .
- ٣ - أهم الحسابات التي يستخدمها أصحاب المهن غير التجارية .

المدخل لتحقيق الهدف

تبدأ هذه الوحدة التعليمية بتحديد مفهوم المهن غير التجارية والخصائص المميزة لها ، وشروط ممارستها ، وعناصر النظام المحاسبي الملازم لها من دفاتر ومستندات مؤيدة لعملياتها المختلفة .

وتنتهي هذه الوحدة التعليمية ببيان أهم الحسابات التي يستخدمها أصحاب المهن غير التجارية .

١ - مفهوم المهن غير التجارية وخصائصها

يقصد بالمهن غير التجارية Non Commercial Professions تلك الأعمال المتخصصة التي تعتمد على المجهود الذهني وتحتاج لمزاولةها أن يكون صاحبها قد حصل على معلومات متخصصة ومر بفترة تدريبية مناسبة بحيث يصبح قادراً على أداء عمله طبقاً لمعايير وقواعد متعارف عليها .

ومن أمثلة أصحاب المهن غير التجارية : الطبيب الذي يمارس عمله في عيادته الخاصة ، والمحاسب أو المحامى أو المهندس وغيرهم الذين يمارسون أعمالهم لحسابهم الخاص .

وبالرغم من تعدد أنواع المهن غير التجارية وتنوع الخدمات التي يؤديها أصحابها إلا أنها تتميز بمجموعة من الخصائص التي تتطلب نظاماً محاسبياً خاصاً بها . ومن أهم هذه الخصائص ما يلي :

أولاً، العمل هو العنصر الأساسى فى مزاولة المهنة

يقصد بذلك أن العمل هو العنصر الأساسى فى تحقيق الإيرادات . ونلاحظ مع التطور الحديث للفروع المختلفة للمهن غير التجارية أن عنصر رأس المال أخذ يزحف على هذه المهن فى شكل الأجهزة والمعدات مرتفعة التكاليف ، ولكن لازالت الخبرة هى الأساس لامكان الاستخدام الجيد لهذه الأجهزة والمعدات .

ثانياً، خدمة أفراد المجتمع هى الأساس

يقدم أصحاب المهن غير التجارية خدماتهم إلى كل من يحتاج إليها . ويحصلون فى مقابل ذلك على «الأتعاب» Fees .

ونظراً لأن تقييم هذه الخدمات يعتمد بصفة أساسية على الخبرة التي اكتسبها أصحاب المهن من خلال الدراسات والأبحاث والممارسة الفعلية على مر الزمن ، فإنه يصعب تحديد تكلفة هذه الخدمات على وجه الدقة . وبالتالي يفضل أن يطلق على النتيجة التي يحققها أصحاب المهن فى نهاية كل سنة اصطلاحاً «صافى الإيراد Net Revenue » أو «العجز Deficit»

ثالثاً : قياس الإيرادات على أساس نقدي

يستخدم أصحاب المهن غير التجارية عادة الأساس النقدي Cash Basis فى قياس إيراداتهم والذي بناء عليه لا يدخل فى تحديد نتيجة النشاط سوى الإيرادات النقدية أى المحصلة بالفعل خلال السنة .

ويرجع ذلك إلى عدم تمكن أصحاب المهن غير التجارية فى بعض الأحيان من تحصيل متأخر الاتعاب المستحق على عملائهم .

وبالرغم من أن القانون يعطى أصحاب المهن الحق فى المطالبة بهذه المتأخرات عن طريق المحاكم ، إلا أنهم يفضلون فى أغلب الأحيان التنازل عنها طواعية إكتفاءً بالاتعاب المحصلة .

أما فيما يتعلق بالمصروفات المرتبطة بالنشاط المهني فيتم قياسها على أساس الاستحقاق Accrual Basis أى يدخل فى الحسابان كافة المصروفات المتعلقة بالسنة بصرف النظر عن واقعة السداد .

معنى ذلك أن الأساس المتبع فى تحديد نتيجة النشاط المهني هو أساس مشترك يجمع بين الأساسين النقدي (فيما يتعلق بالإيرادات) والاستحقاق (فيما يتعلق بالمصروفات) .

رابعاً : الاعفاء المقرر لأصحاب المهن من ضريبة الدخل

خص المشرع الضريبي في مصر أصحاب المهن غير التجارية بنوعين من الإعفاءات الضريبية هما :

١- اعفاء مقيد بمدة معينة

يعفى أصحاب المهن غير التجارية من الخضوع للضريبة على الدخل إعتباراً من تاريخ مزاولة المهنة لمدة (١) :

أ- ثلاث سنوات، لمن يزاول المهنة لأول مرة بعد مضي مدة لا تجاوز ١٥ سنة من تخرجه .

ب- أوسنة واحدة، لمن يزاول المهنة لأول مرة بعد مضي مدة تجاوز ١٥ سنة من تخرجه .

ويراعى عند تحديد مدة الاعفاء سالفه الذكر أن يضاف إليها مدة التمرين التي يتطلبها قانون مزاولة المهنة ، وكذلك فترات الخدمة العامة أو التجنيد أو الاستدعاء لاحتياط إذا كانت تالية لتاريخ بدء مزاولة المهنة .

ويخضع المهني للضريبة إعتباراً من أول الشهر التالي لانقضاء مدة الاعفاء .

ويشترط لسريان هذا الاعفاء ما يلى :

- (١) أن يكون المهني مقيداً كعضو عامل فى النقابة .
- (٢) وأن يكون القيد فى النقابة فى مجال تخصصه .
- (٣) وأن يزاول المهنة منفرداً او بالاشتراك مع مهني آخر متمتع بالاعفاء .

(١) راجع البند ٤ من المادة ٧١ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣

٢- اعضاء مطلق

خص المشرع المصرى الفنانين التشكيليين برعاية اكبر من غيرهم من اصحاب المهن غير التجارية ، إذ اعفاهم من ضريبة الدخل بصفة مطلقة ودون التقيد بفترة زمنية معينة . ولكنه اشترط لامتعتهم بهذا الاعفاء ما يلى (١) :

- ا - أن يكون الفنان التشكيلي من اعضاء النقابة ،
- ب - وان يكون إنتاجه من مصنفات فنون التصوير والنحت والحفر .

٢- شروط ممارسة المهن غير التجارية

يشترط لممارسة المهن غير التجارية ما يلى :

أولاً : الممارسة على وجه الاستقلال

يقصد بذلك أن يعمل صاحب المهنة لحسابه وتحت مسؤوليته ، أى لا تربطه بالغير علاقة تبعية (علاقة الأجير برب العمل) . فالطبيب الذى يجرى عملياته فى مستشفى معين دون أن تربطه بها علاقة الأجير برب العمل يعتبر مهنياً . أما إذا كانت تربطه علاقة تبعية بالمستشفى الذى يجرى فيه عملياته ، فإنه يعتبر أجيراً وليس مهنياً .

ثانياً : التأهيل العلمى والعملى

يشترط لامكان مزاولة المهنة أن يحصل صاحبها على درجة علمية معينة مثل بكالوريوس التجارة لشعبة المحاسبة بالنسبة للمحاسبين ، وبكالوريوس الطب بالنسبة للأطباء ، وليسانس الحقوق بالنسبة للمحامين وهكذا .

(١) راجع البند ٧ من المادة ٧١ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٧

ويتطلب السماح لمن يريد ممارسة المهنة ، إلى جانب الشهادات المؤهلة للممارسة ، أن يمضى فترة تدريب مناسبة قبل السماح له بالممارسة الفعلية ، بل ويطلب فى بعض الأحيان بإجتياز امتحانات معينة للتأكد من صلاحيته .

ثالثاً ، القيد فى النقابات المهنية المختصة

يشترط لإمكان مزاولة المهنة أن يكون الممارس مقيداً فى النقابة المهنية المختصة به وحاصلاً على شهادة منها تفيد ذلك .

فمثلاً يشترط لكى يزاول المحاسب مهنته أن يكون عضواً فى نقابة المحاسبين والمراجعين وأن يقيد اسمه فى السجل العام للمحاسبين والمراجعين . وكذلك الحال بالنسبة لمهنة الطب فإنه يشترط فيمن يزاولها أن يكون عضواً فى نقابة الأطباء وهكذا .

وتقوم النقابات المهنية المختلفة بالإشراف على تنظيم شئون العمل المهني وحماية المزاويلين له ورفع مستواهم الأدبي والمادى . فهى تضع القواعد والمبادئ والتقاليد التى يتعين على المهني إتباعها والالتزام بها فى ممارسة عمله ، كما أنها تنظم العلاقة بينه وبين زملائه فى المهنة .

ومن ناحية أخرى تقوم النقابات المهنية بمحاكمة من يخل بواجباته من أعضائها وتوقع العقوبات التأديبية على كل من تثبت أدايته .

وتتدرج هذه العقوبات من اللوم أو التوبيخ أو بالحرمان مؤقتاً أو نهائياً من مزاولة المهنة ، وذلك حرصاً من النقابة على المهنة وكرامة أعضائها ، وبث الثقة والطمأنينة فى نفوس المتعاملين معهم (عملائهم) .

٢ - عناصر النظام المحاسبى للمهن غير التجارية

تتمثل أهم هذه العناصر فيما يلى :

أولاً - المجموعة المستندية

تضم هذه المجموعة المستندات المؤيدة لجميع العمليات التى يقوم بها صاحب المهنة سواء كانت خاصة بنشاطه المهنى أو متصلة به .
وتنقسم هذه المستندات إلى :

١ - مستندات خارجية

ويقصد بها المستندات التى تنشأ بمعرفة الغير ، ومن أمثلتها :

أ - الإيصالات الخاصة بالمبالغ التى يدفعها العملاء لأصحاب المهن غير التجارية على سبيل الأمانة للصرف منها نيابة عنهم .

ب - الإيصالات والفواتير وإى مستندات أخرى خارجية تؤيد عمليات الصرف سواء كانت تتعلق بمدفوعات رأسمالية (مثل فواتير شراء الأجهزة والمعدات اللازمة لمزاولة المهنة) ، أو مدفوعات إيرادية (مثل إيصالات الإيجار والمياه والنور والتليفون وغيرها من المصروفات المرتبطة مباشرة بمزاولة المهنة)

٢ - مستندات داخلية

ويقصد بها المستندات التى تنشأ بمعرفة صاحب المهنة ، ومن أهمها :

أ - الإيصالات التى يحصل عليها صاحب المهنة من مصلحة الضرائب،
والتي تستخرج من دفاتر ذى قسائم من أصل وصورة وتسلم
إلى كل من يدفع لصاحب المهنة أى مبلغ يكون مستحقاً له بسبب
مباشرة المهنة (١) .

(١) راجع المادة ٧٣ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل .

ب - اذون توريد المقبوضات .

ج - اذون صرف المدفوعات .

د - كشوف المرتبات والاجور .

ثانيا - المجموعة الدفترية

الزم قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل ،
اصحاب المهن غير التجارية بإمسك دفترين اساسين هما دفتر اليومية
ودفتر الإيصالات ، إلا ان ذلك لا يمنع صاحب المهنة من ان يمسك أى دفاتر
أخرى يراها ضرورية لتسهيل عمليات تجميع وتبويب البيانات الخاصة
بحركة النشاط المهني والتعرف على نتيجة أعماله ومركزه المالى فى نهاية
كل فترة .

ونتناول فيما يلى أهم الدفاتر المتعلقة باصحاب المهن غير التجارية :

١ - الدفاتر الإلزامية

نصت المادة ٧٣ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة
١٩٨١ المعدل على ضرورة احتفاظ كل صاحب مهنة غير تجارية بالدفترين
الآتيين :

أ - دفتر اليومية Journal

وهو دفتر تقييد فيه يوماً بيوم كل الإيرادات والتكاليف والمصروفات
الفعلية المتعلقة لمباشرة المهنة .

ولا يعنى ذلك ان يقتصر اختصاص هذا الدفتر على إثبات الإيرادات
والمصروفات الخاصة بمباشرة المهنة والتي تؤدى إلى تحديد صافى ارباح
النشاط المهني الخاضعة للضريبة الموحدة على الدخل ، وإنما يثبت به

ايضاً جميع العمليات الأخرى الخاصة بمباشرة النشاط مثل شراء الأجهزة والمعدات اللازمة للمهنة ، والامانات التي يدفعها العملاء للمصرف منها نيابة عنهم ، او غيرها من العمليات .

وقد يستخدم صاحب المهنة لهذا الغرض دفترأ عادياً من النوع التقليدي الذي يحتوى على عمودين (مدين ودائن) بالإضافة إلى خانات البيان ورقم القيد والتاريخ ، او قد يستخدم دفتر يومية من النوع الأمريكى الذى يحتوى على اعمدة تحليلية يمثل كل منها احد الحسابات المتعلقة بالنشاط المهنى بالإضافة إلى خانات البيان ورقم القيد والتاريخ . ويعتبر الدفتر فى هذه الحالة بمثابة دفتر يومية ودفتر استاذ فى نفس الوقت .

ونورد فيما يلى نموذجاً لدفتر اليومية ذى الأعمدة التحليلية :

هذا وقد ألزمت المادة ٧٣ من قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل ، صاحب المهنة بتسجيل دفتر اليومية سالف الذكر في مأمورية الضرائب المختصة قبل البدء في استعماله . ويتم التسجيل مجاناً بالتأشير على كل صفحة من صفحاته قبل استعماله وتختم الصفحة الأولى منه بخاتم المأمورية وتعتمد من رئيس المأمورية .

ويجب على صاحب المهنة أيضاً خلال ثلاثين يوماً من إنتهاء الدفتر أو تاريخ انتقال نشاطه إلى مأمورية أخرى أو من تاريخ انقطاعه عن العمل أن يقدم الدفتر المذكور إلى المأمورية المختصة ليؤشر على الصفحة الأخيرة من رئيس المأمورية ويتم ختمها بخاتمها .

ب- دفتر الإيصالات Receipts Book

وهو دفتر تثبت به المقبوضات المتعلقة بمباشرة المهنة . وهو يحتوى على إيصالات من أصل وصورة تحمل أرقاماً متسلسلة يسلمها صاحب المهنة إلى كل من يدفع إليه أى مبلغ بسبب ممارسة المهنة كأتعاب أو عمولة أو مكافآت أو غيرها من إيرادات المهن غير التجارية الخاضعة للضريبة الموحدة على الدخل . ويدون صاحب المهنة في هذه الإيصالات المبلغ المحصل وتاريخ استلامه ، ويقوم هو أو من ينوب عنه بالتوقيع عليها .

٢- الدفاتر الأخرى

قد يستخدم صاحب المهنة ، إلى جانب الدفترين سالفى الذكر ، بعض الدفاتر الأخرى عندما يتسع حجم أعماله وتتعدد أوجه نشاطه .

ومن أهم هذه الدفاتر ما يلى :

دفتر اليومية النقدية Cash Book

وهو دفتر يومية تكتب به جميع المقبوضات والمدفوعات التي تتم
نقدًا أو بشيك . وتصمم هذه اليومية بحيث تتضمن في الجانب الأيمن
(المدين) المقبوضات ، وفي الجانب الأيسر (الدائن) المدفوعات وذلك على
النحو التالي :

المفوضات

دفتر يوميات القليبية

المفوضات

الرقم التسلسلي	رقم الصفحة	بيان	البيك (جاء)	المنطقة	التحصيل					الرقم التسلسلي	رقم الصفحة	بيان	البيك (جاء)	المنطقة	التحصيل					
					موقوفات مباشرة الجهة	الاملاك	اموال مكتسبة	حاصلات مستحقة	القيمة مباشرة الجهة						الاملاك	حاصلات مستحقة				
		حاصلات شهر موقوفات باليوسومية العمدة بالقيدر رقم ..	٢٠٠٠	٥٠٠	٩٠٠	٧٠٠	٩٠٠ (تلف)	-							٤٠٠٠	١٥٠٠	٢٥٠٠	١٢٠٠	٨٠٠	-

وفي نهاية الشهر يثبت في اليومية العامة القيدان التاليان :

من مذكورين		
حـ/ البنك (جاري)		٤٠٠٠
حـ/ الصندوق		١٥٠٠
إلى مذكورين		
حـ/ اتعاب مباشرة المهنة	٣٥٠٠	
حـ/ العملاء	١٢٠٠	
حـ/ الأمانات	٨٠٠	
حـ/		
المقبوضات خلال شهر يومية النقدية ص		
من مذكورين		
حـ/ مصروفات مباشرة المهنة		٩٠٠
حـ/ الأمانات		٧٠٠
حـ/ الأثاث		٩٠٠
حـ/		
إلى مذكورين		
حـ/ البنك (جاري)	٢٠٠٠	
حـ/ الصندوق	٥٠٠	
المدفوعات خلال شهر يومية النقدية ص		

ب- دفتر يومية الاتعاب Fees Journal

وهو دفتر يومية مساعد تثبت به أولاً بأول الاتعاب المستحقة على العملاء من واقع المطالبات التي يرسلها صاحب المهنة إلى عملائه .

ويفضل أن يزود هذا الدفتر ، إلى جانب العمود الخاص بالأتعاب ،
بعامود آخر يخصص لإثبات المدفوعات التي يقوم صاحب المهنة بدفعها
نيابة عن العملاء ، وعمود للمجموع ، وذلك على النحو التالي :

يومية الاتعاب

مجموع	أتعاب	مدفوعات لحساب العملاء	بيــان	رقم المطالبة	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ
٥٠٠٠	٤٠٠٠	١٠٠٠	أتعاب ومدفوعات خلال شهر دونت باليومية العامة بالقيد رقم			

وفي نهاية الشهر يثبت في اليومية العامة القيد التالي :

٥٠٠٠	من حـ/ العملاء	
	إلى مذكورين	
٤٠٠٠	حـ/ الإتعاب	
١٠٠٠	حـ/ مدفوعات نيابة عن العملاء (١)	
	الإتعاب والمدفوعات خلال شهر .. يومية الاتعاب ص ..	

(١) يجعل هذا الحساب مديناً وحساب البنك (جارى) او الصندوق دائناً بما يتم دفعه من هذه
المبالغ بمعرفة صاحب المهنة .

٢٣ - دفتر اليومية مصنفات المصروفات الثرية Petty Cash Book

وهو دفتر يومية مساعد يستخدم لإثبات المدفوعات الصغيرة القيمة التي يتطلبها النشاط اليومي . ويسمى هذا الدفتر على أساس نظام السلطة المستخدمة Imprest System حيث يسلم الموظف الذي يتولى إمساك هذا الدفتر مبلغاً يعادل المصروفات المقدرة مسبقاً أثناء فترة معينة قادمة (شهر مثلاً) . ويقوم الموظف بالصرف من هذا المبلغ أثناء هذه الفترة . وفي نهايتها يتم جمع المصروفات وإصدار شيك بقيمتها ، لكي يعود رصيد هذا الصندوق إلى ما كان عليه في أول الفترة .

ويصمم هذا الدفتر بحيث يتكون له جانبان أحدهما يقيس به المبالغ التي يتسلمها الموظف (الجانب المدين) ، والآخر يقيس به المبالغ التي يقوم بدفعها أولاً بأول حسب ترتيبها التاريخي (الجانب الدائن) ، وذلك على النحو التالي :

د- دفتر استاذ العملاء Clients ledger Book

وهو دفتر استاذ مساعد يضم الحسابات الشخصية للعملاء ،
تخصص صفحة منه أو أكثر لاثبات المعاملات المتعلقة بكل عميل من واقع
المستند الخاص به .

ويجب أن يتعادل مجموع أرصدة الحسابات المفتوحة في هذا الدفتر
مع رصيد الحساب الإجمالي الذي يستخدم لمراقبتها (حساب إجمالي
العملاء)

هـ- دفتر الاستاذ العام General ledger Book

وهو يضم جميع الحسابات المتعلقة بالنشاط المهني بما ذلك حساب
إجمالي العملاء الذي يعتبر بمثابة حساب مراقبة للحسابات الشخصية
للعلاء المفتوحة في دفتر الاستاذ الخاص بهم

٤- الحسابات المستخدمة

لا تختلف الحسابات التي يستخدمها أصحاب المهن غير التجارية عن
تلك التي تستخدم في المنشآت التجارية ، فهي تتكون من قسمين هما :

أولاً: الحسابات الشخصية Personal Accounts

وهي تختص بالأشخاص الذين يتعاملون مع صاحب المهنة سواء
كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين .

وهذه الحسابات بعضها مدین يظهر في جانب الأصول بالميزانية ،
والبعض الآخر دائن يظهر في جانب الخصوم .

ثانياً: الحسابات غير الشخصية Impersonal Accounts

وتنقسم بدورها إلى مجموعتين :

١- الحسابات الحقيقية (الدائمة) Real (Permanent) Accounts

وهي التي تختص بالممتلكات الخاصة بممارسة المهنة كالمعدات والآلات والسيارات والأثاث والعقار وغيرها . وجميع هذه الحسابات مديدة وتظهر بالتالي في جانب الأصول من الميزانية

٢- الحسابات الاسمية (المؤقتة) Nominal (Temporary) Accounts

وهي تتمثل بصفة أساسية في حسابين :

أ- حساب أرباح مباشرة المؤقتة : يثبت به كسافة الإيرادات المترتبة على مزاولة النشاط المهني سواء كانت تمثل أتعاباً أو مقابل استشارات أو عمولات أو مكافآت أو غير ذلك .

ب- حساب مصروفات مباشرة المؤقتة ، ويثبت به كافة المصروفات المتعلقة بمزاولة النشاط المهني مثل أجور العاملين والإيجار والتليفون وغيرها .

وهذان الحسابان يتم إقفالهما في نهاية السنة بترحيل رصيد كل منهما إلى الحساب الختامي (حساب الإيرادات والمصروفات) .

أسئلة

- ١ - ما هو المقصود بالمهن غير التجارية ؟
- ٢ - ما هي الخصائص المميزة للمهن غير التجارية ؟
- ٣ - ما هي أهم شروط ممارسة المهن غير التجارية ؟
- ٤ - ما هي أهمية خضوع ممارسة المهن غير التجارية لإشراف النقابات المهنية ؟
- ٥ - ما أهم المزايا الضريبية التي منحها المشرع الضريبي في مصر لأصحاب المهن غير التجارية ؟
- ٦ - ما هي طبيعة المجموعة المستندية المؤيدة للعمليات التي يقوم بها أصحاب المهن غير التجارية ؟
- ٧ - «الزم قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل ، أصحاب المهن غير التجارية بإمسالك دفترين أساسيين هما : دفتر اليومية ، ودفتر الإيصالات .»
علق على هذه العبارة موضحاً :
أ - طبيعة كل من الدفترين .
ب - الشروط الواجب توافرها في كل من الدفترين .
- ٨ - « من أهم الدفاتر التي يستخدمها أصحاب المهن غير التجارية : دفتر يومية النقدية ، ودفتر يومية الاتعاب .»
وضح طبيعة كل من الدفترين ، وصمم صفحة من كل منهما ، ثم اذكر القيود الإجمالية التي يتم إثباتها من خلالهما في نهاية كل شهر ؟

٩ - « تنقسم الحسابات التي يستخدمها أصحاب المهن غير التجارية إلى

حسابات شخصية وأخرى غير شخصية » .

علق على هذه العبارة موضحاً طبيعة كل نوع من هذه الحسابات .

١٠ - وضح المقصود من المسaldات التالية :

أ - استقلال صاحب المهنة غير التجارية .

ب - التأهيل الفللى والعملى لصاحب المهنة غير التجارية .

ج - الحسابات المؤقتة التي يستخدمها أصحاب المهن غير التجارية .

د - الأساس المشترك المنبع فى تحديد نتيجة النشاط المهنى .

١١ - حدد الإجابة الصحيحة فى كل عبارة من العبارات التالية :

أ - العنصر الأساسى فى تحقيق إيرادات أصحاب المهن غير التجارية .

(١) العمل (٢) رأس المال (٣) كلا العنصرين

ب - يعتمد تقديم الخدمة التى يقدمها صاحب المهنة غير التجارية على :

(١) إمكانياته المادية (٢) خبرته (٣) كلا العاملين .

ج - يمنح أصحاب المهن غير التجارية فى بداية حياتهم المهنية إعفاءً

ضريبياً لمدة :

(١) سنة واحدة (٢) ثلاث سنوات (٣) سنة أو ثلاث سنوات

د - إذا تم طرح مصروفات مباشرة المهنة من إيرادات مباشرة المهنة

فالناتج هو :

(١) صافى الربح (أو الخسارة) (٢) صافى الأيراد (أو العجز)

(٣) رصيد المال

١٢ - وضح مدى صحة أو خطأ كل عبارة من العبارات التالية مبرراً وجهة نظرك فيما لا يزيد عن ثلاثة أسطر :

أ - العمل هو العنصر الأساسى فى تحقيق الإيرادات لأصحاب المهن غير التجارية .

ب - تعتبر الإيصالات التى يحصل عليها صاحب المهنة غير التجارية من مصلحة الضرائب من المستندات الخارجية .

ج - يعتبر دفتر الإيصالات بمثابة دفتر يومية للمقبوضات المتعلقة بمباشرة المهنة .

د - حسابات أتعاب ومصروفات مباشرة المهنة من الحسابات المؤقتة .

هـ - يتم قياس إيرادات ومصروفات المهن غير التجارية عادة على الأساس النقدى .

١٣ - ما هى أهم المبررات التى تحول فى بعض الأحيان دون قياس إيرادات المهن غير التجارية على أساس الاستحقاق ؟

الجزء الأول

المهن غير التجارية

الوحدة التعليمية الأولى : طبيعة النظام المحاسبى للمهن غير التجارية

الوحدة التعليمية الثانية : المعالجة المحاسبية لعمليات النشاط المهنى .

الوحدة التعليمية الثالثة : تحديد نتيجة النشاط المهنى واعداد مركزه المالى

الوحدة التعليمية الثانية المعالجة المحاسبية لعمليات النشاط المهنى

الهدف

لا تختلف المعالجة المحاسبية لعمليات النشاط المهنى عن غيرها من العمليات فى أى منشأة تجارية إلا فيما يتعلق ببعض العمليات التى تتطلب معالجة خاصة تتفق مع طبيعة النشاط المهنى .

وتهدف هذه الوحدة التعليمية إلى بيان كيفية معالجة أهم عمليات أوجه النشاط المهنى التى يتميز بها عن غيره من الأنشطة التجارية .

المدخل لتحقيق الهدف

تبدأ هذه الوحدة التعليمية ببيان كيفية معالجة اتعاب مباشرة المهنة، والمبالغ التى يحصل عليها صاحب المهنة من عملائه كإمانة على ذمة المصروفات التى يقوم بدفعها نيابة عنهم . ثم تبين المعالجة المحاسبية للمبالغ التى يدفعها صاحب المهنة من أمواله الخاصة نيابة عن العملاء . وتنتهى ببيان معالجة المبالغ المخصوصة من أصحاب المهن غير التجارية تحت حساب الضريبة المستحقة عليهم .

١ - أتعاب مباشرة المهنة

تعتبر الأتعاب التي يتقاضاها صاحب المهنة من عملائه نظير الخدمات التي يقدمها لهم المصدر الرئيسي لإيرادات النشاط المهني .

ويتم عادة الاتفاق مقدماً بين صاحب المهنة وبين عملائه على مقابل الخدمة وطريقة سداد هذا المقابل.

وتتم معالجة هذه الأتعاب في دفاتر صاحب المهنة على النحو التالي:

١ - يتم إثبات الأتعاب المدفوعة مقدماً بأن يجعل حساب النقدية (صندوق أو بنك) مديناً ، وحساب العملاء دائناً . ويكون القيد :

من حـ/ النقدية (صندوق أو بنك)	× ×	
إلى حـ/ العملاء	× ×	

ب - يتم إثبات قيمة المطالبة الإجمالية التي يرسلها صاحب المهنة إلى العميل بمجرد الانتهاء من تأدية الخدمة بأن يجعل حساب العملاء مديناً ، وحساب أتعاب مباشرة المهنة دائناً . ويكون القيد :

من حـ/ العملاء	× ×	
إلى حـ/ أتعاب مباشرة المهنة	× ×	

جـ - عندما يقوم العميل بسداد قيمة المستحق عليه (قيمة المطالبة مخصوماً منها ما سبق أن دفعه مقدماً لصاحب المهنة) ، تثبت المبالغ المحصلة بأن يجعل حساب النقدية (صندوق أو بنك) مديناً ، وحساب العملاء دائناً . ويكون القيد :

من حـ/ النقدية (صندوق أو بنك) (١)		x x
إلى حـ/ العملاء	x x	

د - وإذا اتضح في نهاية السنة أن بعض العملاء لم يقم بسداد كل الاتعاب المستحقة عليهم ، فإن أرصدة حساباتهم بدفتر الأستاذ العملاء تكون مدينة بقيمة المبالغ غير المسددة منهم ، وهي تمثل في مجموعها رصيد حساب إجمالي العملاء بدفتر الأستاذ العام .

مثال رقم (١)

فيما يلي بعض البيانات المستخرجة من دفاتر حسام المحاسب خلال شهر أكتوبر ١٩٩٩ :

١- أتعاب الخدمات المنتهية

٩٠٠٠ ج شركة الوادى - ١٠٨٠٠ ج شركة المصريين .

٢- متحصلات من العملاء بشيكات

٧٠٠٠ ج أتعاب من شركة الوادى - ٢٥٠٠ ج أتعاب مقدمة من شركة عادل .

والمطلوب

أ - تصوير الحسابات الشخصية للعملاء في دفتر أستاذ العملاء .

ب - قيود اليومية العامة .

ج - تصوير الحسابات التالية في دفتر الأستاذ العام :

- حـ/ العملاء

- حـ/ أتعاب مباشرة المهنة .

(١) المبالغ المخصومة من الاتعاب تحت حساب الضريبة المستدقة على صاحب المهنة سوف نقوم بتوضيحها فيما بعد .

المجلد

أ - الحسابات في دفتر استاذ العملاء

ح/ شركة الوادي

من حـ/ النقدية	٧٠٠٠	إلى حـ/ اتعاب مباشرة المهنة	٩٠٠٠
رصيد مرحل ١٠/٣١	٢٠٠٠		
	٩٠٠٠		٩٠٠٠

ح/ شركة المصريين

رصيد مرحل ١٠/٣١	١٠٨٠٠	إلى حـ/ اتعاب مباشرة المهنة	١٠٨٠٠
	١٠٨٠٠		١٠٨٠٠

ح/ شركة عادل

من حـ/ النقدية	٢٥٠٠	رصيد مرحل ١٠/٣١	٢٥٠٠
	٢٥٠٠		٢٥٠٠

ب - قيود اليومية العامة

من حـ/ العملاء إلى حـ/ اتعاب مباشرة المهنة إثبات الاتعاب المستحقة على العملاء عن خدمات منتهية خلال شهر أكتوبر	١٩٨٠٠	١٩٨٠٠
من حـ/ النقدية إلى حـ/ العملاء إثبات المتحصلات من العملاء خلال شهر أكتوبر	٩٥٠٠	٩٥٠٠

ج - الحسابات في دفتر الأستاذ العام

حـ/ العملاء

من حـ/ النقدية	٩٥٠٠	إلى حـ/ اتعاب مباشرة المهنة	١٩٨٠٠
رصيد موحل ١٠/٣١	١٠٣٠٠		
	١٩٨٠٠		١٩٨٠٠
		رصيد منقول ١١/١	١٠٣٠٠

ج/ أتعاب مباشرة المهنة

من حـ/ العملاء	١٩٨٠٠	رصيد مرحل ١٠/٣١	١٩٨٠٠
	١٩٨٠٠		١٩٨٠٠
رصيد منقول ١١/١	١٩٨٠٠		

٢- أمانات العملاء

قد يقوم صاحب المهنة بتحصيل مبالغ معينة من عملائه كإمانة على ذمة المصروفات التي يقوم بدفعها نيابة عنهم كما هو الحال عندما يقوم أحد المحامين بتحصيل مبالغ معينة من عميله للصرف منها على رسوم تسجيل العقار الخاص به .

وفي هذه الحالة يمسك صاحب المهنة حساباً خاصاً يسمى «حساب أمانات العملاء» يجعل دائماً بالمبالغ المحصلة من العملاء كإمانة أثناء السنة ، وحساب النقدية (صندوق أو بنك) دائماً بها . وعندما يقوم صاحب المهنة بالصرف من هذه المبالغ يجعل حساب أمانات العملاء مديناً وحساب النقدية (صندوق أو بنك) دائماً .

وعلى ذلك فإن رصيد حساب أمانات العملاء في نهاية السنة يمثل المبالغ المتبقية لحساب العملاء ، ويظهر بالتالي في جانب الخصوم بالميزانية .

مثال رقم (٢)

إذا افترضنا أن :

- أ - المبالغ المحصلة من العملاء كإمانة ٢٠٠٠ جنيه
ب - والمبالغ المحصوفة منها لحساب العملاء ٩٠٠ جنيه
فإن حساب إمانات العملاء يظهر على النحو التالي :

ح/ إمانات العملاء

٩٠٠	إلى ح/ النقدية	٢٠٠٠	من ح/ النقدية
١١٠٠	رصيد مودع (يظهر في مضموم الميزانية)		
٢٠٠٠		٢٠٠٠	

ونظراً لأن الطريقة سألقة الذكر من شأنها خلط الأموال المودعة من العملاء كإمانة مع الأموال الخاصة بصاحب المهنة ، فإنه يمكن لصاحب المهنة تخصيص حساباً مستقلاً بالبنك لإثبات المبالغ المودعة من العملاء كإمانة يسمى « حساب البنك عملاء » . ويجعل هذا الحساب مدينياً ، وحساب إمانات العملاء دائئياً بالمبالغ المحصلة منهم كإمانة . وعندما يقوم صاحب المهنة بالصرف من هذه المبالغ يجعل حساب إمانات العملاء مدينياً وحساب البنك عملاء دائئياً .

وفي نهاية السنة يظهر رصيد حساب البنك عملاء في جانب الأصول بالميزانية ، ويقابله في جانب المضموم وبفلس القيمة رصيد حساب إمانات العملاء .

مثال رقم (٢)

إذا افترضنا أن :

- أ - المبالغ المحصلة من العملاء كإمانة خلال السنة ٢٠٠٠ جنيه
ب - والمبالغ المنصرفة لحساب العملاء خلال السنة ١٥٠٠ جنيه
ج - ورصيد حساب إمانات العملاء في أول السنة كان ١٠٠٠ جنيه
فإن الحسابات تظهر على النحو التالي :

ح/ إمانات العملاء

١٥٠٠	إلى حـ/ البنك (عملاء)	١٠٠٠	رصيد منقول ١/١
١٥٠٠	رصيد مرحل ١٢/٣١ (يظهر في خصوم الميزانية)	٢٠٠٠	من حـ/ البنك (عملاء)
٣٠٠٠		٣٠٠٠	

ح/ البنك (عملاء)

١٠٠٠	رصيد منقول ١/١	١٥٠٠	من حـ/ إمانات العملاء
٢٠٠٠	إلى حـ/ إمانات العملاء	١٥٠٠	رصيد مرحل ١٢/٣١ (يظهر في أصول الميزانية)
٣٠٠٠		٣٠٠٠	

٢- المبالغ المدفوعة نيابة عن العملاء

قد يضطر صاحب المهنة أثناء نأديته لأعماله إلى أن يدفع من أمواله الخاصة بعض المصروفات لحساب عملائه . أى أن صاحب المهنة فى هذه الحالة لا يقوم بتحصيل مبلغ من العملاء مسبقاً كإمانة تحت حساب هذه المصروفات كما سبق أن أوضحنا فى البند سالف الذكر .

وبطبيعة الحال فإن صاحب المهنة سوف يقوم بتحصيل العملاء بالمبالغ التى صرفت لحسابهم وذلك عند تحصيل الأتعاب المستحقة عليهم .

ويتم ذلك بأن يمسأ صاحب المهنة حساباً خاصاً (يسمى حساب مدفوعات نيابة عن العملاء) لتسجيل المبالغ المنصرفة لحساب العملاء . ويتم تسجيل هذه المبالغ عند صرفها بأن يجعل هذا الحساب مدينياً ، وحساب النقدية (صندوق أو بنك) دائئاً . ويكون القيد :

من حـ/ مدفوعات نيابة عن العملاء		× ×
إلى حـ/ النقدية	× ×	

وعند محاسبة العملاء يحمل كل واحد منهم بنصيبه من هذه المدفوعات بأن يجعل مدينياً ، وحساب مدفوعات نيابة عن العملاء دائئاً . ويكون القيد :

من حـ/ العملاء		× ×
إلى حـ/ مدفوعات نيابة عن العملاء	× ×	

وعلى ذلك فإن رصيد حساب مدفوعات نيابة عن العملاء في نهاية السنة يمثل المبالغ التي صرفت لحسابهم ولم يتم تحميلها بعد لحسابهم بسبب عدم إنتهاء خدماتهم ، ويظهر هذا الحساب ضمن اصول الميزانية .

هذا ويفضل أن تزود حسابات العملاء بدفتر استاذ العملاء وكذلك حساب إجمالى العملاء بدفتر الأستاذ العام بأعمدة تحليلية لفصل المبالغ المقيدة عليهم بمثابة اتعاب عن المبالغ المقيدة على حسابهم لمواجهة المدفوعات التي يجريها صاحب المهنة لحسابهم .

مثال رقم (٤)

إذا افترضنا أن :

- ١ - المبالغ التي دفعها صاحب المهنة نيابة عن عملائه ٥٠٠٠ جنيه
 - ب - والمدفوعات التي حملت على حساب العملاء ٣٠٠٠ جنيه.
 - ج - واتعاب الخدمات المنتهية المقيدة على حساب العملاء ٤٤٠٠ ج.
 - د - والمبالغ المحصلة من العملاء بشيكات ٣٠٠٠ جنيه (منها ٢٠٠٠ ج عن الأتعاب والباقي عن المدفوعات)
- فإن الحسابات فى دفتر الأستاذ العام تظهر على النحو التالى :

ح/ العملاء

بيــــــــــــان	مدفوعات لحساب العملاء	اتعاب	مجموع	بيــــــــــــان	مدفوعات لحساب العملاء	اتعاب	مجموع
إلى حـ/ النقدية	١٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠	إلى حـ/ مدفوعات نيابة عن العملاء	٣٠٠٠	-	٣٠٠٠
رصيد مرحل	٢٠٠٠	٢٤٠٠	٤٤٠٠	إلى حـ/ اتعاب مباشرة المهنة	-	٤٤٠٠	٤٤٠٠
	٣٠٠٠	٤٤٠٠	٧٤٠٠		٣٠٠٠	٤٤٠٠	٧٤٠٠

ج/ مدفوعات نيابة عن العملاء

من حـ/ العملاء	٣٠٠٠	رصيد منقول	٥٠٠٠
رصيد مرسل (يظهر بأصول الميزانية)	٢٠٠٠		
	٥٠٠٠		٥٠٠٠

مشال رقم (٥)

فيما يلي بعض البيانات المستخرجة من دفاتر حسابه الشامي خلال شهر اكتوبر ١٩٩٩ :

١ - في ٤ منه اتفق مع العميل حازم على اتخاذ بعض الإجراءات القانونية نيابة عنه واستلم منه شيك بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه كإمانة للصرف منه على هذه الإجراءات .

٢ - في ٦ منه دفع مصروفات نيابة عن عملائه تفاصيلها على النحو التالي :

- ٦٠٠٠ ج بشيك عن شركة النصر .

- ٣٠٠٠ ج بشيك عن شركة الاتحاد .

٣ - في ٨ منه حصل على اتعاب مقدمة من خالد حسين قيمتها ٤٠٠٠ جنيه نقداً

٤ - في ١٠ منه أرسل مطالبة رقم ٢٠١ إلى شركة النصر عن خدمات منتهية قيمتها ٢٥ ألف جنيه (١٩ ألف جنيه عن اتعاب ، والباقي عن مدفوعات نيابة عنها) .

٥ - في ١٥ منه سدد رسوم قضائية نيابة عن عميله حازم بلغت قيمتها ٥٠٠ جنيه .

٦ - في ٢٠ منه حصل على مبلغ ١٥ ألف ج بشيك من قيمة المطالبة المستحقة على شركة الناصر (٩٠٠٠ ج عن أتعاب ، والباقي عن مدفوعات نيابة عنها)

٧ - في ٢٥ منه أرسل مطالبة رقم ٢٠٢ إلى شركة الاتحاد عن خدمات منتهية قيمتها ١٥ ألف جنيه (١٢ ألف جنيه عن أتعاب والباقي عن مدفوعاتها نيابة عنها)

٨ - في ٢٨ منه اتفق مع العميل يحيى على السير في إجراءات تسجيل عقار واستلم منه شيك بمبلغ ٩٠٠٠ جنيه كإمانة للصرف منه على هذه الإجراءات .

فإذا علمت أن رصيد حساب البنك (جاري) ، وحساب مدفوعات نيابة عن العملاء في أول أكتوبر ٢٠ ألف جنيه ، ٣ آلاف جنيه على الترتيب .

المطلوب:

أ - إثبات العمليات السابقة في دفتر يومية النقدية ، ودفتر يومية الاتعاب .

ب - تصوير الحسابات الشخصية للعملاء في دفتر استاذ العملاء.

ج - قيود اليومية العامة .

د - تصوير الحسابات التالية في دفتر الاستاذ العام :

- ح/ العملاء .

- ح/ الاتعاب .

يومية الأتعاب

مجموع	أتعاب	مدفوعات	بيــــــــــــان	رقم المطالبة	رقم صفحة الأستاذ	التاريخ
٢٥٠٠٠	١٩٠٠٠	٦٠٠٠	شركة النصر	٢٠١		١٠/١٠
١٥٠٠٠	١٢٠٠٠	٣٠٠٠	شركة الاتحاد	٢٠٢		١٠/٢٥
٤٠٠٠٠	٣١٠٠٠	٩٠٠٠				

ب - الحسابات في دفتر استاذ العملاء

ح/ شركة النصر

مجموع	أتعاب	مدفوعات	بيــــــــــــان	تاريخ	مجموع	أتعاب	مدفوعات	بيــــــــــــان	تاريخ
١٩٠٠٠	١٩٠٠٠		إلى ح/ الأتعاب	١٠/١٠	١٥٠٠٠	٩٠٠٠	٦٠٠٠	من ح/ البنك (جاري)	١٠/٢٠
٦٠٠٠		٦٠٠٠	إلى ح/ مدفوعات	١٠/١٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	-	رصيد مرحل	١٠/٢١
٢٥٠٠٠	١٩٠٠٠	٦٠٠٠	نيابة عن العملاء		٢٥٠٠٠	١٩٠٠٠	٦٠٠٠		

ح/ شركة الاتحاد

مجموع	أتعاب	مدفوعات	بيــــــــــــان	تاريخ	مجموع	أتعاب	مدفوعات	بيــــــــــــان	تاريخ
١٢٠٠٠	١٢٠٠٠		إلى ح/ الأتعاب	١٠/٢٥	١٥٠٠٠	١٢٠٠٠	٣٠٠٠	رصيد مرحل	١٠/٢١
٣٠٠٠		٣٠٠٠	إلى ح/ مدفوعات	١٠/٢٥	١٥٠٠٠	١٢٠٠٠	٣٠٠٠		
١٥٠٠٠	١٢٠٠٠	٣٠٠٠	نيابة عن العملاء		١٥٠٠٠	١٢٠٠٠	٣٠٠٠		

جـ/ خالصات حسابات

تاريخ	بيان	مدفوعات	أتعاب	مجموع	تاريخ	بيان	مدفوعات	أتعاب	مجموع
١٠/٨	من حد/ الصندوق	—	٤٠٠٠	٤٠٠٠	١٠/٢١	رصيد من حد	—	٤٠٠٠	٤٠٠٠
		—	٤٠٠٠	٤٠٠٠			—	٤٠٠٠	٤٠٠٠

جـ- قيود اليومية العامة

من مذكورين		
حد/ البنك (جاري)		١٥٠٠٠
حد/ البنك (عملاء)		١٤٠٠٠
حد/ الصندوق		٤٠٠٠
إلى مذكورين		
حد/ العملاء	١٩٠٠٠	
حد/ أمانات العملاء	١٤٠٠٠	
إثبات المقبوضات خلال شهر أكتوبر		
من مذكورين		
حد/ مدفوعات نيابة عن العملاء		٩٠٠٠
حد/ أمانات العملاء		٥٠٠
إلى مذكورين		
حد/ البنك (جاري)	٩٠٠٠	
حد/ البنك (عملاء)	٥٠٠	
إثبات المدفوعات خلال شهر أكتوبر		

من حـ/ العملاء	٩٠٠٠	٩٠٠٠
إلى حـ/ مدفوعات نيابة عن العملاء	٩٠٠٠	-
تحميل العملاء بما تم دفعه نيابة عنهم عن الخدمات التي انتهت وصدر عنها مطالبات خلال الشهر		
من حـ/ العملاء	٣١٠٠٠	٣١٠٠٠
إلى حـ/ أتعاب مباشرة المهنة	٣١٠٠٠	
إثبات الاتعاب المستحقة على العملاء عن الخدمات المنتهية خلال شهر أكتوبر		

د - الحسابات في دفتر الأستاذ العام

حـ/ العملاء

بيــــــــــــــــان	مجموع	أتعاب	مدفوعات لحساب العملاء	بيــــــــــــــــان	مجموع	أتعاب	مدفوعات لحساب العملاء
من مذكورين	١٩٠٠٠	١٣٠٠٠	٦٠٠٠	إلى حـ/ مدفوعات نيابة عن العملاء	٩٠٠٠	-	٩٠٠٠
رصيد مرسل ١٢/٣١	٢١٠٠٠	١٨٠٠٠	٣٠٠٠	إلى حـ/ أتعاب مباشرة المهنة	-	٣١٠٠٠	٣١٠٠٠
	٤٠٠٠٠	٣١٠٠٠	٩٠٠٠		٩٠٠٠	٣١٠٠٠	٤٠٠٠٠

حـ/ أتعاب مباشرة المهنة

من حـ/ العملاء	٣١٠٠٠	رصيد مرسل ١٢/٣١	٣١٠٠٠
	٣١٠٠٠		٣١٠٠٠

ح/ البنك (جاري)

رصيد منقول ١٠/١	١٥٠٠٠	٢
إلى حـ/ العملاء		
رصيد مرحل ١٢/٣١	٣٥٠٠٠	
	٣٥	٣٥

ح/ البنك (عملاء)

إلى حـ/ أمانات العملاء	١٤٠٠٠	
من حـ/ أمانات العملاء	٥٠٠	
رصيد مرحل ١٢/٣١	١٣٥٠٠	
	١٤٠٠٠	١٤٠٠٠

ح/ أمانات العملاء

إلى حـ/ البنك (عملاء)	٥٠٠	
من حـ/ البنك (عملاء)	١٤٠٠٠	
رصيد مرحل ١٢/٣١	١٣٥٠٠	
	١٥٠٠٠	١٤٠٠٠

ح/ مدفوعات نيابة عن العملاء

رصيد منقول ١٠/١	٣٠٠٠	
إلى حـ/ البنك (جاري)	٩٠٠٠	
من حـ/ العملاء	٩٠٠٠	
رصيد ١٠/٣١	٣٠٠٠	
	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠

ملاحظات

١ - لم يقيد فى يومية الاتعاب سوى المطالبات التى صدرت عن خدمات منتهية بالفعل .

ب - يمثل رصيد حساب العملاء مجموع أرصدة حسابات العملاء بدفتر استاذ العملاء وبيانها كما يلى :

رصيد حساب شركة النصر	١٠٠٠٠ (مدين)
رصيد حساب شركة الاتحاد	١٥٠٠٠ (مدين)
رصيد حساب خالد حسين	٤٠٠٠ (دائن)
	٢١٠٠٠ (مدين)

٤ - المبالغ المخصوصة تحت حساب الضريبة

تقوم بعض الجهات بخصم أو تحصيل مبالغ من صاحب المهنة وذلك تحت حساب الضريبة التى تستحق عليها . (١) ولذلك يقوم صاحب المهنة عادة بإمسك حساب لمصلحة الضرائب العامة يجعل مديناً بالمبالغ التى تقوم تلك الجهات بخصمها أو تحصيلها منه تحت حساب الضريبة وتتم تسوية هذا الحساب فى نهاية العام بالضريبة المستحقة السداد على أرباحه من واقع إقراره الضريبى السنوى .

ويمثل رصيد هذا الحساب فى نهاية السنة (إن وجد) المبالغ التى

(١) يسرى ذلك على أصحاب المهن غير التجارية الخاضعين للضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعىين ، فلا يسرى على المعفىين منهم من هذه الضريبة . راجع المواد من ٧٤ - ٨٠ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ .

خصمت أو حصلت من صاحب المهنة ولم يتم تسويتها بعد ، ويظهر في جانب الأصول من الميزانية .

ويمكننا توضيح تلك المعالجة كما يلي :

أ - الخصم تحت الحساب

في هذه الحالة تقوم الجهات الملتزمة بالخصم ^(١) بخصم نسبة من كل مبلغ يزيد على عشرة جنيهاً تدفعه إلى أصحاب المهن غير

(١) تتمثل هذه الجهات فيما يلي :

(أ) وزارات الحكومة ومصالحها ، ووحدات الإدارة المحلية ، والهيئات العامة ، والهيئات القومية الاقتصادية أو الخدمية ، وشركات ووحدات القطاع العام ، وشركات قطاع الأعمال العام ، وشركات الأموال أيا كان شكلها القانوني وأيا كانت القوانين التي تنشأ وفقاً لأحكامها ، وشركات الاستثمار الخاضعة لقانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ (حل محله القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧) ، وفروع الشركات الأجنبية ، والجمعيات التعاونية ، والمؤسسات الصحفية وغيرها من المؤسسات الخاصة ، والمعاهد التعليمية ، والنقابات ، والروابط ، والأندية ، والاتحادات ، والمستشفيات ، والفنادق ، ودور النشر بالقطاع الخاص . والجمعيات على اختلاف أغراضها ، والمكاتب المهنية ، ومكاتب التمثيل الأجنبية .

ومنشآت الإنتاج السينمائي ، والمسارح ، ودور اللهو ، وصناديق التأمين الخاصة المنشأة بمقتضى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ أو بمقتضى قوانين أخرى .

(ب) منشآت الإنتاج التليفزيوني ، ومنشآت الإنتاج المسرحي ، ومنشآت الإنتاج الإذاعي ، وبشرط أن يزيد رأسمال هذه المنشآت على عشرين ألف جنيه (راجع قرار وزير المالية رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٢)

التجارية ^(١) وتوريدها إلى إلى مأموريات الضرائب المختصة لحساب الضريبة المستحقة على أصحاب المهن غير التجارية وذلك في موعد أقصاه آخر أبريل ويوليو وأكتوبر ويناير من كل عام .

وتبلغ هذه النسبة ١٠٪ إذا كان المبلغ الذي يطالب المهني بتحصيله يقل عن ٥٠٠ جنيه ، ١٥٪ إذا كان المبلغ المطلوب تحصيله يبلغ ٥٠٠ جنيه فأكثر .

وتتم معالجة هذه المبالغ في دفاتر صاحب المهنة عندما تقوم الجهة بخصمها من الأتعاب المستحقة السداد له ، بأن يجعل حساب مصلحة الضرائب مدينًا بقيمتها ، وحساب العملاء دائنًا ^(٢) ، ويكون القيد :

من مذكورين		
حـ/ النقدية		x x
حـ/ جارى مصلحة الضرائب		x x
إلى حـ/ العملاء	x x	

(١) حدد قرار وزير المالية رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٢ هذه المهن بأنها تشمل : المحاماة ، الطب ، الهندسة بما في ذلك الهندسة الزراعية ، الصحافة ، تأليف المصنفات العلمية والأدبية بما في ذلك لقاء الأحاديث الفنية والعلمية والأدبية ، المحاسبة والمراجعة ، الخبرة بما في ذلك مهنة الخبير المثلن ، الترجمة ، القراءات والتلاوات الدينية ، الرسوم والتصدير والنحت والخط ، الغناء والعزف والتلحين والرقص والتمثيل والإخراج والتصوير السينمائي والمصنفات الفنية وغيرها من المهن السينمائية والتلفزيونية والإذاعية والمسرحية ، عرض الأزياء ، التخليص الجمركي ، القبانة ، والنسخ على الآلة الكاتبة بالقطعة لمن يباشر هذا النشاط بنفسه .

(٢) باعتبار أن هذه المبالغ جزءاً من أتعاب صاحب المهنة .

ب- التحصيل لحساب الضريبة

تقوم بعض الجهات بتحصيل مبالغ من بعض أصحاب المهن غير التجارية وتوريدها إلى مأموريات الضرائب المختصة لحساب الضريبة المستحقة عليهم وذلك على النحو التالي :

١- بالنسبة للمحامين

تلتزم أقلام كتاب المحاكم على اختلاف درجاتها عند تقديم صحف الدعاوى والطعون إليها لقيدها ، وكذلك مأموريات الشهر العقارى عند التاشير على المحررات بالصلاحيه للشهر ، أن تحصل من المحامى مبلغاً معيناً على النحو التالى (١) :

٢ - ج من المحامى المقيد بالمحاكم الابتدائية .

٣ - ج من المحامى المقيد لمحاكم الاستئناف .

٥ - ج من المحامى المقيد بمحكمة النقض

٢- بالنسبة للأطباء

تلتزم كل مستشفى يقوم به أى طبيب بإجراء عملية جراحية فيها لحسابه الخاص ، بأن تحصل منه مبلغاً معيناً تحت حد / الضريبة التى تستحق على الطبيب على النحو التالى (٢) :

١ - ج عن العملية التى تستلزم البقاء بالمستشفى ٢٤ ساعة

١٠ ٪ من قيمة العمايه التى تستلزم البقاء بالمستشفى أكثر من ٢٤

ساعة وحتى ٧٢ ساعة بحد أدنى ٥ ج .

(١) راجع قرار وزير المالية رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٨٣ .

(٢) راجع قرار وزير المالية رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٣ .

- ١٠ ٪ من قيمة العملية التي تستدعي الإقامة بالمستشفى أكثر من

٧٢ ساعة بعد أدنى ١٠ ج .

٢- بالنسبة للمخلصين الجمركيين

تلتزم مصلحة الجمارك بأن تحصل من كل شخص يزاول مهنة

التخليص الجمركي من غير اشخاص القطاع العام ، مبلغاً يعادل ١ ج (١)
عن كل بيان جمركي يقدمه إلى المصلحة .

وتقدم معالجة المبالغ سالفه الذكر عندما يقوم صاحب المهنة بسدادها

إلى الجهات المذكورة بأن يجعل حساب مصلحة الضرائب مدينًا بقيمتها ،
وحساب النقدية دائنًا بقيمتها ، ويكون القيد :

من حـ/ جارى مصلحة الضرائب	× ×	× ×
إلى حـ/ النقدية	× ×	

ويمكن إثبات هذه المبالغ أثناء السنة بتوسيط «حساب الجهة التي

قامت بتحصيلها » ، وذلك بأن يجعل هذا الحساب مدينًا وحساب النقدية
دائنًا على النحو التالي :

من حـ/ الجهة التي قامت بالخصم	× ×	× ×
إلى حـ/ النقدية	× ×	

ثم يتم إقفال حساب الجهة في نهاية العام بأن يجعل دائنًا وحساب

مصلحة الضرائب مدينًا .

(١) راجع قرار وزير المالية رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨٢ .

ج- تسوية حساب مصلحة الضرائب

يقوم صاحب المهنة في نهاية السنة بحساب ضريبة الدخل واجبة السداد عن صافي إيراداته من مباشرة المهنة . ويتم إثبات تلك الضريبة بأن يجعل حساب الإيرادات والمصروفات مدينياً بقيمتها ، وحساب مصلحة الضرائب دائئاً ، ويكون القيد :

من حـ/ الإيرادات والمصروفات	× ×
إلى حـ/ جارى مصلحة الضرائب	× ×

وتتم تسوية حساب مصلحة الضرائب بمقارنة قيم الضرائب المخصومة من صاحب المهنة تحت الحساب أثناء السنة بقيمة ضريبة الدخل واجبة السداد في نهاية السنة :

- فإذا كان رصيد مصلحة الضرائب دائئاً ، فإن صاحب المهنة يلتزم بسداده إلى مصلحة الضرائب ، ويكون القيد :

من حـ/ جارى مصلحة الضرائب	× ×
إلى حـ/ النقدية	× ×

- أما إذا كان رصيد مصلحة الضرائب مدينياً ، فإنه يمثل مبالغ خصمت أو حصلت من صاحب المهنة ، ولم تتم تسويتها بعد ، ويظهر بالتالى ضمن الأصول بالميزانية (١) .

(١) تنص المادة ٧٩ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل على أنه يتعين على مصلحة الضرائب أن ترد هذا الفرق من تلقاء نفسها إلى صاحب المهنة خلال ١٢ شهراً تبدأ من نهاية المهلة المحددة لتقديم الاقرار ما لم تقم المأمورية بإخطار صاحب المهنة بعناصر ربط الضريبة خلال هذه الفترة ، وإلا استحق لصاحب المهنة مقابل تأخير بواقع ١ ٪ عن كل شهر تأخير من نهاية مدة ١٢ شهراً حتى تاريخ الرد .

مثال رقم (٦)

إذا افترضنا :

١ - أن إجمالي آتاعب الخدمات المنتهية المقيدة على حساب العملاء بمعرفة أحد المحامين كانت على النحو التالي : ٤٠٠ ج (شركة الأمل) ، ٥٠٠ ج (شركة النور) .

ب - وأن العملاء قاموا بسداد الآتاعب المستحقة عليهم بعد خصم المبالغ المستحقة لمصلحة الضرائب تحت حساب الضريبة المستحقة على صاحب المهنة .

جـ - وأن المبالغ التى سدها المحامى إلى أقلام كقاب المحاكم أثناء السنة تحت حساب الضريبة المستحقة عليه بلغت ٣٠٠ جنيه .

د - وأن الضريبة واجبة السداد فى نهاية العام من واقع الاقرار السنوى بلغت ٥٠٠ ج .

فإن الحسابات تظهر على النحو التالى :

ح/ آتاعب مباشرة المهنة

٥٤٠٠	إلى حـ / الإيرادات والمصروفات ١٢/٣١	٥٤٠٠
٥٤٠٠ -		٥٤٠٠

ح/ إجمالي العملاء

من مذكورين		إلى حـ / اتعاب مباشرة المهنة	٥٤٠٠
حـ/ النقدية	٤٦١٠		
حـ/ جارى مصلحة الضرائب (١)	٧٩٠		
	٥٤٠٠		٥٤٠٠

ح/ جارى مصلحة الضرائب

من حـ/ الإيرادات والمصروفات	٥٠٠	إلى حـ / إجمالي العملاء	٧٩٠
رصيد مرحل	٥٩٠	إلى حـ / النقدية	٣٠٠
(يظهر بأصول الميزانية)			
	١٠٩٠		١٠٩٠

(١) عبارة عن ١٠٪ من ٤٠٠ ج ١٥٠٪ من ٥٠٠٠ ج (٧٥٠ + ٤٠)

أسئلة وتدريبات عملية

أولاً: الأسئلة

١ - وضح المعالجة المحاسبية في دفاتر أصحاب المهن غير التجارية لكل مما يأتي :

أ - أتعاب مباشرة المهنة .

ب - أمانات العملاء .

ج - المبالغ التي يقدم صاحب المهنة بدفعها نيابة عن عملائه .

٢ - « تقوم بعض الجهات بخضم أو تحصيل مبالغ من صائغ المهنة وذلك تحت حساب الضريبة التي تستحق عليه »
علق على هذه العبارة موضحاً :

أ - طبيعة هذه المبالغ .

ب - كيفية إثباتها في الدفاتر .

ج - أسلوب تسويتها مع مصلحة الضرائب في نهاية السنة

ثانياً: تدريبات عملية

١ - فيما يلي بعض البيانات المستخرجة من دفاتر هانسي المحاسي خلال شهر يناير ١٩٩٩ :

أ - أتعاب الخدمات المنتهية

١٢٠٠٠ ج شركة الأمل - ٨٠٠٠ ج شركة الاتحاد - ٥٠٠٠ ج
مصنع الفاتح .

ب - مدفوعات نيابة عن العملاء

١٠٠٠ ج شركة الأمل - ٩٠٠ ج شركة الاتحاد .

ج- متحصلات من العملاء بشيكات

١٣٠٠٠ ج اتعاب ومدفوعات من شركة الأمل - ٣٠٠٠ ج اتعاب
من شركة الاتحاد - ١٥٠٠ ج اتعاب مقدمة من نحتى أبو عجوة

والمطلوب،

أولاً : تصوير الحسابات الشخصية للعملاء فى دفتر استاذ العملاء .

ثانياً : قيود اليومية العامة .

ثالثاً : تصوير الحسابات التالية فى دفتر الاستاذ العام :

حـ/ العملاء ، حـ/ اتعاب مباشرة المهنة ، حـ/ مدفوعات نيابة
عن العملاء .

٢ - العمليات التالية تخص عيادة الدكتور احمد كمال خلال شهر يوليو
١٩٩٩ :

١ - فى اول اكتوبر بدأ حياته العملية كطبيب للأمراض الجلدية
واستثمر مبلغ ٢٠ ألف جنيه نقداً .

ب - فى ٢ منه اشترى اثاثاً ومعدات وأدوات طبية من الشركة
العالمية للمستلزمات الطبية بمبلغ ١٥ ألف جنيه على الحساب .

جـ - فى ٣ منه دفع نقداً إيجاراً لعيادة عن شهر يوليو يبلغ ٥٠٠ ج .

د - فى ٤ منه قام بتعيين محمد موظف استقبال للمرضى .

هـ - فى ٦ منه قام بشراء مستلزمات طبية بمبلغ ٨٠٠ ج بشيك .

و - فى ١٠ منه حصل مبلغ ٤٠٠ ج من المرضى مقابل خدماته الطبية.

ز - فى ١٤ منه دفع مصروفات متنوعة للعيادة مقدارها ١٢٠ ج .

ح - فى ١٥ منه بلغت قيمة مطالبات الخدمات المقدمة للمرضى مبلغ ١٥٠٠ ج .

ط - فى ١٨ منه دفع مبلغ ٨٠٠٠ ج من المستحق عليه للشركة العالمية للمستلزمات الطبية .

ى - فى ٢٠ منه سحب مبلغ ٣٠٠٠ ج من منشآته لاستخدامه الشخصى .

ك - فى ٢٢ منه حصل على مبلغ ٩٥٠ ج من قيمة المطالبات المستحقة على المرضى .

ل - فى ٢٥ منه بلغت قيمة مطالبات الخدمات المقدمة للمرضى مبلغ ٢٥٠٠ ج .

م - فى ٢٩ منه دفع المصروفات التالية نقداً : ٤٠٠ ج مرتبات ، ١٥٠ ج مصروفات متنوعة للعيادة .

ن - فى ٣٠ منه بلغت قيمة المستلزمات الطبية المستخدمة خلال شهر يوليو ٢٠٠ ج .

والمطلوب:

أولاً : إثبات العمليات السابقة فى دفتر اليومية ذو الأعمدة التحليلية، ودفتر يومية النقدية ، ودفتر يومية الإتعاب .

ثانياً : قيود اليومية العامة .

ثالثاً : تصوير الحسابات التالية فى دفتر الأستاذ العام : حـ/العملاء، حـ/الإتعاب .

٣ - فيما يلي بعض البيانات المستخرجة من دفاتر تاجر المحاسب خلال شهر يناير ١٩٩٩ :

١ - فى ٣ منه اتفق مع العميل فتحى على اتخاذ بعض الإجراءات القانونية نيابة عنه واستلم منه شيك بمبلغ ٨٠٠٠ ج كمانة للصرف منه على هذه الإجراءات .

ب - فى ١٠ منه دفع مصروفات نيابة عن عميله الهوارى بلغت ٢٠٠٠ ج نقداً .

ج - فى ١٥ منه أرسل مطالبة رقم ٣٠١ إلى عميله الهوارى عن خدمات منتهية قيمتها ١٥ ألف جنيهه (منها ١٣ ألف جنيهه أتعاب والباقى مدفوعات لحسابه)

د - فى ٢٠ منه سدد رسوم نيابة عن عميله فتحى بلغت قيمتها ٨٠٠ ج .

هـ - فى ٢٥ منه حصل المستحق على عميله الهوارى .

و - فى ٣٠ منه اتفق مع العميل حمدى على السير فى إجراءات فض النزاع بينه وبين مصلحة الضرائب على المبيعات واستلم منه شيك بمبلغ ٥٠٠ ج كمانة للصرف منه على هذه الإجراءات .

فإذا علمت أن رصيد حساب البنك (جارى) فى اول يناير قد بلغ ١٢ ألف جنيهه .

المطلوب :

اولاً : إثبات العمليات السابقة فى دفتر يومية النقدية ، ودفتر يومية الأتعاب .

ثانياً : تصوير الحسابات الشخصية للعملاء في دفتر أستاذ العملاء .

ثالثاً : قيود اليومية العامة .

رابعاً : تصوير الحسابات التالية في دفتر الأستاذ العام .

حـ/ العملاء ، حـ/ الأتعاب ، حـ/ امانات العملاء ،

حـ/ مدفوعات نيابة عن العملاء ، حـ/ البنك (جاري)

٤ - فيما يلي بعض البيانات المستخرجة من دفاتر أحد المحامين الذي يزاول المهنة في مكتبه الخاص وذلك عن عام ١٩٩٩ :

١ - المطالبات التي تم إصدارها للعملاء عن خدمات منتهية خلال السنة : ٥٠٠ ج (شركة عثمان) ، ٢٠٠٠ ج (شركة الحسيني) .

ب - المبالغ المسددة إلى أقلام كتاب المحاكم أثناء السنة تحت حساب الضريبة المستحقة عليه بلغت ٢٠٠ جنيه .

جـ - الضريبة واجبة السداد من واقع الاقرار السنوى بلغت ٤٠٠ ج .

فإذا علمت أن العملاء قد قاموا بسداد المستحق عليهم بعد خصم المبالغ المستحقة لمصلحة الضرائب .

المطلوب : تصوير كل من :

أولاً : حساب العملاء . ثانياً : حساب جاري مصلحة الضرائب .

الوحدة التعليمية الثالثة

تحديد نتيجة النشاط المهني وإعداد مركزه المالي

الهدف

تهدف هذه الوحدة التعليمية إلى التعرف على ما يلي :

- ١ - الحسابات الختامية اللازمة لتحديد نتيجة النشاط المهني والاسس التي تحكم إعدادها .
- ٢ - كيفية إعداد قائمة المركز المالي للنشاط المهني .

المدخل لتحقيق الهدف

تبدأ هذه الوحدة التعليمية ببيان كيفية إعداد حساب الإيرادات والمصروفات الذي يستخدم لعرض نتيجة النشاط المهني ، ثم تبين كيفية إعداد حساب المقبوضات والمدفوعات الذي يساعد صاحب المهنة في التعرف على حركة النقدية التي تمت أثناء السنة .

وتنتهى هذه الوحدة التعليمية ببيان العناصر التي تتكون منها قائمة المركز المالي للنشاط المهني .

١ - حساب الإيرادات والمصروفات Revenues & Expenditures a/c

وهو الحساب الختامي الذي يبين تعرض نتيجة النشاط المهني ، وهو يقابل حساب الأرباح والخسائر الذي يستخدم في المنشآت التجارية . فيجعل دائماً بالإيرادات ، ومديناً بالمصروفات والأعباء والخسائر المتعلقة بالفترة التي يصور عنها .

والفرق بين جانبيه يمثل صافي الإيراد أو العجز ، ويرجل إلى حساب رأس المال (١)

وعادة ما يتم تحديد نتيجة النشاط المهني بالفرق بين الإيرادات محسوبة على الأساس النقدي ، والمصروفات محسوبة على أساس الاستحقاق ،

وهناك طريقتان للوصول إلى هذه النتيجة هما :

أولاً : الطريقة غير المباشرة .

ثانياً : الطريقة المباشرة

ونتناول فيما يلي كلا منهما :

أولاً : الطريقة غير المباشرة

في هذه الطريقة يتم تسجيل كل من الإيرادات والمصروفات الخاصة بالسنة وفقاً لأساس الاستحقاق أي بصرف النظر عن تحصيل الإيرادات أو دفع المصروفات .

ثم يتم تعديل الإيرادات وفقاً للأساس النقدي بأن نستبعد قيم اتعاب الخدمات المنتهية خلال السنة ولم تحصل بعد ، وكذلك الاتعاب المقدرة للخدمات تحت التنفيذ في نهاية السنة .

(١) إذا تعلق الأمر بشركة مهنية ، فإن المبلغ عندئذ يتم ترحيله إلى حساب التوزيع .

ولتنفيذ ذلك يعد حساب الإيرادات والمصروفات على مرحلتين على النحو التالي :

١- المرحلة الأولى

يتم في هذه المرحلة تحديد صافي الإيراد وفقاً لأساس الاستحقاق ، فيجعل حساب الإيرادات والمصروفات دائناً بالإيرادات المتعلقة بالسنة سواء حصلت بالفعل أو لم تحصل بعد ، ومديناً بالمصروفات المتعلقة بهذه السنة سواء دفعت أو لم تدفع بعد .

أى أنه يجب في هذه المرحلة تسوية الإيرادات والمصروفات بالمقدمات والمستحقات للوصول إلى ما يخص السنة ، على نفس النمط المتبع في شهادات تجارية ، وذلك على النحو التالي :

١- فيما يتعلق بالإيرادات

يتم جرد الأتعاب في نهاية السنة لتحديد :

(١) الأتعاب المستحقة عن الخدمات المنتهية ولم يصدر عنها مطالبات

وهذه يتم إثباتها بالقيد التالي :

من حـ/ الأتعاب المستحقة		× ×
إلى حـ/ أتعاب مباشرة المهنة	× ×	

ورصد رصيد حساب الأتعاب المستحقة ضمن عناصر الأصول

بالميزانية ، ويقفل في بداية السنة التالية بالقيد التالي :

من حـ/ العملاء		× ×
إلى حـ/ الأتعاب المستحقة	× ×	

(٢) الأتعاب المحصلة مقدماً عن خدمات لم يبدأ العمل بها حتى نهاية السنة .

وهذه يتم إثباتها بالقيد التالي :

من حـ/ العملاء		× ×
إلى حـ/ الأتعاب المقدمة	× ×	

ويظهر رصيد حساب الأتعاب المقدمة ضمن عناصر الخصوم بالميزانية ، ويقفل في بداية السنة التالية بالقيد التالي :

من حـ/ الأتعاب المقدمة		× ×
إلى حـ/ العملاء	× ×	

(٣) الأتعاب المقدرة للخدمات تحت التنفيذ ، أى الخدمات التى بدأ فى ممارستها خلال السنة ولم يتم تنفيذها حتى نهايتها .

وهذه يتم إثباتها بالقيد التالي :

من حـ/ أتعاب خدمات تحت التنفيذ		× ×
إلى حـ/ أتعاب مباشرة المهنة	× ×	

ويظهر رصيد حساب أتعاب خدمات تحت التنفيذ ضمن عناصر الأصول بالميزانية ، ويقفل في بداية السنة التالية بترحيل رصيده إلى حساب الأتعاب بالقيد التالي :

من حـ/ أتعاب مباشرة المهنة		× ×
إلى حـ/ أتعاب خدمات تحت التنفيذ	× ×	

ثم يعاد فصح هذا الحساب بمبلغ معادل للقيمة المقدرة لأتعاب الخدمات تحت التنفيذ في نهاية السنة التالية بالقيد التالي :

من حـ/ أتعاب خدمات تحت التنفيذ		× ×
إلى حـ/ أتعاب مباشرة المهنة	× ×	

ويترتب على ذلك ، بعد إثبات ما تقدم ، أن حساب أتعاب مباشرة المهنة يظهر صافى الأتعاب المتعلقة بالسنة ، ويتم إقفالها بجعل حساب أتعاب مباشرة المهنة مديناً ، وحساب الإيرادات والمصروفات دائناً بقيمتها. ويكون القيد :

من حـ/ أتعاب مباشرة المهنة		× ×
إلى حـ/ الإيرادات والمصروفات	× ×	

وذلك يظهر حساب أتعاب مباشرة المهنة ، وحساب العملاء على النحو التالي :

ح/ أتعاب مباشرة المهنة

من ح/ العملاء	× ×	رصيد منقول ١/١	× ×
(أتعاب الخدمات المنتهية خلال السنة)		(الأتعاب المقدرة عن الخدمات غير المنتهية من السنة السابقة)	
من ح/ أتعاب خدمات تحت التنفيذ ١٢/٣١	× ×	إلى ح/ الإيرادات والمصروفات (أتعاب السنة الجارية) ١٢/٣١	× ×
(الأتعاب المقدرة عن الخدمات غير المنتهية في نهاية السنة)			
	× ×		× ×

ح/ العملاء

من ح/ الأتعاب المقدمة ١/١	× ×	رصيد ١/١	× ×
(أتعاب محصلة مقدماً من السنة السابقة)		(أتعاب مستحقة عن خدمات منتهية في السنة السابقة)	
من ح/ النقدية	× ×	إلى ح/ أتعاب مباشرة المهنة	× ×
(الأتعاب المحصلة خلال السنة)		(أتعاب الخدمات المنتهية خلال السنة)	
رصيد ١٢/٣١	× ×	إلى ح/ الأتعاب المقدمة ١٢/٣١	× ×
(أتعاب مستحقة عن خدمات منتهية في نهاية السنة)		(أتعاب محصلة مقدماً في نهاية السنة)	
	× ×		× ×

ب- فيما يتعلق بالمصروفات

يتم جرد المصروفات في نهاية السنة لتحديد :

(١) المصروفات المستحقة

وهذه يتم إثباتها بالقيد التالي :

من حـ/ مصروفات مباشرة المهنة		× ×
إلى حـ/ المصروفات المستحقة	× ×	

ويظهر حساب المصروفات المستحقة ضمن عناصر الخصوم بالميزانية.

(٢) المصروفات المقدمة

وهذه يتم إثباتها بالقيد التالي :

من حـ/ المصروفات المدفوعة مقدماً		× ×
إلى حـ/ مصروفات مباشرة المهنة	× ×	

ويظهر حساب المصروفات المدفوعة مقدماً ضمن عناصر الأصول بالميزانية.

(٣) اهلاك الأصول الثابتة

ويتم إثباته في نهاية كل سنة بالقيد التالي :

من حـ/ الاهلاك		× ×
إلى حـ/ مجمع الاهلاك	× ×	

ويقلل حساب الاهلاك في حساب مصروفات مباشرة المهنة بالقيد التالي :

من حـ/ مصروفات مباشرة المهنة		× ×
إلى حـ/ الاهلاك	× ×	

ويظهر حساب الأصل في الميزانية مطروحاً منه صافي الأهلاك.

ويترتب على ما تقدم أن حساب مصروفات مباشرة يظهر صافي
المصروفات والأعباء المتعلقة بالسنة ، ويتم إنزالها بجعل حساب الإيرادات
مباشرة مديناً ، وحساب مصروفات مباشرة المهنة دائناً بقيمتها ،
بالتالي :

من حـ/ الإيرادات والمصروفات	× ×	× ×
إلى حـ/ مصروفات مباشرة المهنة	× ×	

وبذلك يظهر حساب مصروفات مباشرة المهنة على النحو التالي :

حـ/ مصروفات مباشرة المهنة

رصيد منقول ١/١	× ×	رصيد منقول ١/١	× ×
(مصروفات مستحقة)		(مصروفات مقدمة)	
من حـ/ الإيرادات والمصروفات	× ×	إلى حـ/ النقدية	× ×
(المصروفات المتعلقة بالسنة)		(المصروفات المدفوعة خلال السنة)	
رصيد مرسل ١٢/٣١	× ×	إلى حـ/ الأهلاك	× ×
(مصروفات مدفوعة مقدماً)		(اهلاك الأصول الثابتة)	
		رصيد مرسل ١٢/٣١	× ×
		(مصروفات مستحقة)	
	× ×		× ×

٢- المرحلة الثانية

يمثل رصيد حساب الإيرادات والمصروفات في المرحلة الأولى حساب الإيراد (أو العجز) وفقاً لأساس الاستحقاق ، وينقل هذا الرصيد إلى المرحلة الثانية ثم يستبعد منه مخصص يعادل رصيد حساب العملاء (أتعاب الخدمات المنتهية خلال السنة ولم تحصل) ، ومخصص يعادل الأتعاب المقدرة للخدمات تحت التنفيذ في نهاية السنة ، وبذلك يخفض الإيراد بمقدار لم يحصل من الأتعاب ويصبح قاصراً على الأتعاب المحصلة بالفعل خلال السنة . ويتم إثبات ذلك على النحو التالي :

١ - أتعاب الخدمات المنتهية غير المحصلة

وهذه يتم إثباتها بالقيد التالي :

من -/ الإيرادات والمصروفات		x x
إلى -/ مخصص أتعاب العملاء	x x	

ويظهر رصيد حساب العملاء (أتعاب الخدمات المنتهية غير المحصلة) ضمن عناصر الأصول بالميزانية مطروحاً منه مخصص أتعاب العملاء .

ب - الأتعاب المقدرة للخدمات تحت التنفيذ

وهذه يتم إثباتها بالقيد التالي :

من -/ الإيرادات والمصروفات		x x
إلى -/ مخصص أتعاب خدمات تحت التنفيذ	x x	

ويظهر حساب أتعاب خدمات تحت التنفيذ ضمن عناصر الأصول
بالميزانية مطروحاً منه مخصص أتعاب خدمات تحت التنفيذ .
وفى السنة التالية تعدل قيمة هاذين المخصصين بالزيادة أو بالنقص
بما يجعلهما مساويين للقيمة فى نهاية هذه السنة ويجرى قيد التسوية
اللازم فى هذا الشأن على النحو السابق إيضاحه .

وفيما يلى شكل حساب الإيرادات والمصروفات وفقاً لهذه الطريقة

ح/ الإيرادات والمصروفات

من ح/ اتعاب مباشرة المهنة	× ×	إلى ح/ مصروفات مباشرة المهنة	× ×
		رصيد مرحل (صافى الإيراد وفقاً لاساس الاستحقاق)	× ×
	× ×		× ×
رصيد منقول	× ×	إلى ح/ مخصص أتعاب العملاء	× ×
		إلى ح/ مخصص أتعاب خدمات تحت التنفيذ	× ×
		إلى ح/ رأس المال	× ×
		(صافى الإيراد وفقاً للاساس المشترك)	× ×
	× ×		× ×

مُسائل رقم (٧)

استخرجت البيانات التالية من دفاتر أحد المحاسبين عن السنة المنتهية في ١٢/٣١/١٩٩٨ :

١- الأتعاب

أ - المطالبات التي تم إصدارها عن خدمات منتهية خلال السنة ٢٠٢٠٠ ج .

ب - المبالغ المحصلة خلال السنة من العملاء ١٦ ألف جنيهه (منها ١٢٠٠ ج محصلة مقدماً عن خدمات لم يبدأ العمل فيها حتى نهاية السنة)

ج - القيمة المقدرة عن أتعاب الخدمات التي سيتم التنفيذ في نهاية السنة بلغت ١٠٠٠ جنيه .

٢- المصروفات والأعباء

أ - المصروفات المدفوعة أثناء السنة ٢٥٠٠ جنيه .

ب - المصروفات المستحقة والمقدمة في نهاية السنة ٢٠٠ ج ، ١٥٠ ج على الترتيب .

ج - اهلاك الأجهزة والمعدات ٣٠٠ ج .

والمطلوب :

تحديد نسبة النشاط المهني عن عام ١٩٩٨ مع بيان أثر ذلك على الميزانية .

الحل

١ - تحديد نتيجة النشاط المهني عن عام ١٩٩٨

ح/ أتعاب مباشرة المهنة

٢١٢٠٠	إلى حـ/ الإيرادات والمصروفات	٢٠٢٠٠	من حـ/ العملاء
	١٢/٣١	١٠٠٠	من حـ/ أتعاب خدمات تحت التنفيذ ١٢/٣١
٢١٢٠٠		٢١٢٠٠	

ح/ العملاء

٢٠٢٠٠	إلى حـ/ أتعاب مباشرة المهنة	١٦٠٠٠	من حـ/ النقدية
١٢٠٠	إلى حـ/ الأتعاب المقدمة ١٢/٣١	٥٤٠٠	رصيد مرحل ١٢/٣١ (أتعاب خدمات منتهية غير محصلة)
٢١٤٠٠		٢١٤٠٠	

ح/ أتعاب خدمات تحت التنفيذ

١٠٠٠	إلى حـ/ أتعاب مباشرة المهنة	١٠٠٠	رصيد مرحل ١٢/٣١ (يظهر في أصول الميزانية)
	١٢/٣١		
١٠٠٠		١٠٠٠	

ج/ مخصص أتعاب خدمات تحت التنفيذ

من حـ/ الإيرادات والمصروفات ١٢/٣١	١٠٠٠	رصيد مرحل ١٢/٣١ (يظهر في خصوم الميزانية أو مطروحاً من أتعاب الخدمات تحت التنفيذ بالاصول)	١٠٠٠
	١٠٠٠		١٠٠٠

ج/ مخصص أتعاب العملاء

من حـ/ الإيرادات والمصروفات ١٢/٣١	٥٤٠٠	رصيد مرحل ١٢/٣١ (يظهر في خصوم الميزانية أو مطروحاً من رصيد حساب العملاء بالاصول)	٥٤٠٠
	٥٤٠٠		٥٤٠٠

ج/ الأتعاب المقدمة

من حـ/ اتعاب مباشرة المهنة ١٢/٣١	١٢٠٠	رصيد مرحل ١٢/٣١ (يظهر في خصوم الميزانية)	١٢٠٠
	١٢٠٠		١٢٠٠

ح/ مصروفات مباشرة المهنة

٢٥٠٠	إلى حـ/ النقدية	٢٨٥٠	من حـ/ لايرادات والمصروفات
٣٠٠	إلى حـ/ الإهلاك		١٢/٣١
٢٠٠	رصيد مرحل	١٥٠	١٢/٣١ رصيد مرحل
	(مصروفات مستحقة)		(مصروفات مدفوعة مقدما)
٣٠٠٠		٣٠٠٠	

ح/ الايرادات والمصروفات

٢٨٥٠	إلى حـ/ مصروفات مباشرة	٢١٢٠٠	من حـ/ اتعاب مباشرة المهنة
	المهنة		١٢/٣١
١٨٣٥٠	رصيد مرحل		
٢١٢٠٠		٢١٢٠٠	
٥٤٠٠	إلى حـ/ مخصص اتعاب العملاء	١٨٣٥٠	١٢/٣١ رصيد منقول
١٠٠٠	إلى حـ/ مخصص اتعاب خدمات		
١١٩٥٠	تحت التنفيذ		
	إلى حـ/ رأس المال		
	(صافي الايراد)		
١٨٣٥٠		١٨٣٥٠	

٢- الأثر على الميزانية في ١٢/٣١/١٩٩٨

رأس المال	٠٠٠	العملاء	٥٤٠٠	
صافي الأيراد	١١٩٥٠	(-) مخصص أتعاب عملاء	٥٤٠٠	
			—	٠٠٠
		أتعاب خدمات تحت التنفيذ	١٠٠٠	
		(-) مخصص أتعاب	١٠٠٠	
		خدمات تحت التنفيذ		
أتعاب مقدمة	١٢٠٠		—	٠٠٠
مصروفات مستحقة	٢٠٠	مصروفات مدفوعة مقدماً		١٥٠

مثال رقم (٨)

إذا افترضنا في المثال السابق أنه في عام ١٩٩٩ كانت البيانات على

النحو التالي :

١- الأتعاب

أ - المطالبات التي تم إصدارها عن الخدمات المنتهية خلال السنة ٢٨

الف جنيه .

ب - المبالغ المحصلة خلال السنة من العملاء ٢٥ ألف جنيه (منها

٥٠٠٠ ج. محصلة مقدماً عن خدمات لم يبدأ العمل فيها حتى

نهاية السنة)

ج- القيمة المقررة عن أتعاب الخدمات تحت التنفيذ في نهاية السنة

بلغت ١٥٠٠ جنيه .

٢- المصروفات والأعباء

- أ - المصروفات المدفوعة أثناء السنة ٣٠٠٠ ج منها ٢٥٠٠ ج مدفوعة مقدماً
- ب - اهلاك الأجهزة والمعدات ٦٠٠ ج .

والمطلوب:

تحديد نتيجة النشاط المهني عن عام ١٩٩٩ مع بيان أثر ذلك على الميزانية .

الحل

١- تحديد نتيجة النشاط المهني عن عام ١٩٩٩

ح/ أتعاب مباشرة المهنة

١٠٠٠	رصيد منقول ١/١	٢٨٠٠٠	من حـ/ العملاء
	(أتعاب خدمات تحت التنفيذ من السنة السابقة)	١٥٠٠	من حـ/ أقسام خدمات تحت التنفيذ ١٢/٣١
٢٨٥٠٠	إلى حـ/ الإيرادات والمصروفات ١٢/٣١		
٢٩٥٠٠		٢٩٥٠٠	

ح/ العملاء

٥٤٠٠	رصيد ١/١	١٢٠٠	من حـ/ الأتعاب المقدمة ١/١
٢٨٠٠٠	إلى حـ/ أتعاب مباشرة المهنة	٢٥٠٠٠	من حـ/ التقديرات
٥٠٠٠	إلى حـ/ الأتعاب المقدمة ١٢/٣١	١٢٢٠٠	رصيد مرحل ١٢/٣١
٣٨٤٠٠		٣٨٤٠٠	

ح/ أتعاب خدمات تحت التنفيذ

١/١	رصيد منقول	١٠٠٠	١٠٠٠
إلى حـ/ أتعاب مباشرة المهنة			
١٢/٢١	رصيد مرحل	١٥٠٠	١٥٠٠
		٢٥٠٠	٢٥٠٠

ح/ مخصص أتعاب خدمات تحت التنفيذ

١/١	رصيد منقول	١٠٠٠	١٥٠٠
من حـ/ الأيرادات والمصروفات		٥٠٠	
١٢/٣١			
		١٥٠٠	١٥٠٠

ح/ مخصص أتعاب العملاء

١/١	رصيد منقول	٥٤٠٠	١٢٢٠٠
من حـ/ الأيرادات والمصروفات		٦٨٠٠	
١٢/٣١			
		١٢٢٠٠	١٢٢٠٠

ج/ الأتعاب المقدمة

١/١	رصيد منقول	١٢٠٠	إلى حـ/ أتعاب مباشرة المهنة ١/١	١٢٠٠
١٢/٣١	من حـ/ أتعاب مباشرة المهنة	٥٠٠٠	رصيد مرحل ١٢/٣١	٥٠٠٠
		٦٢٠٠		٦٢٠٠

د/ مصروفات مباشرة المهنة

١/١	رصيد منقول	٢٠٠	١/١	رصيد منقول	١٥٠
١٢/٣١	من حـ/ لايرادات والمصروفات	٣٣٠٠	إلى حـ/ النقدية	٣٠٠٠	
١٢/٣١	رصيد مرحل (مصروفات مدفوعة مقدماً)	٢٥٠	إلى حـ/ الإهلاك ١٢/٣١	٦٠٠	
		٣٧٥٠			٣٧٥٠

ح/ الايرادات والمصروفات

٣٣٠٠	إلى ح- مصروفات مباشرة	٢٨٥٠٠	من ح- اتعاب مباشرة المهنة
	المهنة ١٢/٣١		١٢/٣١
٢٥٢٠٠	رصيد مرحل ١٢/٣١		
٢٨٥٠٠		٢٨٥٠٠	
٦٨٠٠	إلى ح- مخصص اتعاب العملاء	٢٥٢٠٠	رصيد منقول ١٢/٣١
	١٢/٣١		
٥٠٠	إلى ح- مخصص اتعاب خدمات		
	تحت التنفيذ ١٢/٣١		
١٧٩٠٠	إلى ح- رأس المال		
	(صافي الايراد)		
٢٥٢٠٠		٢٥٢٠٠	

٢- الأثر على الميزانية في ١٩٩٩/١٢/٣١

١٢٢٠٠	العملاء	٠٠٠	رأس المال
١٢٢٠٠	(-) مخصص اتعاب عملاء	١٧٩٠٠	صافي الايراد
٠٠٠		٥٠٠٠	اتعاب مقدمة
١٥٠٠	اتعاب خدمات تحت التنفيذ		
١٥٠٠	(-) مخصص اتعاب		
	خدمات تحت التنفيذ		
٠٠٠			
٢٥٠	مصروفات مدفوعة مقدماً		

ثانياً: الطريقة المباشرة

فى هذه الطريقة يتم تسجيل المصروفات وفقاً لاساس الاستحقاق كما سبق أن أوضحناه فى الطريقة غير المباشرة .

أما فيما يتعلق بالإيرادات فإنها لا تثبت فى الدفاتر إلا عندما يتم تحصيلها بالفعل وذلك بأن يجعل حساب النقدية (صندوق أو بنك) مدينًا، وحساب أتعاب مباشرة المهنة دائنًا .

ويكون القيد :

من حـ / النقدية (صندوق أو بنك)	× ×	× ×
إلى حـ / أتعاب مباشرة المهنة	× ×	

وفى نهاية السنة يتم استبعاد الأتعاب المحصلة مقدماً عن خدمات لم يبدأ العمل فيها حتى نهاية السنة (نظراً لأنها ليست إيرادات) ، بأن يجعل حساب الأتعاب مدينًا بقيمتها ، وحساب الأتعاب المقدمة دائنًا . ويكون القيد :

من حـ / أتعاب مباشرة المهنة	× ×	× ×
إلى حـ / الأتعاب المقدمة	× ×	

ويظهر رصيد حساب الأتعاب المقدمة فى جانب الخصوم بالميزانية ، ويقفل فى بداية السنة التالية بالقيد التالى :

من حـ / الأتعاب المقدمة	× ×	× ×
إلى حـ / أتعاب مباشرة المهنة	× ×	

أما فيما يتعلق بالأتعاب المستحقة عن الخدمات المنتهية خلال السنة ولم يتم تحصيل قيمتها ، وكذلك الأتعاب المقدرة عن الخدمات تحت التنفيذ في نهاية السنة ، فإنه لا يتم إثبات قيمة لهما في الدفاتر .

وعلى ذلك يظهر حساب أتعاب مباشرة المهنة على النحو التالي :

ح/ أتعاب مباشرة المهنة

إلى حـ/ الأتعاب المقدمة ١/١	× ×	إلى حـ/ الأتعاب المقدمة ١٢/٣١	× ×
(أتعاب محصلة مقدماً من السنة السابقة)		(أتعاب محصلة مقدماً في نهاية السنة)	
إلى حـ/ النقدية	× ×	إلى حـ/ الإيرادات والمصروفات ١٢/٣١	× ×
(الأتعاب المحصلة خلال السنة)			
	× ×		× ×

مثال رقم (٩)

المطلوب حل التمرين رقم (٧) باستخدام الطريقة المباشرة

الحل

١ - تحديد نتيجة النشاط المهني عن عام ١٩٩٨

ح/ أتعاب مباشرة المهنة

من حـ/ النقدية	١٦٠٠٠	إلى حـ/ الأتعاب المقدمة ١٢/٣١	١٢٠٠
		إلى حـ/ الإيرادات والمصروفات ١٢/٣١	١٤٨٠٠
	١٦٠٠٠		١٦٠٠٠

ح/ مصروفات مباشرة المهنة

إلى حـ/ النقدية	٢٥٠٠	من حـ/ الإيرادات والمصروفات	٢٨٥٠
إلى حـ/ الإهلاك	٣٠٠	١٢/٣١	
رصيد مرحل	٢٠٠	١٢/٣١	١٥٠
(مصروفات مستحقة)		(مصروفات مدفوعة مقدماً)	
	٣٠٠٠		٣٠٠٠

ح/ الأتعاب المقدمة

رصيد مرحل ١٢/٣١	١٢٠٠	من حـ/ أتعاب مباشرة المهنة	١٢٠٠
		١٢/٣١	
	١٢٠٠		١٢٠٠

ح/ الإيرادات والمصروفات

إلى حـ/ مصروفات مباشرة المهنة	٢٨٥٠	من حـ/ أتعاب مباشرة المهنة	١٤٨٠٠
١٢/٣١		١٢/٣١	
إلى حـ/ رأس المال	١١٩٥٠		
(صافي الإيراد)			
	١٤٨٠٠		١٤٨٠٠

٢- الأثر على الميزانية في ١٢/٣١/١٩٩٨

رأس المسال	٠٠٠			
مضافي الإيراد	١١٩٥٠			
اتعاب مقدمة	١٢٠٠	مصروفات مدفوعة مقدماً		١٥٠
مصروفات مستحقة	٢٠٠			

مثال رقم (١٠)

المطلوب حل التمرين رقم (٨) باستخدام الطريقة المباشرة

الحل

١- تحديد نتيجة النشاط المهني عن عام ١٩٩٩

ح/ أتعاب مباشرة المهنة

١/١ من حـ/ الأتعاب المقدمة	١٢٠٠	إلى حـ/ الأتعاب المقدمة ١٢/٣١	٥٠٠٠
من حـ/ النقدية	٢٥٠٠٠	إلى حـ/ الإيرادات والمصروفات ١٢/٣١	٢١٢٠٠
	٢٦٢٠٠		٢٦٢٠٠

ح/ مصروفات مباشرة المهنة

١٥٠	رصيد منقول	١/١	٢٠٠	رصيد منقول	١/١
٣٠٠٠	إلى حـ/ النقدية		٣٣٠٠	من حـ/ الإيرادات والمصروفات	١٢/٣١
٦٠٠	إلى حـ/ الإهلاك	١٢/٣١	٢٥٠	رصيد مرسل	١٢/٣١
٣٧٥٠			٣٧٥٠	(مصروفات مدفوعة مقدما)	

ح/ الأتعاب المقدمة

١٢٠٠	إلى حـ/ أتعاب مباشرة المهنة	١/١	١٢٠٠	رصيد منقول	١/١
٥٠٠٠	رصيد مرسل	١٢/٣١	٥٠٠٠	من حـ/ أتعاب مباشرة المهنة	١٢/٣١
٦٢٠٠			٦٢٠٠		

ح/ الإيرادات والمصروفات

٣٣٠٠	إلى حـ/ مصروفات مباشرة المهنة		٢١٢٠٠	من حـ/ أتعاب مباشرة المهنة	١٢/٣١
١٧٩٠٠	إلى حـ/ رأس المال				
٢١٢٠٠	(صافي الإيراد)		٢١٢٠٠		

٢ - الأثر على الميزانية في ١٢/٣١/١٩٩٩

رأس المال	٠٠٠			
صافي الإيراد	١٧٩٠٠			
أتعاب مقدمة	٥٠٠	مصروفات مدفوعة مقدماً	٢٥٠	

٢ - حساب المقبوضات والمدفوعات

Receipts & Payments a/c

وهو الحساب الذي يعطى صاحب المهنة فكرة إجمالية عن حركة النقدية (المقبوضات والمدفوعات) التي تمت أثناء السنة ، والتعرف على رصيد النقدية الموجودة بالصندوق والبنك في نهاية السنة .

ويجعل هذا الحساب مدينياً بما يلي :

١ - رصيد النقدية الموجودة بالصندوق والبنك في أول السنة .

ب - المبالغ التي تم تحصيلها أثناء السنة ، نقداً أو بشيكات ، سواء كانت هذه المتحصلات إيرادية أو رأسمالية ، متعلقة بالسنة الجارية أو بالسنة السابقة أو بالسنة أو السنوات اللاحقة .

ويجعل دائئاً بما يلي :

١ - رصيد البنك في أول السنة إذا كان حساب البنك مكشوفاً ويزيد عن رصيد النقدية بالصندوق .

ب - المبالغ التي تم دفعها أثناء السنة ، نقداً أو بشيكات ، سواء كانت هذه المدفوعات إيرادية أو رأسمالية، متعلقة بالسنة الجارية أو بالسنة السابقة أو بالسنوات اللاحقة .

والأصل أن يكون رصيد هذا الحساب سليماً لأنه يمثل النقدية الموجودة بالصندوق والبنك في نهاية السنة ، ولكنه قد يكون دائماً وذلك في حالة ما إذا كان حساب البنك مكتشوفاً ويزيد عن رصيد النقدية بالصندوق .

وهذا الحساب لا يكون جزءاً من القيد المزدوج ، ولذلك يطلق عليه عادة « قائمة المقبوضات والمدفوعات »

مثال رقم (١٠)

استخرجت البيانات التالية من دفاتر أحد المحاسبين عن عام ١٩٩٨ :

١- الإيرادات والمقبوضات

٢٠٠٠ ج أتعاب مراجعة حسابات (حصل منها ١٥ ألف جنيهه
بشيكات والباقي قيد على حساب العملاء) - ١٢٠٠٠ ج أتعاب قضايا
ضرائب (حصل منها ٩٠٠٠ ج نقداً والباقي قيد على العملاء) - ٩٠٠ ج
أتعاب خبرة وسندكة حصلت نقداً - ٦٠٠٠ ج ثمن بيع أثاث قديم
بالمكتب بالنقد قيمته الدفترية ١٥٠٠ ج .

٢- المصروفات والمدفوعات

٨٠٠ ج ثمن اله كاتبة وحاسبة مشتراه بشيكات - ٢٥٠٠ ج مهيا
ومرتبات مدفوعة نقداً (منها ٢٠٠ ج مهيا مدفوعة مقدماً في آخر ديسمبر
١٩٩٨) - ٢٧٥ ج إيجار عن ١١ شهر سدد بشيكات - ٢٤٠ ج نور

ومياه سدد نقداً - ١٥٠ ج ادوات كتابية ومطبوعات سددت نقداً -
٨٠ ج رسوم دمغة ونقابة مسددة نقداً .

فإذا علمت أن :

أ - رصيد النقدية في أول السنة : ٥٠٠٠ ج بالصندوق ، ١٤ ألف جنيه
البنك .

ب - تستهلك الآلات الكتابية والحاسبة سنوياً بمعدل ١٠ %

والمطلوب : إعداد حساب المقبوضات والمدفوعات .

الحل

حساب المقبوضات والمدفوعات

رصيد منقول	١٩٠٠٠	١/١	٨٠٠	ثمن شراء آلة كتابية وحاسبة
صندوق	٥٠٠٠		٢٥٠٠	مهايات ومرتبات
بنك	١٤٠٠٠		٢٧٥	ايجار
اتعاب مراجعة حسابات	١٥٠٠٠		٢٤٠	نور ومياه
اتعاب قضايا ضرائب	٩٠٠٠		١٥٠	ادوات كتابية ومطبوعات
اتعاب خبرة وسندكة	٩٠٠		٨٠	رسوم دمغة ونقابة
ثمن بيع اثاث	٦٠٠٠			
			٤٥٨٥٥	رصيد مرهل ١٢/٣١
				١٧٩٢٠ صندوق
				٢٧٩٢٥ بنك
	٤٩٩٠٠		٤٩٩٠٠	

ملاحظة:

للتوصل إلى رصيد كل من الدفعية بالصندوق والبنك في آخر السنة يتم تصوير حساب الدفعية على النحو التالي :

صندوق	بنك	بيــــــــــــــــان	صندوق	بنك	بيــــــــــــــــان
٥٠٠٠	١٤٠٠٠	رصيد ١/١	٨٠٠		من حـ/ الآلة الكاتبة
—	١٥٠٠٠	إلى حـ/ العملاء (مراجعة شحونات)	٢٥٠٠		من حـ/ المهابا
٩٠٠٠	—	إلى حـ/ العملاء (قضايا حرق)	٢٧٥		من حـ/ الايجار
٩٠٠		إلى حـ/ العملاء (خبرة وشحانة)	٧٢٠		من حـ/ القير والمياه
٦٠٠٠		إلى حـ/ مذكرتين	١٥٠		من حـ/ الادوات الكتابية والطبوعات
		١٥٠٠ حـ/ الأثاث	٨٠		من حـ/ رسوم الدفعة والنقابة
		١٥٠٠ حـ/ بيع بالاسواق	٢٧٩٢٥	١٧٩٢٠	رصيد ١٢/٣١
	٢٩٠٠٠		٢٩٠٠٠	٢٠٩٠٠	

٢- الميزانية (قائمة المركز المالي)

Balance Sheet

وهي عبارة عن قائمة تضم الأرصدة المدينة والدائنة المفتوحة بالدفاتر بعد تصوير حساب الإيرادات والمصروفات .

وفيما يلي شكل نموذجي لهذه الميزانية :

الميزانية في ٣١/١٢/.....

رأس المال	xx		أصول ثابتة		
(±) صافي الإيراد أو العجز	xx		تذكر مخصصاً منها الإهلاك		xx
		xx	أصول متداولة		
أمانات العملاء		xx	بنك (جاري)	xx	
			بنك (عملاء)	xx	
			صندوق	xx	
					xx
			عملاء (أتعاب)	xx	
			(-) مخصص أتعاب عملاء	xx	
					xx
			أتعاب خدمات تحت التنفيذ	xx	
			(-) مخصص أتعاب خدمات	xx	
			تحت التنفيذ		
					xx
أرصدة دائنة أخرى			أرصدة مدينة أخرى		
أتعاب محصلة مقدماً	xx		مدفوعات نيابة عن العملاء	xx	
مصرفات مستحقة	xx		مصرفات مدفوعة مقدماً	xx	
		xx			xx
		xx			xx

مثال رقم (١١)

فيما يلي بيان بأرصدة ميزان المراجعة لمكتب تامر عبد المنعم

المحاسب وذلك في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ :

اسم الحساب	له	منه
أثاث		٥٠٠٠
أجهزة ومعدات		٤٠٠٠
بنك (جاري)		١٢٠٠٠
بنك (عملاء)		٤٠٠٠
صندوق		٣٠٠٠
أمانات العملاء	٤٠٠٠	
العملاء (أتعاب)		٢٠٠٠
مخصص أتعاب العملاء في أول يناير ١٩٩٨	١٩٠٠	
أتعاب خدمات تحت التنفيذ في أول يناير ١٩٩٨		١١٠٠
مخصص أتعاب خدمات تحت التنفيذ في أول يناير ١٩٩٨	١١٠٠	
أجور ومهايا		٢٥٠٠
نور ومياه		٤٠٠
تليفون وتلغراف		١٢٠
مطبوعات		٨٠
أتعاب مباشرة المهنة	١٧٦٠٠	
مدفوعات نيابة عن العملاء		٣٤٠٠
مسحوبات		٢٨٠٠
رأس المال	١٥٨٠٠	
	٤٠٤٠٠	٤٠٤٠٠

فإذا علمت أن :

١- قدرت أتعاب الخدمات تحت التنفيذ في ١٩٩٨/١٢/٣١ بمبلغ ١٥٠٠ ج.

- ٢ - هناك أتعاب مستحقة عن خدمات منتهية في ٩٨/١٢/٣١ لم يصدر عنها فواتير بلغت قيمتها ١٤٠٠ ج .
- ٣ - هناك فواتير نور ومياه مستحقة بلغت قيمتها ٢٠٠ ج .
- ٤ - أتعاب مباشرة المهنة نصفها محصل نقداً والباقي محصل بشيكات .
- ٥ - جميع المصروفات والسحوبات مسددة نقداً .
- ٦ - يوجد أثاث جديد مشتراه بشيكات في أول يوليو ١٩٩٨ بمبلغ ٢٠٠٠ ج .
- ٧ - يستهلك الأثاث والأجهزة والتركيبات بمعدل ١٠ ٪ سنوياً .

والمطلوب:

- ١ - إعداد حساب المقبوضات والمدفوعات عن عام ١٩٩٨ .
- ٢ - إعداد حساب الإيرادات والمصروفات عن عام ١٩٩٨ .
- ٣ - إعداد قائمة المركز المالي في ٩٨/١٢/٣١ .

الحل

١ - حساب المقبوضات والمدفوعات

٥٣٠٠	رصيد منقول	١/١	٢٠٠٠	ثمن شراء اثاث
	١٠٠ صندوق		٢٥٠٠	اجور ومهايا
	٥٢٠٠ بنك		٤٠٠	نور ومياه
١٧٦٠٠	انتعاب مباشرة المهنة		١٢٠	تليفون وتليفراف
			٨٠	مطبوعات
			٢٨٠٠	مسحوبات
			١٥٠٠٠	رصيد منقول ١/١
			٣٠٠٠	صندوق
			١٢٠٠٠	بنك
٢٢٩٠٠			٢٢٩٠٠	

ملاحظة:

يمكن للتوصل إلى رصيد النقدية في أول السنة بتصوير حساب
النقدية على النحو التالي :

صندوق	بنك	بيــــــــان	صندوق	بنك	بيــــــــان
١٠٠	٥٢٠٠	رصيد ١/١	-	٢٠٠٠	من حـ/ الاثاث
٨٨٠٠	٨٨٠٠	إلى حـ/ العملاء	٢٥٠٠		من حـ/ الاجور والمهايا
			٤٠٠		من حـ/ النور والمياه
			١٢٠		من حـ/ التليفون والتليفراف
			٨٠		من حـ/ المطبوعات
			٢٨٠٠		من حـ/ المسحوبات
			٣٠٠٠	١٢٠٠٠	رصيد ١٢/٣١
٨٩٠٠	١٤٠٠٠		٨٩٠٠	١٤٠٠٠	

٢- حساب الإيرادات والمصروفات

لتصوير حساب الإيرادات والمصروفات يتبع الآتي (الطريقة غير

المباشرة) :

ح/ أتعاب مباشرة المهنة

١٢/٣١	رصيد	١٧٦٠٠	إلى ح/ أتعاب خدمات تحت	١١٠٠
١٢/٣١	من ح/ الأتعاب المستحقة	١٤٠٠	التنفيذ ١/١	
	من ح/ أتعاب خدمات تحت	١٥٠٠	إلى ح/ الإيرادات والمصروفات	١٩٤٠٠
١٢/٣١	التنفيذ		١٢/٣١	
		٢٠٥٠٠		٢٠٥٠٠

ح/ الأتعاب المستحقة

١٢/٣١	رصيد مرحل	١٤٠٠	إلى ح/ أتعاب مباشرة المهنة	١٤٠٠
			١٢/٣١	
		١٤٠٠		١٤٠٠

ح/ أتعاب خدمات تحت التنفيذ

١٢/٣١	من ح/ أتعاب مباشرة المهنة	١١٠٠	رصيد منقول ١/١	١١٠٠
١٢/٣١	رصيد مرحل	١٥٠٠	إلى ح/ أتعاب مباشرة المهنة	١٥٠٠
			١٢/٣١	
		٢٦٠٠		٢٦٠٠

ج/ مخصص أتعاب خدمات تحت التنفيذ

١/١	رصيد منقول	١١٠٠	١٢/٣١	رصيد مرحل	١٥٠٠
من حـ/ الإيرادات والمصروفات		٤٠٠			
١٢/٣١					
		١٥٠٠			١٥٠٠

ج/ مخصص أتعاب العملاء

١/١	رصيد منقول	١٩٠٠	١٢/٣١	رصيد مرحل	٢٠٠٠
من حـ/ الإيرادات والمصروفات		١٠٠			
١٢/٣١					
		٢٠٠٠			٢٠٠٠

ح/ مصروفات مباشرة المهنة

٢٥٠٠	إلى حـ/ الاجور والمهايا	٤١٠٠	من حـ/ الايرادات والمصروفات
٤٠٠	إلى حـ/ النور والمياه		١٢/٣١
١٢٠	إلى حـ/ التليفون والتليفراف		
٨٠	إلى حـ/ المطبوعات		
٤٠٠	إلى حـ/ املاك الاثاث (١)		
٤٠٠	إلى حـ/ املاك الاجهزة والمعدات (٢)		
٢٠٠	رصيد مرحل ١٢/٣١		
	(نور ومياه مستحق)		
٤١٠٠		٤١٠٠	

ح/ الايرادات والمصروفات

٤١٠٠	إلى حـ/ مصروفات مباشرة	١٩٤٠٠	من حـ/ اتعاب مباشرة المهنة
	المهنة ١٢/٣١		١٢/٣١
١٥٣٠٠	رصيد مرحل ١٢/٣١		
١٩٤٠٠		١٩٤٠٠	
١٠٠	إلى حـ/ مخصص اتعاب العملاء ١٢/٣١	١٥٣٠٠	رصيد منقول ١٢/٣١
٤٠٠	إلى حـ/ مخصص اتعاب خدمات		
	تحت التنفيذ ١٢/٣١		
١٤٨٠٠	إلى حـ/ رأس المال		
١٥٣٠٠		١٥٣٠٠	

(١) تم حساب املاك الاثاث كما يلي :

$$٣٠٠ = \frac{١}{١٠} \times ٣٠٠٠ = \text{الاثاث القديم}$$

$$\frac{١٠٠}{١} = \frac{١}{١٠} \times ٢٠٠٠ = \text{الاثاث الجديد}$$

ج ٤٠٠

(٢) تم حساب املاك الاجهزة و معدات كما يلي : $١٠٠ \times ١٠\% = ١٠$ ج ٤٠٠

الميزانية في ٩٩٨/١٢/٣١

رأس المال	١٥٨٠٠		أصول ثابتة		
(+) صافي الأيراد	١٤٨٠٠		أثاث	٥٠٠	
	-----		(-) أملاك	٤٠٠	
	٣٠٦٠٠			-----	٤٦٠٠
(-) المسحوبات	٢٨٠٠		أجهزة ومعدات	٤٠٠	
حقوق الملكية	-----	٢٧٨٠٠	(-) أملاك	٤٠٠	
				-----	٣٦٠٠
خصوم متداولة			أصول متداولة		
أمانات العملاء	٤٠٠		العملاء (اتعاب)	٢٠٠	
			(-) مخصص اتعاب العملاء	٢٠٠	
				-----	٠٠٠
			اتعاب خدمات تحت التنفيذ	١٥٠٠	
			(-) مخصص اتعاب خدمات	١٥٠٠	
			تحت التنفيذ	-----	٠٠٠
			بنك (جاري)		١٢٠٠٠
			بنك (عملاء)		٤٠٠
			صندوق		٣٠٠
			أرصدة مدينة أخرى		
أرصدة دائنة أخرى			مدفوعات نيابة عن العملاء		٣٤٠٠
نور ومياه مستحقة	٢٠٠		مصرفات مستحقة		١٤٠٠

		٣٢٠٠٠			٣٢٠٠٠

تدريبات عملية

١ - من البيانات التالية المطلوب تصوير حساب العملاء ، وحساب اتعاب مباشرة المهنة عن سنتي ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ :

١٩٩٩	١٩٩٨	بيانات
ج ٤٠٠٠٠	ج ٣٠٠٠٠	أ - المطالبات التي تم إصدارها عن خدمات منتهية خلال السنة
ج ٥٠٠٠	ج ٤٠٠٠	ب - اتعاب مستحقة عن خدمات منتهية في أول السنة
ج ٢٠٠٠	ج ٦٠٠٠	ج - اتعاب محصلة مقدماً أول السنة
ج ٣٠٠٠	-	د - اتعاب محصلة مقدماً آخر السنة
ج ٤٠٠٠	-	هـ - اتعاب مستحقة عن خدمات منتهية آخر السنة
ج ١٠٠٠	ج ٢٠٠٠	و - اتعاب مقدرة عن خدمات غير منتهية في أول السنة
ج ٢٠٠٠	-	ز - اتعاب مقدرة عن خدمات غير منتهية في آخر السنة
ج ٤٢٠٠٠	ج ٢٥٠٠٠	ح - اتعاب محصلة أثناء السنة

٢ - الآتي ميزان المراجعة المستخرجة من دفاتر أحد أصحاب المهن غير التجارية في ٣١/١٢/١٩٩٧ .

بيانات	أرصدة	
	دائنة	مدينة
مخصص اتعاب عملاء عن عام ١٩٩٦	٦٤٠٠	
خدمات تحت التنفيذ عن عام ١٩٩٦		٦١٤٠
مصرفات متنوعة		١١٩٠٠
بخصيص اتعاب خدمات تحت التنفيذ عن عام ١٩٩٦	٦١٤٠	
اتعاب الخدمات المنتهية خلال عام ١٩٩٧	٤٢٤٠٠	
رأس المال	٤٠٠٠٠	
عملاء (اتعاب)		١٠٢٠٠
أصول أخرى مختلفة		٦٦٧٠٠
	٩٤٩٤٠	٩٤٩٤٠

فإذا علمت ما يلي :

أ - أتعاب الخدمات تحت التنفيذ في نهاية السنة تقدر بمبلغ ٩٨٠٠ ج

ب - الأتعاب المحصلة أثناء السنة ٣٨٦٠٠ ج

ج - هناك ديون معدومة مقدارها ٢٤٠٠ ج

فالمطلوب :

أولاً : تصوير الحسابات اللازمة لتحديد نتيجة النشاط المهني عن

عام ١٩٩٧ باستخدام :

١ - الطريقة غير المباشرة ٢ - الطريقة المباشرة .

ثانياً : تصوير قائمة المركز المالي في ٣١/١٢/١٩٩٧

٣ - أفتتح تامر مكتباً لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة اعتباراً من أول

يناير ١٩٩٩ ، وقد صرف على تأسيسه مبلغ ٢٠ ألف جنيه نقداً

(٩٠٠٠ ج أثاث ، ٤٠٠٠ ج جهاز تكيف ، والباقي آلات كاتب .

وحاسبة) ، كما أودع في البنك مبلغ ٥٠٠٠ ج .

وفيما يلي العمليات التي تمت خلال عام ١٩٩٩ :

أولاً : الأتعاب

١ - أتعاب محصلة عن خدمات منتهية ١٢ ألف جنيه .

٢ - أتعاب محصلة عن خدمات بدء فيها ولم تتم حتى نهاية السنة

٤٠٠٠ ج

٣ - أتعاب الخدمات المنتهية ولم تحصل قيمتها حتى نهاية السنة

٣٠٠٠ ج .

٤ - القيمة المقدرة لتساعب الخدمات تحت التنفيذ في نهاية السنة

٢٠٠٠ ج

ثانياً: المصروفات

٢٢٠٠ ج مهيا وأجور - ٢٦٠٠ ايجار - ٢٠٠ نور وتليفون - ٢٠٠ ج

مصروفات انتقال وسفر - ٤٠٠ ج مطبوعات - ١٥٠ ج كتب علمية -

٢٠٠ ج مصروفات نثرية متنوعة .

فإذا علمت أن :

١ - الأجور الشهرية ٢٠٠ ج ، والايجار الشهرى ٧٠ ج

٢ - اهلاك الأثاث والآلات الكاتبة والحاسبة بمعدل ١٠ ٪ سنوياً ،

وجهاز التكييف بمعدل ٢٠ ٪ سنوياً .

فالمطلوب :

أولاً : تحديد نتيجة النشاط المهنى عن عام ١٩٩٩ باستخدام :

١ - الطريقة غير المباشرة ٧ - الطريقة المباشرة

ثانياً : تصوير قائمة المركز المالى فى ٣١/١٢/١٩٩٩

٤ - فيما يلى بيان بالأرصدة المستخرجة من دفاتر ثروت صابر المحامى

بتاريخ أول يناير ١٩٩٨ :

أولاً : أرصدة مدينة (بالجنهات)

٣٠٠٠ أثاث - ٧٥٠ آله كاتبة وحاسبة - ٩٠٠ خدمات تحت التنفيذ -

١٥٠٠ عملاء (أتعاب) - ٢٠٠ عملاء (مطبوعات لحساب العملاء) -

٤٠٠ البنك (عملاء) - ٨٠٠ البنك (جارى) - ١٨٠ أدوات كتابية

باقية - ٢٠٠ إيجار مقدم (عن شهرين) - ٣٠٠ صندوق مصروفات
نثرية - ٢٠٠ حساب جارى مصلحة الضرائب .

ثانياً: أرصدة دائنة (بالجنيئات)

٥٢٥٥ رأس المال - ٩٠٠ مخصص أتعاب خدمات تحت التنفيذ -
١٦٠٠ مخصص أتعاب العملاء - ٤٠٠ أمانات العملاء - ٣٠٠ مجمع
اهلاك الأثاث - ٧٥ مجمع اهلاك الآلة الكاتبة والحاسبة .

وفيما يلي ملخص العمليات التي تمت خلال عام ١٩٩٨ :

- ١ - المطالبات المرسلة للعملاء عن خدمات منتهية ١٧٩٠٠ ج (١٦ ألف جنيه أتعاب ، والباقي مدفوعات لحساب العملاء) .
- ٢ - المبالغ المحصة من العملاء بشيكات ١٦٧٢٥ ج (١٤٩٠٠ ج أتعاب، والباقي عن مدفوعات لحساب العملاء)
- ٣ - المدفوعات المختلفة بشيكات ٥٢٨٠ جنيه بيانها على النحو التالي:

٣٢٠ ج ايجار - ٢٠٠ ج تأمين ضد الحريق - ٢٢٠ ج تليفون -
٤٠٠ ج مصروفات مختلفة - ١٥٠٠ ج لحساب العملاء - ١٥٠٠ ج
مهايا واجور الموظفين - ٢٤٠ استهلاك نور ومياه (يوجد استهلاك
نور مستحق ٥٠ ج) - ٤٠٠ أدوات كتابية (متبقى منها ما قيمته
٢٠٠ ج) - ٥٠٠ ج آلة كاتبة (اشترت فى اول يوليو).

٤ - المصروفات النثرية تبلغ ١٥٠ ج بيانها على النحو التالى :

٢٥ ج طوابع دمغة - ٣٥ ج اكراميات - ٦٠ ج تلفرافات -
٣٠ ج مصروفات مختلفة .

فإذا علمت أن الخدمات تحت التنفيذ في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ تقدر بمبلغ ١٢٠٠ ج ، وأن اهلاك الأثاث والآلات الكاتبة والحاسبة بمعدل ١٠ ٪ سنوياً ، وأن الضريبة واجبة السداد من واقع الاقرار السنوى بلغت ٩٠٠ ج فالمطلوب :

أولاً : تصوير حساب الإيرادات والمصروفات عن السنة المنتهية في ١٩٩٨/١٢/٣١ .

ثانياً : تصوير قائمة المركز المالى في ١٩٩٨/١٢/٣١

٥ - استخرجت البيانات التالية من دفاتر أحد المحامين عن عام ١٩٩٩ :

أولاً : الإيرادات والمقبوضات

٢٥ ألف جنيه اتعاب قضايا مختلفة (حصل منها ١٥ ألف جنيهه بشيكات والباقي قيد على حساب العملاء) - ٩٠٠ ج كوبونات أوراق مالية محصلة نقداً - ٥٠٠٠ ج ثمن بيع اثاث قديم بالمكتب بالنقد قيمته الدفترية ٦٠٠٠ ج .

ثانياً : المصروفات والمدفوعات

١٥٠٠ ثمن مكتبة جديدة مشتراه في أول يوليو بشيكات - ٣٠٠٠ ج مهايا واجور الموظفين مدفوعة نقداً - ٢٨٠ ج إيجار مسدد بشيكات - ١٥٠ ج نور ومياه - ٢٥٠ ج أدوات كتابية ومطبوعات - ١٢٠ ج مبالغ مسددة نقداً تحت حساب الضريبة المستحقة على دخل المحامى .

فإذا علمت أن :

١ - رصيد النقدية في آخر السنة : ٩٠٠٠ ج بالصندوق ، ١٥ ألف جنيه بالبنك .

٢ - يستهلك الأثاث بمعدل ١٠ ٪ سنوياً

والمطلوب: إعداد حساب المقبوضات والمدفوعات عن عام ١٩٩٩ .

٦ - الأتى بيان بالمقبوضات والمدفوعات لمكتب الاستاذ احمد كمال المحاسب
عن السنة المنتهية فى ١٢/٣١ / ١٩٩٩ :

المقبوضات	المدفوعات
١٢٠٠٠	١٢٠٠٠
رصيد منقول ١/١	٦٠٠
١٨٠٠٠	٦٠٠٠
أتعاب مراجعة حسابات	٢٠٠٠
٥٠٠٠	١٢٠٠
أتعاب خبرة وسندكة	١٥٠
	٩٠٠
	٥٠٠
	٢٦٥٠
	١٢/٣١
	٢١٠٠٠
	٣٥٠٠٠

فإذا علمت ما يلى :

١ - المطالبات التى أرسلت للعملاء خلال السنة بلغت قيمتها ٢٥ ألف
جنيه (منها ١٨ ألف جنيه عن أتعاب والباقي عن مدفوعات
لحساب العملاء) .

ب - الخدمات التى بدىء فيها ولم تتم بعد تبلغ قيمتها فى اول
واخر السنة ١٩٠٠ ، ٢٤٠٠ ج على الترتيب .

ج- الإيجار الشهري للمكتب ٦٠ جنيه (علماً بأن هناك إيجار مستحق في أول السنة يبلغ ٥٠ ج)

د - قيمة المطبوعات في أول وآخر السنة ١٥٠ ، ٢٠٠ ج على الترتيب وهناك فاتورة مطبوعات لم تدفع بعد بلغت قيمتها ٧٠ ج .

هـ- الأرصدة التسالية ظهرت في الميزانية التي تم تصويرها في ١٩٩٨/١٢/٣١ : ١٣٥٠ ج اثاث - ٤٥٠ ج آلات كاتبة - ٥٠٠ ج مهايا مدفوعة مقدماً - ٢٥٠٠ ج عملاء (اتعاب) - ١٢٠٠ ج مدفوعات نيابة عن العملاء .

و - اتعاب الخدمات تحت التنفيذ في أول وآخر السنة تقدر بمبلغ ١٥٠٠ ، ٣٠٠٠ ج على الترتيب .

ز - اهلاك الاثاث والآلات الكاتبة يحسب بمعدل ١٠ ٪ سنوياً .

المطلوب:

أولاً : تصوير الحسابات اللازمة لظهور نتيجة أعمال المكتب عن السنة المنتهية في ١٩٩٩/١٢/٣١ باستخدام الطريقة غير المباشرة .

ثانياً : بيان الأثر على الميزانية في ١٩٩٩/١٢/٣١ .

٧ - حازم وحسام شريكان في مكتب للمحاسبة والمراجعة ويقسمان صافي الأيراد بنسبة ٣ : ٢ على الترتيب .

وفيما يلي بيان بالمقبوضات والمدفوعات عن السنة المنتهية في ١٩٩٨/١٢/٣١ .

المدفوعات

المقبوضات

رصيد منقول	١/١	٦٠٠٠	مهايا واجور الموظفين
٣٠٠٠		٤٨٠	ايجار
٢٠٠٠		٢٤٠	مطبوعات
		١٢٠٠	نور ومياه وتليفون
		٣٠٠	مصرفوات نفثية
		٢٠٠٠	اثاث مشترى فى اول يوليو
		١٥٠٠	مسحوبات حازم
		٢٠٠٠	مسحوبات حسام(منها ٥٦٠ ج
			مستحقة له من العام الماضى)
		١٦٢٨٠	رصيد مرهل ١٢/٣١
٣٠٠٠٠		٣٠٠٠٠	

فإذا علمت ما يلى :

١ - اتعاب الخدمات المنتهية ولم تحصل حتى نهاية السنة تبلغ

٣٠٠٠ ج .

ب - رصيد حساب المطبوعات فى اول السنة ٦٠ ج ، والمطبوعات

الباقية فى آخر السنة ٩٠ ج .

ج - رصيد حساب الاثاث فى اول السنة ٤ الاف جنيهه ، ومعدل

اهلاكه ١٠ ٪ سنوياً .

د - رصيد الحساب الجارى للشريك حازم كان مديناً فى اول السنة

بمبلغ ٢٥٠٠ ج .

هـ - اتعاب الخدمات تحت التنفيذ فى اول واخر السنة تقدر بمبلغ

٤٥٠٠ ج ، ٦٠٠٠ ج على الترتيب .

والمطلوب:

أولاً : تصوير الحسابات اللازمة لظهار نتيجة أعمال المكتب عن السنة المنتهية في ١٩٩٨/١٢/٣١ باستخدام الطريقة غير المباشرة .

ثانياً : تصوير قائمة المركز المالي في ١٩٩٩/١٢/٣١ .

الحل

نبدأ بتصوير الميزانية في أول المدة لاستنتاج رأس المال وذلك على النحو التالي :

الميزانية في ١٩٩٨/١/١

رأس المال	٩٠٠٠	إثاث		٤٠٠٠
(مستنتج)		نقدية بالبنك		٣٠٠٠
حساب جارى حسام	٥٦٠	عملاء (اتعاب)	٢٥٠٠	
		(-) مخصص اتعاب عملاء	٢٥٠٠	
			—	٠٠٠
		خدمات تحت التنفيذ	٤٥٠٠	
		(-) مخصص اتعاب	٤٥٠٠	
		خدمات تحت التنفيذ	—	٠٠٠
		مطبوعات		٦٠
		حساب جارى حازم		٢٥٠٠
	٩٥٦٠			٩٥٦٠

ولتحديد نتيجة أعمال المكتب عن عام ١٩٩٨ باستخدام الطريقة غير المباشرة يتم تصوير الحسابات التالية :

ح/ أتعاب مباشرة المهنة

٤٥٠٠	رصيد منقول	١/١	٢٨٠٠٠	من حـ/ العملاء (٢٥٠٠٠+٣٠٠٠)
٢٩٥٠٠	إلى حـ/ الإيرادات والمصروفات	١٢/٣١	٦٠٠٠	من حـ/ أتعاب خدمات تحت التنفيذ
٣٤٠٠٠			٣٤٠٠٠	١٢/٣١

ح/ العملاء

٢٥٠٠	رصيد	١/١	٢٧٠٠٠	من حـ/ النقدية
٢٨٠٠٠	إلى حـ/ أتعاب مباشرة المهنة	١٢/٣١	٣٥٠٠	رصيد
٣٠٥٠٠			٣٠٥٠٠	٣٠٠٠ أتعاب من العام الحالي
				٥٠٠ أتعاب من العام الحالي

ح/ أتعاب خدمات تحت التنفيذ

٤٥٠٠	رصيد منقول	١/١	٤٥٠٠	من حـ/ أتعاب مباشرة المهنة
٦٠٠٠	إلى حـ/ أتعاب مباشرة المهنة	١٢/٣١	٦٠٠٠	رصيد مرحل
١٠٥٠٠			١٠٥٠٠	

ح/ مخصص أتعاب خدمات تحت التنفيذ

١/١	رصيد منقول	٤٥٠٠	١٢/٣١	رصيد مرحل	٦٠٠٠
	من حـ/ الإيرادات والمصروفات	١٥٠٠			
١٢/٣١					
		٦٠٠٠			٦٠٠٠

ح/ مخصص أتعاب العملاء

١/١	رصيد منقول	٢٥٠٠	١٢/٣١	رصيد مرحل	٣٥٠٠
	من حـ/ الإيرادات والمصروفات	١٠٠٠			
١٢/٣١					
		٣٥٠٠			٣٥٠٠

ح/ مصروفات مباشرة المهنة

١/١	رصيد منقول (مطبوعات)	٦٠	١٢/٣١	رصيد منقول (مطبوعات)	٦٠
	إلى حـ/ النقدية	٨٢٢٠			
	إلى حـ/ أملاك الإثاث (١)	٥٠٠			
١٢/٣١					
		٨٧٨٠			٨٧٨٠

(١) تم حساب أملاك الإثاث على النحو التالي :

$$٤٠٠ = ١٠\% \times ٤٠٠٠ = \text{الاثاث القديم}$$

$$١٠٠ = \frac{٦}{١٧} \times ١٠\% \times ٢٠٠٠ = \text{الاثاث الجديد}$$

٤٥٠٠

ح/ الإيرادات والمصروفات عن عام ١٩٩٩

٨٦٩٠	إلى حـ/ مصروفات مباشرة المهنة	٢٩٥٠٠	من حـ/ اتعاب مباشرة المهنة
٢٠٨١٠	رصيد مرحل		
٢٩٥٠٠		٢٩٥٠٠	
١٠٠٠	إلى حـ/ مخصص اتعاب عملاء	٢٠٨١٠	رصيد منقول
١٥٠٠	إلى حـ/ مخصص اتعاب خدمات		
	أحت التنفيذ		
١٨٣١٠	إلى حـ/ الحسابات الجارية		
	١٠٩٨٦ حازم		
	٧٣٢٤ حسام		
٢٠٨١٠		٢٠٨١٠	

الحسابات الجارية للشركاء

مجموع	حازم	حسام	بيانات	مجموع	حازم	حسام	بيانات
٢٥٠٠	٢٥٠٠	-	رصيد ١/١	٥٦٠	-	٥٦٠	رصيد ١/١
٣٥٠٠	١٥٠٠	٢٠٠٠	إلى حـ/ المسحوبات	١٨٣١٠	١٠٩٨٦	٧٣٢٤	من حـ/ الإيرادات
١٢٨٧٠	٦٩٨٦	٥٨٨٤	رصيد مرحل ١٢/٣١				والمصروفات
١٨٨٧٠	١٠٩٨٦	٧٨٨٤		١٨٨٧٠	١٠٩٨٦	٧٨٨٤	

الميزانية في ١٩٩٨/١٢/٣١

رأس المال		٩٠٠٠	اثاث	٦٠٠٠	
الحسابات الجارية			(-) اهلاك	٥٠٠	
حازم	٦٩٨٦				٥٥٠٠
حسام	٥٨٨٤		نقدية بالبنك		١٦٢٨٠
		١٢٨٧٠	عملاء (تعاب)	٣٥٠٠	
			(-) مخصص آتعا ب عملاء	٣٥٠٠	
					٠٠٠
			خدمات تحت التنفيذ	٦٠٠٠	
			(-) مخصص آتعا ب	٦٠٠٠	
			خدمات تحت التنفيذ		١٠٠
			مطبوعات		٩٠
		٢١٨٧٠			٢١٨٧٠

الجزء الثانى

الهيئات غير التجارية

الوحدة التعليمية الأولى

المحاسبة في الجمعيات التعاونية

الأهداف التعليمية :

- (١) الإلمام بالسمات التي تميز المنظمات التعاونية .
- (٢) التعرف على مقومات التنظيم المحاسبي للجمعيات التعاونية .
- (٣) تحليل هيكل التمويل في الجمعيات التعاونية .
- (٤) التعرف على المعالجات المحاسبية للموارد والاستخدامات في الجمعيات التعاونية .
- (٥) التعرف على أسس توزيع الفائض في الجمعيات التعاونية .
- (٦) الإلمام بأسس اعداد الميزانية في الجمعيات التعاونية .

مقدمة :

تقوم المنظمات التعاونية - بجميع أنواعها سواء كانت صناعية أو زراعية أو استهلاكية أو خدمية على خدمة المجتمع ككل فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية . ودائما ما لا يكون الربح هدفاً فى حد ذاته من تكوين هذه المنظمات فى مختلف أنشطتها .

وتتميز المنظمات التعاونية بما يلى :

- ١ - الباب المفتوح للعضوية . فباب العضوية دائماً مفتوح للمواطنين .
- ٢ - ديمقراطية الإدارة : حيث تتساوى حقوق الأعضاء بغض النظر عما يملكه كل منهم فى رأسمال المنظمة .
- ٣ - يتم اختيار أعضاء مجالس الإدارة من الأكفاء .
- ٤ - تخصيص جزء من عائد النشاط لتحسين شئون البيئة التى تعمل فيها المنظمة التعاونية .
- ٥ - تحسب فائدة على رأس المالى بواقع ٦٪ منه أو ٢٠٪ من الفائض أيهما أقل .
- ٦ - توزيع باقى الفائض على الأعضاء بنسبة معاملات كل منهم مع المنظمة .

وتأخذ المنظمة التعاونية إما شكل الجمعية أو الإتحاد سواء كان إقليمياً أو نوعياً . وتخضع هذه المنظمات لأحكام القانون فيما يتعلق بإجراءات تكوينها وتأسيسها . وفيما يتعلق بإدارتها سواء من حيث تكوين مجلس الإدارة أو تحديد اختصاصات الجمعية العمومية .

وبالرغم من نقاط التشابه السابقة بين التنظيمات التى لا تستهدف الربح وتنظيمات قطاع الأعمال إلا أن تقييم كفاءة الإدارة لا يمكن أن يتم من خلال ما تحققة من أرباح - مثلما يحدث فى قطاع الأعمال - لذلك تفضل الرقابة على

أداء التنظيمات التي لا تستهدف الربح - مثلما يحدث في الوحدات الحكومية - من خلال تطبيق قواعد نظام محاسبة الأموال **Fund Accounting** وذلك لفرض رقابة مالية فاعلة على أداء هذه التنظيمات ومواردها .

ويتم ذلك من خلال تحليل كسل مال إلى مجموعة من الأصول والالتزامات ورصيد لهذا المال . ويعتبر المال وحدة محاسبية منفصلة تتشأ وتستمر لتحقيق غرض معين .
وتتم المحاسبة على تدفق الموارد دخول وخروجاً لكل مال بالطريقة التي تسمح بمقارنة ما تم فعلاً ، بما كان مستهدفاً حدوثه .

المحاسبة المالية ومعايير اعداد التقارير في التنظيمات التي لا تنتمى لقطاع الأعمال :

يتمثل مستخدمو مثل هذه التقارير في دافعي الضرائب ، والمشاركين ، والمانحين ، والدائنين ، والموظفين ، والمديرين ، والمستفيدين من خدمات التنظيمات ، السلطات الضريبية ، والصحافة المالية والإتحادات العمالية والباحثين ... إلخ .

وحتى عام ١٩٨٠ . لم يبد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أى انتباه لوضع معايير اعداد التقارير في التنظيمات التي لا تنتمى لقطاع الأعمال .

ومع ذلك أصدر المجلس سنة ١٩٨٠ قائمة بمفاهيم المحاسبة المالية رقم (٤) تحت عنوان " أهداف اعداد التقارير في التنظيمات التي لا تنتمى لقطاع الأعمال " .

فى هذه القائمة حدد المجلس أهم المستفيدين من هذه التقارير بدافعى الضرائب ، والمشاركين ، والداننين .

تم إنشاء مجلس معايير المحاسبة الحكومية (GASB) سنة ١٩٨٤ ، وأصبح هذا المجلس مسئولاً عن وضع كافة المعايير المحاسبية المنظمة لعمل الجهاز الحكومى بهيكله العام وبكل وحداته الفرعية والتفصيلية ، بينما ترك لمجلس معايير المحاسبة المالية وضع المعايير المحاسبية للتنظيمات الأخرى التى لا تنتمى لقطاع الأعمال .

وسوف نترك الإجراءات المحاسبية ومعايير إعداد التقارير فى المجال الوحدات الحكومية ونركز فقط على المحاسبة فى بعض التنظيمات الحكومية ذات الطبيعة الخاصة ، وكذلك المحاسبة فى التنظيمات التى لا ترمى لتحقيق الربح .

علماً بأن هناك بعض المفاهيم والقواعد والإجراءات التى يشترك فيها النظام المحاسبى الحكومى مع ما نحن بصدده فيما يتعلق بالتنظيمات التى لا تنتمى لقطاع الأعمال ، ولذلك فسوف نبرزها فى دراستنا هذه بشىء من الإيجاز ، والله ولي التوفيق .

وسوف نتناول في هذه الفصل ما يلي :

الفصل الأول : التنظيم المحاسبى للجمعيات التعاونية .

الفصل الثانى : هيكل التمويل فى الجمعيات التعاونية .

الفصل الثالث : المعالجات المحاسبية لموارد وإستخدامات الجمعيات التعاونية .

الفصل الرابع : توزيع الفائض فى الجمعيات التعاونية .

الفصل الخامس : اعداد ميزانيات الجمعيات التعاونية .

الفصل الأول

التنظيم المحاسبي للجمعيات التعاونية

إن الملكية العامة للجمعيات التعاونية يجعلها تخضع لإشراف ورقابة السلطات المختصة بالدولة . وتمتد هذه الرقابة إلى النواحي المالية والمحاسبية لهذه المنظمات التعاونية . ولاشك أن هذا يتطلب من المسؤولين عن هذه المنظمات أو القائمين بإدارتها تنظيمياً محاسبياً سليماً يضمنهم إلى دقة البيانات المسجلة بالدفاتر وسلامة المحافظة على أموال تلك الهيئات من أى تلاعب أو سوء استعمال .

يعتمد التنظيم المحاسبي أساساً على مجموعة متكاملة من : السجلات والدفاتر ، وعلى طريقة محاسبية سليمة تربط هذه المجموعة ربطاً محكماً ، وعلى قواعد تحكم الرقابة على أموال هذه الهيئات والمنظمات التعاونية .

ويمكن عموماً تقسيم المجموعة الدفترية فى مثل هذه المنظمات التعاونية إلى مجموعتين رئيسيتين :

المجموعة الأولى :

دفاتر وسجلات نظامية أو بيانية : ومن أمثلتها :

- ١ - سجل الأعضاء : يتطلب أى قانون ينظم تكوين الهيئات والمنظمات التعاونية . ضرورة إمسك سجل للأعضاء المكونين لتلك المنظمة ، ويتضمن هذا السجل بيانات تفصيلية عن كل عضو ، مثل اسمه ومهنته وجنسيته وعنوانه وتاريخ العضوية ورقمها وتاريخ الإستقالة أو الفصل أو الوفاة .

وتخصص لكل عضو صفحة أو أكثر من صفحات هذا الدفتر وبالإضافة إلى ما سبق فإن هذا الدفتر يحتوى على مجموعة من البيانات المالية ففى سجل الأعضاء فى الجمعيات التعاونية الإستهلاكية مثلاً يظهر بصفحة العضو مشترياته ومسحوباته طوال السنة وفى الجانب الدائن تظهر المبالغ المسددة منه . وتفيد هذه البيانات فى توزيع العائد على الأعضاء بنسبة مشترياتهم من الجمعية .

٢ - دفتر الأسهم : يخصص لكل عضو صفحة أو أكثر من صفحات هذا الدفتر يسجل فيه عدد الأسهم التى يمتلكها وأرقامها وقيمتها بالإضافة إلى كل ما يطرأ عليها من تنازل أو إلغاء ومن الطبيعى أن يتساوى مجموع أرصدة الأسهم فى هذا الدفتر برصيد رأس المال بدفتر الأستاذ العام .

٣ - سجل محاضر جلسات مجلس الإدارة : يدون فى هذا السجل محاضر جلسات مجلس الإدارة وكذلك القرارات التى يتخذها مجلس الإدارة .

٤ - محاضر جلسات الجمعية العمومية : ويدون فى هذا السجل محاضر جلسات الجمعية العمومية للهيئة أو المنظمة التعاونية والقرارات التى تتخذها الجمعية .

٥ - ملف المراسلات الصادرة والواردة : ويحتفظ فى هذا الملف بصورة من المراسلات الصادرة من المنظمة أو الهيئة لإمكان الرجوع إليها كذلك يحتفظ فى هذا الملف بجميع المراسلات الواردة إلى الهيئة أو المنظمة التعاونية .

وبجانب المجموعة السابقة من الدفاتر والسجلات البيانية التى يحتفظ بها لتحقيق الأغراض الإدارية والاجتماعية بصفة عامة ، هناك مجموعة أخرى من الدفاتر والسجلات التى تمسكها الجمعيات التعاونية الزراعية بصفة خاصة

مثل :

١ - سجل حصر الخدمات الآلية : ويستخدم هذا السجل لحصر أسماء الذين يرغبون فى الخدمة الآلية عن طريق الجمعية وبوضح فى هذا السجل بعض البيانات عن اسم المزارع والمساحة المطلوب خدمتها ونوع الخدمات وقيمتها وتاريخ أداء الخدمات الآلية من واقع أوامر التشغيل والمتحصلات النقدية من الأعضاء من واقع كشوف متحصلات الآلة اليومية وكذلك المبالغ المحصلة من الأعضاء بطريق الخصم من السلف على ذمة الخدمة .

٢ - سجل إيرادات الآلات : حيث يخصص لكل آلة صفحة فى هذا السجل يدون فى قسم من الصفحة المصروفات التى تنفق على تشغيل الآلة أولاً بأول من واقع كشوف المتحصلات سواء بالنقد أو خصماً من سلف الخدمة .

٣ - سجل الحيازة وتلتزم الجمعيات التعاونية الزراعية بإمساك هذا السجل طبقاً للقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٢ حيث يدون بهذا السجل بيانات الحيازة الخاصة بكل مزارع بجانب المعلومات الزراعية الأخرى وتختتم كل صفحة من هذا السجل بعد ترقيمها بخاتم المنطقة الكائن فى دائرتها مركز الجمعية .

والغرض من هذا السجل ضبط حيازات الزراعيين حتى يتم التعامل على أساس سليم مع بنك التنمية والإئتمان الزراعى .

المجموعة الثانية :

دفاتر وسجلات محاسبية من أهمها :

١ - دفتر اليومية العام أو المركزى : يخصص هذا الدفتر لإثبات القيود المركزية الخاصة بنشاط الجمعية التعاونية سواء المقيد فى دفتر صندوق المصاريف النثرية أو دفتر النقدية التحايلى أو دفاتر اليومية المساعدة مثل المشتريات الأجلة ومردوداتها والمبيعات الأجلة ومردوداتها وما يتفرع من ذلك من دفتر يومية لأوراق القبض ودفتر يومية أوراق الدفع .

٢ - دفتر الجرد : وتسجل فيه بنود الميزانية فى نهاية المدة وكذلك البيان التفصيلى لناصر المخزون السلى .

٣ - دفتر الأستاذ العام : ويخصص هذا الدفتر للحسابات اللازمة للوحدة التعاونية ويتم الترحيل إلى تلك الحسابات فى نهاية كل فترة زمنية من واقع القيود المركزية السابق قيدها بدفتر اليومية العامة أو المركزية . وتتم المطابقة بين الحسابات الإجمالية المفتوحة فى دفتر الأستاذ العام وبين حسابات الأستاذ المساعدة والخاصة بالعملاء والموردين .

٤ - دفتر صندوق المصاريف النثرية : يخصص هذا الدفتر لإثبات جميع المصروفات النثرية الصغيرة التى يستلزمها طبيعة نشاط كل جمعية تعاونية . ويمسك هذا الدفتر على أساس نظام السلفة المستديمة .

هـ - دفتر النقدية التحليلي : ويعتبر هذا الدفتر من دفاتر اليومية المساعدة حيث يخصص لإثبات جميع العمليات النقدية التي تجريها الجمعية من مقبوضات أو مدفوعات ، ويزود هذا الدفتر بمجموعة من الخانات التحليلية اللازمة لبيان أوجه الإنفاق والتحصيل المختلفة .

وقد يقسم هذا الدفتر إلى دفتري مستقلين ، يخصص أحدهما لإثبات المقبوضات والآخر لإثبات المدفوعات على أن يتضمن كل دفتر البيانات التحليلية اللازمة .

ونورد فيما يلي نموذجاً لدفتر النقدية التحليلي الذي يمكن أن تمسكه إحدى الجمعيات التعاونية الزراعية :

ويتبين من مجموعة الدفاتر المحاسبية السابقة أن النظام المحاسبي في الجمعيات التعاونية قد يعتمد على الطريقة الإيطالية بمعنى أن يتم القيد والتسجيل والتحليل في دفتر يومية عامة ودفتر أستاذ عام أو قد تطبق الطريقة الأمريكية أى الإكتفاء بدفتر واحد يعتبر يومية وأستاذ فى آن واحد ، وتستخدم هذه الدفاتر فى الجمعيات التعاونية صغيرة الحجم والتي توجد بالقرية أو المركز أما إذا إتسع نشاط الجمعية التعاونية وتعددت عملياتها وتنوعت مصادر إيراداتها ومصرفاتها تبعاً لتعدد وتنوع خدماتها لأعضاء الجمعية . فقد تتبع الطريقة الفرنسية التى تعتمد على اليومية المساعدة أو الفرعية بجانب اليومية المركزية وعلى دفاتر الأستاذ المساعدة أو الخاصة بجانب الحسابات الإجمالية فى دفتر الأستاذ العام .

وتطبق أيضاً فى حالة الجمعيات التعاونية كبيرة الحجم الطريقة الإنجليزية التى تعتمد على دفاتر يومية أصلية ودفاتر الأستاذ الخاصة بجانب حسابات دفتر الأستاذ العام .

الفصل الثاني

هيكـل التـمويـل فـي الجـمعيـات التـعاوـنيـة

إن الدراسة المحاسبية المتعلقة بهيكل التمويل في الجمعيات التعاونية على إختلاف أنواعها ، سوف تقوم على دراسة المشاكل المحاسبية الخاصة برأس المال المملوك من حيث معالجة الإكتتاب عند تأسيس الجمعية ، والإكتتاب أثناء حياة الجمعية ومعالجة انسحاب العضو من الجمعية وتنازل العضو عن أسهمه ، كما تتناول المصادر الأخرى للأموال في الجمعيات التعاونية ، من إحتياجات وقروض وودائع . ونتناول دراسة هذه الموضوعات فيما يلي :

أولاً : المشاكل المحاسبية لرأس المال المملوك :

يخضع رأس مال الجمعية التعاونية للأحكام التشريعية من حيث كيفية تكوينه وقيمة السهم وطريقة سداذه والتنازل عنه والحد الأقصى لما يجوز أن يمتلكه العضو من الأسهم .

ولما كان باب العضوية في الجمعية التعاونية مفتوحاً طبقاً لمبادئ التعاون السابق ذكرها ، فمعنى ذلك أن رأس المال دائماً عرضة للتغيير بالزيادة أو النقص حسب رغبة الأعضاء . ومن أجل هذا فإن الجمعيات التعاونية لا تعتمد على رأس المال وحده كمصدر أساسي للتمويل بل تعتمد على الإحتياجات والقروض والودائع كمصادر رئيسية للتمويل بجانب رأس المال .

وبالرغم من ذلك فإن المشرع وضع عدة أحكام خاصة برأس المال ومنع تخفيضه بطريقة تؤدي إلى الأضرار بمصالح الجمعية والأعضاء ومن هذه الأحكام :

١ - أن حق العضو في الانسحاب مرهون بوجود الشخص الذي يحل محل العضو المنسحب.

٢ - ألا يؤدي الانسحاب إلى تخفيض رأس مال الجمعية إلى أقل من نصف أقصى قيمة وصل إليها رأس المال منذ نشأة الجمعية .

٣ - تأميناً للغير ممن يتعاملون مع الجمعية معتمدين على رأس مالها . فإن المشرع قد نص على بقاء العضو المنسحب أو المتنازل عن أسهمه مسئولاً قبل الغير لمدة سنتين من تاريخ خروجه من الجمعية عن الإلتزامات التي تترتب عن أعمالها حتى تاريخ الانفصال.

٤ - وحماية للمقرضين ، فإنه في الجمعيات التي يشترك في رأس مالها أحد الشخصيات الاعتبارية العامة فإنه يمنع الأعضاء من الانسحاب منها إذا ترتب على هذا الانسحاب خفض رأس مال الجمعية مالم توافق الجهة المقرضة على الانسحاب .

وبجانب هذه التشريعات التي تحكم رأس المال في ضوء قواعد التعاون الخاصة بفتح باب العضوية ، فإن المشرع قد وضع بعض القواعد الخاصة بالأسهم وطريقة سدادها ونطاق مسئولية العضو والنصاب الأقصى لما يملكه العضو من الأسهم ونوضح هذه القواعد الأساسية فيما يلي :

١ - يقسم رأس مال الجمعية إلى عدد غير محدود من الأسهم - أى عدم تحديد رأس المال - على أنه لا يجوز أن تزيد قيمة السهم عن جنيه واحد . وقد تحدد قيمة السهم بأقل من جنيه مثل ٥٠ قرش لقيمة السهم فى الجمعيات التعاونية المنزلية . ويجوز أن تحدد بجانب الأسهم اشتراكات شهرية أو سنوية كما هو الحال فى جمعيات الخدمات الإجتماعية .

٢ - يسدد قيمة السهم دفعة واحدة عند الإكتتاب أو تقسط هذه القيمة بشرط ألا يقل ما يدفع عند الإكتتاب عن ربع قيمة السهم وألا يزيد أجل التقسيط عن سنتين . وقد أجاز المشرع سداد قيمة السهم عيناً وفى ضوء ما ينص عليه نظام الجمعية .

٣ - مسئولية العضو عن الإلتزامات الجمعية لا يمكن أن تتجاوز بأى حال القيمة الاسمية للأسهم التى أكتتب فيها مالم ينص القانون النظامى للجمعية على خلاف ذلك .

٤ - لا يجوز أن يزيد ما يملكه الفرد من رأس مال الجمعية التعاونية عن الخمس ، ويستثنى من ذلك الأشخاص الاعتبارية العامة فقد أجاز لها المشرع أن تمتلك أسهمها فى حدود نصف رأس المال .

٥ - لا يكون لأى عضو فى الجمعية أكثر من صوت واحد مهما زاد عدد الأسهم التى يمتلكها .

المعالجة المحاسبية لتكوين رأس المال :

أولاً الإكتتاب عند تأسيس الجمعية : تتوقف المعالجة المحاسبية لإثبات تكوين رأس المال ، على الطريقة التى يتم بها سداد قيمة السهم ونفرد بين عدة حالات لسداد قيمة الأسهم نوضحها فيما يلى :

١ - سداد قيمة الأسهم نقداً ودفعة واحدة : يثبت قيد الإكتتاب فى دفتر اليومية العامة أو المركزية ، بجعل حساب البنك أو الصندوق مديناً وحساب المكتتبين فى الأسهم دائناً وبعد مصادقة مجلس الإدارة على الإكتتاب وتخصيص الأسهم يجعل حساب المكتتبين فى الأسهم مديناً وحساب رأس المال دائناً ، أما الإكتتابات الزائدة فتزد إلى المكتتبين فى الأسهم بجعل حساب المكتتبين فى الأسهم مديناً وحساب البنك دائناً .

مثال :

فى أول يوليو سنة ١٩٩٥ بلغ مجموع الأسهم المكتتب فيها فى رأس مال إحدى الجمعيات التعاونية ٥٣٠٠ سهماً وتبلغ القيمة الاسمية للسهم جنيه واحد تدفع دفعة واحدة نقداً عند الإكتتاب وقد تقرر رد ٣٠٠ سهم لبعض الأعضاء لتجاوزهم الحد القانونى ، ويتم إثبات هذه العمليات فى دفتر اليومية كالتالى :

(أ) تحصيل الإكتتاب :

٥٣٠٠ من ح/ البنك

٥٣٠٠ إلى ح/ المكتتبين فى الأسهم

(ب) إثبات تخصيص الأسهم :

٥٠٠٠ من ح/ المكتتبين فى الأسهم

٥٠٠٠ إلى ح/ رأس المال الجمعية

(ج) رد الإكتتاب الزائد :

٣٠٠ من ح/ المكتتبين فى الأسهم

٣٠٠ إلى ح/ البنك

١ - سداد قيمة الأسهم نقداً على أقساط : عندما تسدد قيمة الأسهم على أقساط يفتح حساب مستقل لكل قسط . ويفضل دمج حساب قسطى الإكتتاب والتخصيص على أن يخصص حساب مستقل لكل من القسط الأول والثانى حتى القسط الأخير . يراعى عند السداد أن يجعل حساب البنك مديناً وحساب قسطى الإكتتاب والتخصيص دائناً وعند طلب قسط التخصيص يجعل حساب قسطى الإكتتاب والتخصيص مديناً وحساب رأس المال دائناً .

وبالمثل عند طلب القسط الأول ، يجعل حساب القسط الأول مديناً وحساب رأس المال دائناً ، وعند السداد يجعل حساب البنك مديناً وحساب القسط الأول دائناً ، ويتكرر نفس الإجراء بالنسبة للقسط الثانى حتى القسط الأخير .

مثال :

إذا فرضنا فى المثال السابق أنه تقرر سداد قيمة السهم على أربعة أقساط متساوية كل قسط ٢٥ قرشاً وقد تم طلب الأقساط وتم سدادها فى المواعيد المقررة .

١٩٩٥/٧/١

قسط الإكتتاب دفع فى

١٩٩٥/٨/١٥

قسط التخصيص طلب فى ٨/١ ويسدد فى موعد غايته

١٩٩٥/٩/١٥

القسط الأول طلب فى ٩/١ ويسدد فى موعد غايته

القسط الأخير طلب فى ١٠/١ ويسدد فى موعد غايته ١٩٩٥/١٠/١٥

- ١٣١ -

ويمكن إثبات هذه العمليات في دفتر اليومية كآلاتى :

(أ) إثبات الإكتتاب فى ٥٣٠٠ سهم يدفع ٢٥ قرش عن كل سهم عند الإكتتاب :

١٣٢٥ من ح/ البنك

١٣٢٥ إلى ح/ قسطى الإكتتاب والتخصيص ١٩٩٥/٧/١

(ب) تالية قسط الإكتتاب على رأس المال :

١٢٥٠ من ح/ قسطى الإكتتاب والتخصيص

١٢٥٠ إلى ح/ رأس مال الجمعية ١٩٩٥/٧/١

(ج) رد الزيادة فى الإكتتابات :

٧٥ من ح/ قسطى الإكتتاب والتخصيص

٧٥ إلى ح/ البنك ١٩٩٥/٧/١

(د) إثبات طلب قسط التخصيص وسداده :

عندما يحل ميعاد إستحقاق قسط التخصيص يجرى قيد بدفتر اليومية
بجعل حساب قسطى الإكتتاب والتخصيص مدينأ بمقدار الأسهم التى تم
تخصيصها وهى عبارة عن (٥٠٠٠ سهم × ٢٥ قرش) عند الإكتتاب
والتخصيص ويتم القيد التالى :

١٢٥٠ من ح/ قسطى الإكتتاب والتخصيص

١٢٥٠ إلى ح/ رأس مال الجمعية ١٩٩٥/٨/١

عند سداد قسط التخصيص :

١٢٥٠ من ح/ البنك

١٢٥٠ إلى ح/ قسطى الإكتتاب والتخصيص ١٩٩٥/٨/١٥

(سداد قسط التخصيص للأسهم المصدرة)

-١٣٢-

(هـ) طلب القسط الأول وسداده :

١٢٥٠ من حـ/ القسط الأول

٩/١

١٢٥٠ إلي حـ/ رأس المال

١٢٥٠ من حـ/ البنك

٩/١٥

١٢٥٠ إلي حـ/ القسط الأول

(و) طلب القسط الأخير وسداده :

١٢٥٠ من حـ/ القسط الأخير

١٠/١

١٢٥٠ إلي حـ/ رأس المال

١٢٥٠ من حـ/ البنك

١٠/١٥

١٢٥٠ إلي حـ/ القسط الأخير

وتظهر الحسابات في دفتر الأستاذ كالاتى :

حـ/ قسطى الإكتتاب والتخصيص

١٣٢٥ من حـ/ البنك ١٩٩٥/٧/١	١٢٥٠ إلي حـ/ رأس المال ١٩٩٥/٧/١
١٣٥٠ من حـ/ البنك ١٩٩٥/٨/١٥	٧٥ إلي حـ/ البنك ١٩٩٥/٧/١
	١٢٥٠ إلي حـ/ رأس المال ١٩٩٥/٨/١
٢٥٧٥	٢٥٧٥

حـ/ القسط الأول

١٢٥٠ من حـ/ البنك ٩/١	١٢٥٠ إلي حـ/ رأس المال ٩/١
١٢٥٠	١٢٥٠

- ١٣٣ -

ح/ القسط الأخير

١٢٥٠ إلى ح/ رأس المال ١٠/١	١٢٥٠ من ح/ البنك ١٠/١
١٢٥٠	١٢٥٠

ح/ البنك

١٣٢٥ إلى ح/ قسطى الإكتتاب والتخصيص	٧٥ من ح/ قسطى الإكتتاب والتخصيص
١٢٥٠ إلى ح/ قسطى الإكتتاب والتخصيص	
١٢٥٠ إلى ح/ القسط الأول	
١٢٥٠ إلى ح/ القسط الأخير	٥٠٠٠ الرصيد
٥٠٧٥	٥٠٧٥

ح/ رأس المال

٥٠٠٠ الرصيد	١٢٥٠ من ح/ قسطى الإكتتاب والتخصيص
	١٢٥٠ من ح/ قسطى الإكتتاب والتخصيص
	١٢٥٠ من ح/ القسط الأول
	١٢٥٠ من ح/ القسط الأخير
٥٠٠٠	٥٠٠٠

وتظهر الميزانية الإفتتاحية كالاتى :

أصول

٥٠٠٠ الرصيد	٥٠٠٠ لأس المال (٥٠٠٠ سهم بقيمة اسمية
	١ جنيه مدفوع بالكامل)
٥٠٠٠	٥٠٠٠

٣ - سداد قيمة السهم عيناً :

إذا سدد العضو قيمة أسهمه عيناً فإنه يتم تقويم الحصة المقدسة منه .
ويعتمد هذا التقويم من مجلس الإدارة ويثبت إنضمام العضو كالتى :

××× من مذكورين

× ح/ المبانى

× ح/ الأثاث

× ح/ الآلات

× ح/ إلخ

××× إلى ح/ رأس مال الجمعية

تأخر بعض الأعضاء عن سداد الأقساط :

إذا تأخر أحد أو بعض الأعضاء عن سداد قسط أو أكثر من الأقساط
المستحقة عليه فى الميعاد المحدد لها فإن الجمعية فى هذه الحالة إما أن تقرر
فصل العضو ، والغاء أسهمه أو قد ترى خصم الأقساط المتأخرة من العائد الذى
يحصل عليه العضو عن معاملاته مع الجمعية ونوضح هاتين الحالتين فيما يلى :

الحالة الأولى : بفرض أن الجمعية قررت فصل العضو :

فلو فرضنا فى المثال السابق أن أحد الأعضاء قد تأخر عن سداد القسط
الأول والأخير وإنه كان قد خصص لهذا العضو ٤٠ سهم فإنه تجرى قيود
اليومية التالية :

(بفرض توسيط حـ/ أقساط متأخرة)

١٢٤٠ من حـ/ البنك

١٠ من حـ/ أقساط متأخرة

١٢٥٠ إلى حـ/ القسط الأول

(سداد القسط الأول بمعدل ٢٥ قرش عن ٤٩٦٠ سهم)

وعندما يتقرر فصل العضو يتم الآتي :

(أ) إلغاء الأسهم :

٤٠ حـ/ رأس المال

٤٠ إلى حـ/ أسهم ملغاة

(ب) إثبات إقفال الأسهم الملغاة وتحويل المبلغ المصادر إلى الإحتياطي

القانوني :

٤٠ من حـ/ أسهم ملغاة

إلى مذكورين

٢٠ إلى حـ/ أقساط متأخرة

٢٠ إلى حـ/ الإحتياطي القانوني

الحالة الثانية : بفرض أن الجمعية قررت خصم المتأخرات من العائد :

٢٠ من حـ/ العائد

٢٠ إلى حـ/ أقساط متأخرة

ثانياً : الإكتتاب خلال حياة الجمعية :

وهنا لا تختلف قيود اليومية عما سبق ذكره سواء تم الإكتتاب خلال حياة الجمعية بسداد قيمة الأسهم نقداً أو عيناً على دفعة واحدة أو على دفعات .

ثالثاً : انسحاب العضو من الجمعية :

يجوز لأى عضو أن ينسحب من الجمعية وذلك فى ضوء تشريعات التعاون بشرط ألا يترتب على انسحاب العضو تخفيض رأس المال إلى أقل من النصف وبشرط أن يتحمل بنصيب من الخسائر التى ينتج عنها عجز فى رأس المال وذلك عند إسترداد قيمة أسهمه .

فمثلاً : إذا بلغت الخسائر المرحلة فى تاريخ انسحاب العضو مبلغ ٤٠٠٠ جنيه وكانت أرباح العام المحققة ١٥٠٠ جنيه . فيكون صافى الخسارة (٤٠٠٠ - ١٥٠٠) = ٢٥٠٠ جنيه.

فإذا ما كان رأس المال عبارة عن ٢٥٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية للسهم ١ جنيه فإن نسبة ما أصاب أصحاب رأس المال من الخسائر يكون :
٢٥٠٠ جنيه ÷ ٢٥٠,٠٠٠ سهم = ٠,٠١

وبذلك يحصل العضو عن كل سهم قيمته الاسمية ١ جنيه على مبلغ (١٠٠ × ٠,٩) ٩٠ قرشاً وذلك بعد خصم قدره (١٠٠ × ٠,١) ١٠ قروش نتيجة الخسائر التى لحقت برأس المال .

ويجب ملاحظة أنه لا يجوز للجمعية أن تدفع للعضو أكثر من المبلغ الذى دفعة لها بمعنى أنه يجب أن يخصم من نصيب العضو فى رأس المال ما عليه من التزامات للجمعية من أثمان مواد أو خدمات زراعية أو سلف إلى غير ذلك .

وفى ضوء الشروط والقواعد السابقة وبعد تقديم الاستقالة إلى مجلس الإدارة والموافقة على إستقالة العضو وتحديد مستحقاته قبل الجمعية يجرى القيد التالى فى دفتر اليومية العامة :

من حـ/ رأس المال

إلى حـ/ العضو المنسحب

(إثبات تخفيض رأس المال)

من حـ/ العضو المنسحب

إلى حـ/ البنك

(سداد صافى قيمة أسهم العضو المنسحب)

رابعاً : تتنازل العضو عن أسهمه :

أجاز المشرع أن يتنازل العضو عن أسهمه لعضو آخر بالجمعية أو لعضو آخر من خارج الجمعية بشرط موافقة مجلس الإدارة .

وتنازل العضو عن أسهمه لا يترتب عليه المساس برأس المال وكل ما يترتب على التنازل هو زيادة عدد أسهم عضو قديم أو دخول عضو جديد .

ويتم إثبات البيانات الخاصة بالأسهم المتنازل عنها فى دفتر الأسهم . ويجرى قيد فى دفتر اليومية لإثبات تسليم الأسهم للعضو المتنازل له وذلك كالآتى :

من حـ/ الأعضاء (أسهم متنازل عنها)

إلى حـ/ الأسهم المتنازل عنها

ثانياً : الإحتياطيات :

تمثل الإحتياطيات فى الجمعيات التعاونية عنصراً هاماً من عناصر تكوين رأس المال إذ تعد الإحتياطيات مصدراً ثابتاً للأموال المستثمرة فيها وضماناً للإلتزاماتها .

وطبقاً للمبادئ التعاونية الرئيسية التى تهدف إلى المساواة بين الأعضاء فإن العضو المنسحب لا يحصل على أكثر من المبلغ الذى دفعه ويترتب على ذلك أنه فى حالة انسحاب العضو أو عند تصفية الجمعية نجد أن العضو لا يحصل على نصيبه من الإحتياطيات بعكس ما هو متبع فى الشركات المساهمة حيث يحصل المساهم عادة على ما يقابل حصته فى الإحتياطيات والأرباح الفائضة وذلك فى حالة تنازله عن أسهمه .

وفى حالة التصفية فإن المساهمين يحصلون على نصيبهم من هذه الإحتياطيات بعد سداد كافة الإلتزامات .

أما فى الجمعيات التعاونية فإنه إذا تبقى شئ يعد توزيع الأموال الناتجة من التصفية على الأعضاء فإنه يتم ايداع هذه الأموال المتبقية فى بنك التنمية والإئتمان الزراعى لإستعمالها فى أغراض عامة كإنشاء جمعية تعاونية جديدة أو عمل له منفعة عامة فى المنطقة نفسها .

ويعد الإحتياطى القانونى من أهم أنواع الإحتياطيات التى يتم تكوينها فى الجمعيات التعاونية ، وقد نص قانون التعاون على المصادر التى يتكون منها الإحتياطى نذكرها فيما يلى :

- أولاً : من صافى الأرباح نسبة ٢٠٪ على الأقل لتكوين الإحتياطي القانونى حتى يبلغ مثلى رأس المال .
- ثانياً : ما قد يفرض من رسوم العضوية .
- ثالثاً : الهبات والوصايا .
- رابعاً : ما يسقط الحق فى المطالبة به من العائد وفوائد الأسهم .

ويتبين مما سبق أن هناك مصادر لتكوين الإحتياطي القانونى فى الجمعيات التعاونية وذلك بالإضافة إلى التمويل الذاتى الناشئ عن طريق نسبة من صافى الأرباح . وبذلك فإن المصادر السابقة تعمل على تكوين رأس المال الإجتماعى فى الجمعية ولا تؤول إلى الأعضاء فى أى وقت من الأوقات ، إلا أنها قد تستخدم فى مواجهة أى خسائر محققة . كما أن المصادر الثلاث الأخيرة التى تساهم فى تكوين الإحتياطي القانونى تضاف إلى الإحتياطي ، حتى فى حالة بلوغه مثلى رأس المال وفى هذه الحالة يتوقف الإحتجاز من الأرباح .

مثال :

بلغت قيمة الإحتياطي القانونى لإحدى الجمعيات التعاونية فى بداية السنة المالية ٧٠٠٠ جنيهاً كما بلغت قيمة رأس المال فى نهاية السنة ٤٠٠٠ جنيهاً وكانت الأرباح المحققة خلال السنة ٨٥٠٠ جنيهاً . وقد تبين أن الجمعية قد حصلت رسوم عضوية بمبلغ ٢٠٠ جنيه وأن أحد الأعضاء قد سقط حقه فى المطالبة بفائدة وعائد مستحقة له بلغت ١٢٠ جنيه .

المطلوب : احتساب قيمة الإحتياطي القانونى فى نهاية السنة .

الحصل :

الإحتياطي القانونى فى نهاية السنة يتم حسابه كالاتى :

رصيد أول السنة	٧٠٠٠ جنية
يضاف : رسوم عضوية	٢٠٠
فائدة وعائد سقطت بالتقادم	١٢٠

٣٢٠ جنية

٧٣٢٠

يضاف : ما يحتجز من الأرباح لكى يصبح

الإحتياطي مئلى رأس المال

٦٨٠ جنية

٨٠٠٠ جنية

ويلاحظ أن المبلغ الذى إحتجز من الأرباح يقل عن نسبة ٢٠٪ المقررة قانوناً الإحتياطي أصبحت توازى مئلى رأس المال .

وبفرض أن الإحتياطي القانونى فى بداية السنة كان ٨٢٠٠ جنية بدلاً من ٧٠٠٠ جنية أى أكثر من مئلى رأس المال . ففى هذه الحالة يضاف كل من رسوم العضوية والفائدة والعائد فقط وذلك بالرغم من أن هذا الإجراء سوف يزيد من قيمة الإحتياطي عن مئلى رأس المال وهنا لا يجوز إحتجاز أى أرباح للإحتياطي القانونى ، ويستمر التوقف فى الإحتجاز فى المستقبل طالما أن الإحتياطي يزيد عن مئلى رأس المال بمعنى أنه يتم حساب الإحتياطي فى آخر السنة طبقاً للفرض الثانى كالاتى :

٨٢٠٠ جنيه	رصيد أول السنة
٢٠٠	يضاف : رسوم عضوية
١٢٠	فائدة وعائد سقطت بالتقادم
٣٢٠ جنيه	

الإحتياطي القانوني في آخر السنة ٨٥٢٠ جنيه

ومن الواضح أن الإحتياطي القانوني لا يجوز توزيعه على الأعضاء في أى وقت من الأوقات كما سبق أن ذكرنا فهذا لا يستخدم فى أى غرض من الأغراض سوى تدعيم المركز المالى ومواجهة أى خسائر قد تتحقق أثناء قيام الجمعية .

أما فيما يتعلق بالإحتياطيات الإضافية الأخرى فإن قانون الجمعيات التعاونية لم يشر إلى وضع هذه الإحتياطيات فى الترتيب المتبع لتوزيع الأرباح فى حساب التوزيع . ويرى فى هذا الشأن أن توضع هذه الإحتياطيات فى حساب التوزيع طبقاً لأى نص قد يوجد فى النظام الداخلى للجمعية . إذ أن المشرع قد ترك تكوينها إلى أحكام النظام الداخلى وموافقة الجمعية العمومية .

وعلى ذلك لم يقصر القانون تكوين الإحتياطيات على الإحتياطي القانوني فقط بل أجاز تكوين أى نوع من الإحتياطيات الأخرى سعياً وراء تدعيم المركز المالى للجمعية وعلى ذلك يمكن تكوين إحتياطي عام ، وإحتياطي لإستبدال الأصول الثابتة فى حالة إرتفاع مستوى الأرباح وإحتياطي تسوية العائد الذى يظهر فى نهاية قائمة التوزيع أى بعد إظهار العائد الثابت المقترح توزيعه على الأعضاء . إذ أن إحتياطي التسوية فى الحقيقة يمثل جزءاً من العائد الذى لا

ترغب الجمعية في توريعة في الوقت الحاضر وإنما هي توجّل ذلك إلى المستقبل حينما تعجز الأرباح الفائضة عن توزيع العائد الثابت .

وبجانب الإحتياطات السابقة يمكن للجمعية أن تكون غير ذلك من الإحتياطات بشرط أن ينص على ذلك في نظام الجمعية .
ويتكون الإحتياطي القانوني في الجمعيات التعاونية الزراعية من المصادر التالية:

- ١ - النسبة المئوية من صافي الأرباح المنصوص عليها في القانون .
- ٢ - ما تقرره الجمعية من مخصصات أو إحتياطات أخرى وفقاً للنظام الداخلي

وقد يضاف إلى ذلك المصدر السابق ما يضاف في حالة الجمعيات الأخرى غير الزراعية وهي المبالغ المصادرة في حالة فصل العضو وما يؤول للجمعية عن طريق الهبة وعائد المعاملات التي يسقط حق المطالبة بها .

ثالثاً : القروض :

تقوم الجمعيات التعاونية بالإقتراض من هيئات الإئتمان وبخاصة بنك التنمية والإئتمان الزراعي الذي تحول إلى مؤسسة عامة وأصبحت فروع بنوكا مستقلة لها وكيانها القانوني المستقل ومنح القانون الجمعيات التعاونية الأفضلية على الأفراد والهيئات في الحصول على القروض بمختلف أنواعها من هذا البنك ومن جهة أخرى تقوم الجمعيات بتوظيف جزء من أموالها في إقراض أعضائها في نظير الحصول على فائدة ثابتة ، وقد وضع القانون أحكاماً فيما يتعلق بإقراض الجمعية أموالها من حيث أنه لا يجوز الإقتراض لغير أعضاء الجمعية ، ولا تمنح القروض إلا للأغراض الإستهلاكية ويحدد نظام الجمعية القواعد

الخاصة بالقروض ونوعها ومدتها وفوائدها وضمائنها في حدود ما يقرره الوزير المختص .

كما يحدد القانون أنواع القروض التي تمنحها الجمعيات التي من أغراضها الإقراض لأعضائها وحددها بقروض قصيرة الأجل وقروض متوسطة الأجل لا تتجاوز مدتها خمس سنوات وقروض طويلة الأجل مدتها ٢٥ سنة .

كما حدد القانون فائدة القروض بحيث لا تتجاوز ٤٪ إذا إقرضت الجمعية من أموالها الخاصة وإلا يزيد الفرق بين فائدة الإقراض وفائدة الإقراض عن ٢٪ في القروض القصيرة الأجل ١٠٪ في القروض المتوسطة والطويلة الأجل وذلك إذا أقرضت الجمعية من القروض التي تحصل عليها من المصادر الخارجية .

ولا شك أن القروض تمثل مصدراً هاماً وحيوياً من مصادر الأموال المستثمرة في الجمعيات التعاونية فرأس المال كما سبق أن أوضحنا لا يثبت على حال طبقاً لسياسة الباب المفتوح من جهة ولعدم وجود الزام يحتم على أى فرد أن يساهم بأكثر من سهم واحد لكي يصبح عضواً بالجمعية من جهة أخرى

ولذلك نجد أن الجمعيات التعاونية لا تستطيع أن تعتمد على رأس المال كمصدر ثابت للأموال المستثمرة في نواحي نشاطها وبالإضافة إلى ذلك فإن الإحتياطى القانونى الذى يمثل رأس المال الإجتماعى بالجمعية والذى يعد أكثر ثباتاً من رأس المال نجد أنه محدود هو الآخر بنص القانون على ألا يزيد عن مثلى رأس المال وفى حالة بلوغه هذا الحد يتوقف إحتجاز أى مبالغ من الأرباح

لهذا الغرض . لهذا فإن المصدرين السابقين للأموال فى الجمعيات التعاونية - رأس المال والإحتياطي - قد يعجزا عن القيام بمواجهة أى توسع فى النشاط .

وعلى ذلك فكثيراً ما تعتمد الجمعيات التعاونية على القروض كمصدر أساسى للأموال المستثمرة خصوصاً أن المشرع أعطاها الأولوية وفضلها عن الأفراد والهيئات الأخرى فى الحصول على ما تحتاج اليه من القروض من مؤسسة الإئتمان التعاوني (بنك التنمية والإئتمان الزراعي) .

وبالرغم من مجال الإقتراض مفتوح أمام الجمعية إلا أن المشرع قد وضع أسساً واضحة تلتزم بها الجمعيات والهيئات التى تقرض الجمعيات على حد سواء حتى يكفل الضمانات اللازمة على الأموال المقترضة كما وضع قواعد لسعر الفائدة على كل نوع من القروض حتى لا توجد مجالات للمضاربة أو إستغلال الجمعيات المحدودة الإمكانيات.

رابعا الودائع والمدخرات :

أجاز المشرع للجمعيات التعاونية بكافة أنواعها قبول الودائع من الأعضاء وفقاً للقواعد التى ينص عليها نظامها . وذلك تشجيعاً للإدخار بالجمعيات التعاونية كما أجاز توظيف بعضها فى حدود معينة وطبقاً لقدرتها على إجابة طلبات السحب .

ولا يجوز للجمعية التصرف فى هذه الودائع إذا كانت تحت الطلب أو كانت لأجل لا يتعدى الشهر . أما عدا ذلك من الودائع فلها أن توظفها بالشروط الآتية :

١ - أن يتم توظيفها فى حدود ٧٠% من قيمتها .

٢ - أن تستعمل في أغراض لا تتجاوز موعد إستحقاقها . وقد أجاز المشرع أيضاً قبول الودائع المالية من غير الأعضاء ولكن بشرط أن يكون سعر الفائدة الممنوحة لهم عليها أقل من سعر الفائدة الممنوحة للأعضاء على ودائعهم .

وتمثل الودائع مصدراً من المصادر الخارجية للأموال المستثمرة في الجمعية التعاونية وقد تستخدم في الأغراض الطبيعية لنشاطها أو أن توظف خارجياً عن طريق منح قروض للأعضاء طبقاً لأحكام القانون السالف الذكر . ونظراً لضيق الحدود التي وضعها المشرع لتوظيف هذه الودائع فإن إقبال الأعضاء أو الغير على الإتجاه بأموالهم لتوظيفها في شكل ودائع بالجمعيات التعاونية مازال في مراحله الأولى .

وفي الجمعيات الزراعية يعتبر في حكم الوديعة لدى الجمعية ما تقرر الجمعية العمومية تأجيل توزيعه من العائد على الأعضاء . كما يجوز إنشاء صندوق إدخار يجرى استثمار حصيلته لصالح الأعضاء وتسودع في هذا الصندوق نسبة من قيمة المحاصيل التي يتم تسويقها تعاونياً ويحدد النظام الداخلي هذه النسبة بحيث لا تتجاوز ٣ % .

الفصل الثالث

المعالجة المحاسبية لإيرادات ومصروفات الجمعيات

تتوقف مصادر الدخل ونواحي الإنفاق في الجمعيات التعاونية على نوع النشاط الذي تزاوله كن جمعية ، فتقوم الجمعيات الاستهلاكية بالبيع بالتجزئة وتقوم الجمعيات المركزية بالبيع بالجملة لأعضائها أو للغير وقد ينتج كل منهم السلع التي يتعامل فيها أو يحصل عليها عن طريق الشراء فمجال العمل الرئيسي في هذين النوعين من الجمعيات هو المتاجرة ، وتتبع بشأنهما المبادئ المعروفة في المشروعات التجارية . وبالإضافة إلى ذلك هناك مصادر ثانوية للإيراد في مثل هذه الجمعيات مثل إيرادات الاستثمارات من فواتر السندات الحكومية وإيرادات العقارات المملوكة للجمعيات ويراعى في كل حالة إجراء التسويات اللازمة للمستحقات والمقدمات سواء بالنسبة للإيرادات أو المصروفات .

وتعمل الجمعيات التعاونية لبناء المساكن على إقراض أعضائها لتمكينهم من بناء مساكنهم وتنقاضي فواتر ثابتة على هذه القروض تمثل عنصراً هاماً من عناصر الدخل في مثل هذه الجمعيات . ومن جهة أخرى تحصل على قروض من الهيئات الائتمانية كالبنوك العقارية وذلك بفائدة تقل عن الفائدة المحصلة من الأعضاء على القروض الممنوحة لهم . كما تقوم أيضاً ببناء المساكن للأعضاء وهي في ذلك تباشر أعمال المقاول بنفسها أو تستعين بمقاولين من الباطن ثم تحصل من الأعضاء أقساطاً سنوية لفترات طويلة الأجل وذلك سداداً لقيمة هذه المساكن . وبعد ذلك بمثابة منح العضو قرضاً بقيمة المسكن يدفع عليه فائدة ثابتة . ويشمل القسط السنوي عادة . الفائدة وسداد القرض معاً وفي هذه الحالة يجرى القيد التالي لإثبات القسط المحصل في دفاتر الجمعية :

٢٠٦ من حـ/ النقدية

إلى مذكورين

٢٠٠ حـ/ العضو (قروض على المساكن)

٦ حـ/ الفائدة

قيمة القسط السنوي والفوائد المستحقة بموجب إيصال رقم

على أن يؤخذ في الاعتبار قيمة الفوائد المستحقة عند إعداد الحسابات الختامية في نهاية فترتها المالية .

وقد نص القانون على عدم جواز تحقيق أرباح من هذا النشاط لأن الجمعية تعمل لصالح الأعضاء وتملكهم المساكن بسعر تكلفتها .

ويفتح حساب لكل مقاوله يجعل مديناً بقيمة المواد والأجور المباشرة والمصروفات المباشرة الأخرى المتعلقة بالمقاوله وكذلك بقيمة إستهلاك الآلات المستخدمة فيها . ويجعل دائناً بقيمة المسكن المتفق عليه والتي ستحمل على حساب العضو كئمن للمسكن وذلك في حالة الإنتهاء من بناء المسكن قبل نهاية السنة المالية للجمعية .

ويظهر حساب المقاوله في هذه الحالة كما يلي :

ح/ المقاوله رقم (٩)

٢٠٠٠ إلى ح/ مواد أولية	٣٢٠٠٠ من ح/ العضو (قروض على المساكن)
٩٠٠٠ إلى ح/ أجور مباشرة	
٢٠٠٠ إلى ح/ مصروفات مباشرة أخرى	
١٠٠٠ إلى ح/ استهلاك الآلات	
٣٢٠٠٠	٣٢٠٠٠

وفي حالة عدم الإنتهاء من بناء المسكن قبل نهاية السنة المالية للجمعية ترحل قيمة المبالغ التي أنفقت في سبيل بناء المسكن حتى نهاية السنة المالية التالية كعمليات تحت التشغيل ويظهر الحساب على الشكل التالي :

ح/ المقاوله رقم (١٨)

٧٠٠ إلى ح/ مواد أولية	١١٨٠ الرصيد - عمليات تحت الإنشاء
٤٠٠ إلى ح/ أجور مباشرة	في ١٩٩٤/١٢/٣١
٣٠ إلى ح/ مصاريف مباشرة	
٥٠ إلى ح/ استهلاك الآلات	
١١٨٠ الرصيد ذ. ١٢٣٤٥٦٧٨٩٠ -	١١٨٠
عمليات تحت التشغيل في ١٩٩٥/١/١	

وبإتباع هذه الطريقة فإن الجمعية ترحل تكلفة العمليات تحت الإنشاء وتظهر ضمن الأصول المتداولة في الميزانية بهذا العنوان .

وفى حالة توقع حدوث خسائر فى مقابلة إذا لم تتم فتحمل هذه الخسارة على حساب الأرباح والخسائر مباشرة فى السنة التى ظهرت فيها أو بتكوين مخصص لهذا الغرض .

ومن أمثلة ذلك إرتفاع قيمة المواد الأولية أو الأجور عن القيم المقدرة لها بحيث يتوقع تحقيق خسائر من المقابلة ما لم ينص العقد على جواز تحميل العضو بأى زيادة فى أسعار السوق للمواد أو الأجور وفى حالة التأخير عن ميعاد التنفيذ المتفق عليه وإحتمال دفع تعويضات عن التأخير وغير ذلك من الحالات .

ومن الواضح أن العضو لا يجعل حسابيه مدينياً بقيمة القرض إلا بعد الإنتهاء من بناء المسكن وتسليمه وتسرى الفوائد على هذا القرض من ذلك التاريخ .

ونقل عادة القيمة التى تتقاضىها جمعيات بناء المساكن من أعضائها كئمن للبناء عن المبالغ التى قد يدفعونها للمقاولين العاديين نظراً لأن الربح ليس هو الهدف الرئيسى لها فهى تسعى دائماً إلى تحقيق الخدمات للأعضاء بأقل النفقات . هذا بالإضافة إلى تيسير سداد الثمن على فترات طويلة الأجل .

ويتطلب الأمر فى هذا المجال ضرورة إتباع نظم سليمة للتكاليف وللرقابة الداخلية على شراء وتخزين وصرف المواد وعلى سير العمل وصرف الأجور حتى تستطيع الجمعية أن تقدم خدماتها للأعضاء بدرجة عالية من الكفاءة وبأقل التكاليف الممكنة .

أما الجمعيات التعاونية الزراعية ، فتعتمد على مصادر متعددة للدخل ، فهى تقوم بإنتاج السلع الزراعية وبيعها وتحقيق الربح نتيجة ذلك . كما تقوم

بتخزين المحاصيل الخاصة بالأعضاء نظير أجر معين ، وبيع وتأجير الآلات والأدوات الزراعية لهم . وتحصل على فوائد من القروض الممنوحة لهم وتقدم الخدمات الزراعية كتطهير المصارف وري الأراضي وتسويق المحاصيل نظير مبالغ محدودة . أما جمعيات إستصلاح الأراضي فتقوم بتحصيل الأقساط السنوية المستحقة على كل عضو نظير الأراضي المملوكة له والمباعة عن طريق الجمعية ، وذلك من أثمان المحاصيل الرئيسية التي ينتجها والتي تقوم الجمعية بتسويقها لحسابه . ويشمل القسط الجزء الخاص من ثمن الأراضي المباعة بالإضافة إلى الفوائد المستحقة عليه .

ونستعرض فيما يلي مجموعة من العمليات التي تجريها الجمعيات الزراعية مستعينين بعدد من الأمثلة التوضيحية لها .

مثال (١) : يتناول بيع مستلزمات الإنتاج لأعضاء الجمعية وتقديم السلف العينية لهم

* قامت إحدى الجمعيات التعاونية الزراعية بالخدمات التالية :

(أولاً) : باعت نقداً لبعض أعضائها مستلزمات إنتاج (بذور ، تقاوى ،

وأسمدة ، ومبيدات) قيمتها ١٠٠٠٠ جنيه .

(ثانياً) : أقرضت الجمعية لأعضائها سلفاً عينية قيمتها ٢٠٠٠٠ جنيه

(ثالثاً) : قامت الجمعية بتسويق ١٠٠٠ قنطار قطن .

(رابعاً) : حصلت الجمعية من بعض أعضائها الحائزين في مجموعهم ٢٥٠

فداناً عمولة الخدمات المقررة .

فإذا أردنا تسجيل العمليات السابقة في دفاتر الجمعية فإنه يمكن إجراء

قيود اليومية التالية بغرض أن :

- نسبة الخفض في مستلزمات الإنتاج العينية ٥ % ، مع تمتع العضو المشتري لاحتياجاته بالتقيد على خفض قيمته ٢ % .
- عمولة تسويق القطن ٢٠ قرشاً على القنطار .
- عمولة الخدمات جنيهاً عن كل فدان .

أولاً : قيود إثبات مبيعات مستلزمات الإنتاج نقداً :

(أ) إثبات مبيعات الجمعية من مستلزمات الإنتاج

من مذكورين

٩٨٠٠ حـ / الخزينة

٢٠٠ حـ / الإيرادات (خصم ٢ % للأعضاء) .

١٠٠٠ إلى حـ / بضاعة الأمانة الواردة

(ب) توريد القيمة لخزينة بنك التنمية والائتمان الزراعي

١٠٠٠٠ من حـ / بنك التنمية والائتمان الزراعي (بضاعة امانة)

إلى مذكورين :

٩٨٠٠ حـ / الخزينة

٢٠٠ حـ / الإيرادات (قيمة الخصم للأعضاء)

(جـ) إثبات قيمة الخفض (عمولة الجمعية)

٣٠٠ من حـ / بنك التنمية والائتمان الزراعي

٣٠٠ إلى حـ / الإيرادات

(ثانياً) قيود إثبات صرف السلف العينية :

(أ) توزيع السلف علي الأعضاء

٢٠٠٠ من حـ/ سلف الأعضاء

٢٠٠٠ إلي حـ / بضاعة الامانة الواردة

(ب) انشاء القيد النظامي للرقابة علي منح السلف العينية

٢٠٠٠ من حـ / بنك التنمية والائتمان الزراعي (بضاعة امانة)

٢٠٠٠ إلي حـ/ بنك التنمية والائتمان الزراعي (قروض)

(ثالثاً) قيود إثبات عمولة تسويق القطن :

(أ) توريد عمولة محاصيل مسوقة تعاونياً

٢٠٠٠ من حـ / بنك التنمية والائتمان الزراعي

٢٠٠٠ إلي حـ / الإيرادات

رابعاً قيود إثبات عمولة الخدمات :

(أ) قيد عمولة الخدمات علي حساب الأعضاء

٥٠٠ من حـ/ الأعضاء عمولة الخدمات

٥٠٠ إلي حـ/ عمولة الخدمات

(ب) تحصيل قيمة العمولة من الأعضاء

٥٠٠ من حـ / الخزينة

٥٠٠ إلي حـ/ الأعضاء - عمولة الخدمات

(ج) سحب المبلغ لايداعه فرع بنك التنمية والائتمان سداداً لحساب

جاري الجمعية

٥٠٠ من حد/ عمولة الخدمات

٥٠٠ إلى حد / الخزينة

(د) سداد المخصص لحساب الإيرادات

٥٠٠ من حد/ جاري بنك التنمية والائتمان الزراعي

٥٠٠ إلى حد/ الإيرادات

مشـــــــــــــــــال (٢) : استلام السلف النقدية والعينية من بنك التنمية والائتمان
الزراعي وصرفها للأعضاء .

وفي ١٥/٦/٩٢ تسلم أمين إهدي الجمعيات التعاونية الزراعية من بنك التنمية
والائتمان الزراعي الكميات المطلوبة من التكاوي والأسمدة والبالغ قيمتها
١٠٠٠٠ جنيه ، واستخرج بها اذن استلام أصناف رقم ٥٠٥ للتقيد بموجبه
في الدفاتر .

وفي ١٦/٦ تسلم كاتب هذه الجمعية من بنك التنمية والائتمان الزراعي
٢٠٠٠٠٠ جم كمهودة لصرف السلف النقدية منها ، وقد وصلت النقدية إلى
خزينة الجمعية .

وفي ١٨/٦ بلغ قيمة جملة المنصرف للأعضاء من السلف العينية ٢٠٠٠ جم
استخراج بجملتها اذن مصرف أصناف من المخازن رقم ٧٠٧ .

وفي ١٩/٦ بلغت جملة المبالغ المنصرفة نقداً ٥٠٠٠ جم استخرج بقيمتها
إيصال مصرف نقدية رقم ٨٠٨ .

فإذا اردنا إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات استلام السلف النقدية والعينية من البنك ، وإثبات صرف السلف للأعضاء ، فإنه يمكن إجراء ما يلي في دفاتر الجمعية التعاونية الزراعية :

(١) إثبات قيمة البضاعة الواردة من بنك التنمية والائتمان الزراعي :

١٠٠٠٠ من حـ/ بضاعة الأمانة الواردة
٩٢/٦/١٥
١٠٠٠٠ إلى حـ/ بنك التنمية والائتمان الزراعي
(قيمة البضاعة بموجب اذن الاستلام رقم ٥٠٥)

(٢) إثبات النقدية الواردة من بنك التنمية والائتمان الزراعي

٢٠٠٠٠ من حـ/ الخزينة ٦/١٦
٢٠٠٠٠ إلى حـ/ بنك التنمية والائتمان الزراعي (عينة نقدية)

(٣) إثبات صرف السلف العينية للأعضاء :

٢٠٠٠ من حـ/ سلف الأعضاء (سلف عينية)
٦/١٨
٢٠٠٠ إلى حـ/ بضاعة الأمانة الواردة
(بموجب إيصال صرف رقم ٧٠٧)

(٤) إثبات تخفيض بضاعة الأمانة :

٢٠٠٠ من حـ/ بنك التنمية والائتمان الزراعي (بضاعة أمانة) ٦/١٨
٢٠٠٠ إلى حـ/ بنك التنمية والائتمان الزراعي (قروض)

(٥) إثبات صرف السلف النقدي للأعضاء :

٥٠٠٠ من حـ/ سلف الأعضاء (سلف نقدية) ٦/١٩
٥٠٠٠ إلى حـ/ الخزينة

(بموجب إيصال صرف نقدية رقم ٨٠٨)

(٦) إثبات تخفيض العهد النقدي :

٥٠٠٠ من حـ/ بنك التنمية والائتمان الزراعي (عهد نقدية) ٦/١٩
٥٠٠٠ إلى حـ/ بنك التنمية والائتمان الزراعي (قروض)

مثال (٣) أساليب سداد الأعضاء لقيمة السلف المستحقة عليهم :

بفرض أن أعضاء الجمعية التعاونية الذين صرفت لهم السلف العينية والنقدية الموضحة في المثال السابق ، قاموا بسدادها في مواعيد استحقاقها .
بفرض أن السداد تم عن طريق خزينة الجمعية .
أو أن السداد تم عن طريق صيارفة الأموال المقررة .
أو أن السداد تم خصماً من قيمة المحاصيل المسوقة تعاونياً .
فإنه يمكن إجراء قيود اليومية في دفاتر الجمعية وفقاً لكل احتمال مما سبق كما يلي : -

أولاً إثبات السداد عن طريق خزينة الجمعية :

(أ) إثبات المحصل نقداً من سلف الأعضاء

٧٠٠٠ من حـ/ الخزينة

٧٠٠٠ إلى حـ/ سلف الأعضاء

(ب) تخفيض مديونية الجمعية طرف البنك بمقدار ما أودع بخزنة البنك

٧٠٠٠ من حـ / بنك التنمية والائتمان الزراعي (قروض)

٧٠٠٠ إلى حـ/ الخزينة

(ثانيا) إثبات سداد قيمة سلف الأعضاء عن طريق صياغة الأموال المقررة:

(أ) إثبات قيمة المتحصل من سلف الأعضاء عن طريق صياغة الأموال

المقررة

٧٠٠٠ من حـ/ متحصلات الصياغة

٧٠٠٠ إلى حـ/ سلف الأعضاء

(ب) تخفيض مديونية الجمعية طرف البنك بمقدار ما أودع من الصياغة في

البنك

٧٠٠٠ من حـ/ بنك التنمية والائتمان الزراعي (قروض)

٧٠٠٠ إلى حـ/ متحصلات الصياغة

(ثالثا) إثبات سداد قيمة سلف الأعضاء عن طريق الخصم من قيمة

المحاصيل المسوقة تعاونياً :

(أ) سداد قيمة سلف الأعضاء عن طريق الخصم من ثمن محصول ٠٠٠٠

المسوق تعاونياً

٧٠٠٠ من حـ/ تسويق محصول ٠٠٠٠٠

٧٠٠٠ إلى حـ/ سلف الأعضاء

(ب) تخفيض مديونية الجمعية طرف البنك بمقدار ما خصم لحساب البنك من

اثمان المحاصيل المسوقة

٧٠٠٠ من ح/ بنك التنمية والائتمان الزراعي (قروض)

٧٠٠٠ إلى ح/ تسويق محصول

قائمة نتيجة الأعمال في الجمعيات التعاونية :

يقوم مجلس الإدارة في كل جمعية تعاونية باعداد حساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية لها ، وتحدد السنة المالية للجمعية لمدة سنة ميلادية ويحدد بدايتها ، النظام الداخلي للجمعية ، وتقوم الجمعيات التعاونية التي تباشر نشاطها خلال موسم معين أو فترة معينة بتحديد سنتها المالية بحيث يدخل فيها هذا الموسم أو هذه الفترة بأكملها ، كما تبدأ السنة المالية للجمعيات الزراعية في أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر في كل سنة فيما عدا الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي فتكون بداية السنة المالية فيها ونهايتها مطابقة لبداية ونهاية السنة المالية للحكومة . وذلك لارتباطها بمزانية الدولة إذ انها تحصل أقساط ثمر بيع الأراضي المملوكة والفوائد المستحقة عليها لحساب الدولة ، وتشمل قائمة نتيجة الأعمال في الجمعيات التعاونية على الحسابات التالية :

١ - حساب المتاجرة : وهو يتضمن (بضاعة أول المدة + المشتريات + مصاريف نقل المشتريات - بضاعة آخر المدة) . أي يجعل مدينياً بتكلفة السلع المباعة ودائناً بقيمة المبيعات ويمثل رصيد حساب المتاجرة أو المرحلة الأولى من القائمة إجمالي الربح أو الخسارة عن السنة المالية .

٢ - حساب الأرباح والخسائر : ينقل إليه رصيد إجمالي الربح والخسارة في المرحلة الأولى وهو يمثل المرحلة الثانية ويجعل مدينياً بالمصروفات الإدارية

(الأيجار والمرتببات) والأعباء المالية (كفوائد القروض) ومصروفات البيع والتوزيع (كمصاريف الدعاية والإعلان) كما يجعل دائماً بالإيرادات المتنوعة : كفوائد القروض الممنوحة للأعضاء والعصوبات المحصلة (ويمثل رصيد الحساب في هذه الحالة صافي الربح أو الخسارة التي حققتها الجمعية خلال السنة

وفي حالة الجمعيات الانتاجية التعاونية التي تقوم بإنتاج السلع التي تباعها أي يمثل الإنتاج فيها جزءاً من نشاطها كما هو الحال في بعض الجمعيات الاستهلاكية والجمعيات المركزية والجمعيات الزراعية التي تقوم بإنتاج السلع التي تتعامل فيها فإن قائمة نتيجة الأعمال في هذه الحالة تتكون من ثلاث مراحل:

١ - حساب التشغيل : ويمثل المرحلة الأولى ، حيث يجعل مديناً بقيمة المواد الأولية والأجور والمصروفات الصناعية وتضاف إلى ذلك قيمة البضاعة تحت التشغيل في نهاية الفترة ، ويمثل رصيد الحساب قيمة تكلفة السلع المنتجة ويرحل هذا الرصيد إلى حساب المتاجرة .

٢ - حساب المتاجرة : ويمثل المرحلة الثانية حيث يجعل مديناً بتكلفة السلع المنتجة وبقيمة البضاعة تامة الصنع أول الفترة وتطرح قيمة البضاعة تامة الصنع في آخر المدة من مجموع القيمتين السابقتين ، كما يجعل هذا الحساب دائماً بقيمة المبيعات ويمثل الرصيد في هذه المرحلة إجمالي الربح والخسائر ويرحل إلى المرحلة الثالثة (حساب الأرباح والخسائر) .

٣ - حساب الأرباح والخسائر : حيث يتحمل بالمصروفات والأعباء والخسائر وتضاف الإيرادات المتنوعة إلى إجمالي الربح ويمثل الرصيد في النهاية صافي الربح أو الخسارة .

وفي حالة الجمعيات التعاونية التي تقوم بخدمات معينة مثل الجمعيات التعاونية للنقل أو أعمال الموانئ لجمعيات الشحن والتفريغ فإن قائمة نتيجة الأعمال في هذه الحالة تتكون من مرحلتين :

١ - حساب الاستغلال الذي يشمل عناصر نتيجة الأعمال المباشرة والتي تتعلق بالخدمة مباشرة .

٢ - حساب الأرباح والخسائر للوصول إلى صافي نتيجة الأعمال .

ويلاحظ أن الجمعية قد تقوم بأكثر من نشاط واحد وبذلك يعد لكل نوع من الأنشطة حساب خاص لنتيجة الأعمال الاجمالية (متاجرة أو استغلال أو تشغيل ومتاجرة) علي أن يرسل في النهاية رصيد كل حساب إلى حساب الأرباح والخسائر العام .

مثال (١) :

ظهرت الأرصدة التالية بدفاتر إحدى الجمعيات التعاونية الزراعية بعد اعداد التسويات الجردية اللازمة ، وذلك عن الفترة المنتهية في ١٩٩٤/١٢/٣١ كالآتي :

١٥٠٠٠ أرباح بيع المحاصيل الزراعية ، ٩٠٠ إيرادات تأجير مخازن الجمعية ، ١٢٠٠ إيرادات تأجير أدوات زراعية ، ٦٠٠ فوائد علي السلف الممنوحة للأعضاء ، ٨٠٠ ديون معدومة ، ١٩٠٠ خسائر المشروع الاستهلاكي ، ٢٤٠٠ إيرادات خدمات الري وتطهير المصارف ، ٧٠٠ عمولة تسويق محاصيل زراعية ، ٧٥٠٠ أرباح بيع البذور والأسمدة ، ١٤٠٠٠ فائض المشروع الاجتماعي والتعاوني ، ١٢٠٠ مصروف إهلاك الآلات والمعدات الزراعية ، ٦٥٠ مصروف استهلاك الأثاث ، ٣٠٠ فوائد علي ودائع غير الأعضاء ، ٧٠٠ فوائد بنك التنمية والائتمان الزراعي .

والمطلوب : اعداد حساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في ١٩٩٤/١٢/٣١ وحساب الفائض القابل للتوزيع .

الحل

ح/ الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في ٩٤/١٢/٣١

٨٠٠ إلى ح/ ديون معدومة	١٥٠٠٠ من ح/ أرباح بيع محاصيل زراعية
١٩٠٠ إلى ح/ خسائر المشروع	٤٠٠ من ح/ إيرادات تأجير مخازن الجمعية
الاستهلاك	
١٢٠٠ إلى ح/ مصروف استهلاك الآلات	١٢٠٠ من ح/ إيرادات تأجير أدوات زراعية
والمعدات الزراعية	
٦٥٠ إلى ح/ مصروف استهلاك الأثاث	٦٠٠ من ح/ فوائد علي سلف الأعضاء
٣٠٠ إلى ح/ فوائد علي ودائع غير	٢٤٠٠ من ح/ إيرادات خدمات الري وتطهير
الأعضاء	المصارف
٧٠٠ إلى ح/ فوائد بنك التنمية والائتمان	٧٠٠ من ح/ عمولة تسويق محاصيل زراعية
الزراعي	
٣٠٠٠٠ الفائض القابل للتوزيع	٧٥٠ من ح/ أرباح بيع البذور والأسمدة
	١٤٠٠٠ من ح/ فائض المشروع الاجتماعي
	والتعاوني
٣٥٥٥٠	٣٥٥٥٠

الفصل الرابع

توزيع الفائض

بعد اعداد قوائم نتيجة الأعمال طبقاً لنوع النشاط الذي تزاوله كل جمعية وعلى النحو سالف الذكر فإنه يتم تحديد نتيجة الأعمال خلال الفترة المالية من ربح أو خسارة ، ويلي ذلك الإجراء أن يقوم مجلس الإدارة باعداد مشروع لتوزيع صافي الربح المحقق طبقاً لأحكام القانون ، أما إذا كانت نتيجة الأعمال خسارة محققة ترتب عليها عجز رأس المال فلا يجوز توزيع أي ربح في السنوات التالية إلا بعد تغطية هذا العجز .

وقد نص القانون^(١) علي أحكام تتبع عند توزيع أرباح الجمعيات التعاونية مع مراعاة أي أحكام خاصة تتعلق بالأنواع المختلفة للجمعيات والأحكام الواردة في نظام كل جمعية ويوزع صافي الأرباح المحققة من الأعمال الجارية للجمعية خلال السنة المالية طبقاً لأحكام للقانون وفقاً للترتيب التالي :

أولاً : ٢٠٪ من صافي الربح علي الأقل لتكوين احتياطي قانوني حتي يبلغ هذا الاحتياطي مثلي رأس المال .

ثانياً : قيمة الفائدة علي الأسهم التي يقررها نظام الجمعية علي ألا تجاوز ٢٠ ٪ من صافي الربح .

ثالثاً : ما تقرره الجمعية لأعضاء مجلس الإدارة .

رابعاً : جزء من الأرباح ينص عليه نظام الجمعية لتحسين شئون المنطقة القائمة فيها الجمعية من الناحيتين المادية والاجتماعية بحيث لا يقل عن ١٠ ٪ من الفائض .

خامساً : يوزع باقي الربح علي الأعضاء باعتبارها عائداً لكل منهم بنسبة تعامله مع الجمعية .

ونتناول دراسة هذه التوزيعات بشئ من التفصيل فيما يلي :

١ - القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ (مادة ٢٩) - والقرار الوزاري رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٧ .

أولاً الاحتياطي القانوني :

حرم المشرع على أن يكون لتكوين الاحتياطي القانوني المكانسة الأولى في الترتيب الذي وضعه لتوزيعات الأرباح نظراً لما لهذا الأمر من أهمية كبرى في تدعيم المركز المالي للجمعية ، ولما كان رأس المال عرضة دائماً للتخبر بالزيادة أو التضييق نتيجة سياسة الباب المفتوح لهذا كان الاحتياطي القانوني يعد العنصر الأكثر ثباتاً من مصادر التمويل المختلفة في الجمعية ويمكن أن يعتمد عليه في مواجهة التزاماتها .

وعند تكوين الاحتياطي القانوني نري إيضاح القواعد التالية :

١ - جبل المشرع نسبة ٢٠٪ من صافي الربح كحد أدنى يمكن احتجازه لتكوين الاحتياطي القانوني . وبذلك يمكن زيادة هذه النسبة بنص في النظام الداخلي وذلك تدعيماً للمركز المالي .

٢ - تحسب هذه النسبة من صافي الربح أي من الرصيد الظاهر في حساب الأرباح والخسائر وطبيعي أنه لا توجد في الجمعيات التعاونية أرصدة للأرباح المرحلة ، لأن ما يتبقى بعد إجراء التوزيعات السابقة إنما يوزع على الأعضاء باعتباره عائداً له بنسبة تعامله مع الجمعية أي أن الأرباح المحققة خلال الفترة المالية توزع جميعها .

٣ - في حالة الرغبة في تكوين احتياطيات إضافية أخرى غير الاحتياطي القانوني ، فهي أما أن تكون احتياطيات مخصصة لأغراض معينة مثل احتياطي استبدال الأصول أو احتياطي تسوية العائد وبذلك فهي ليست أرباح مرحلة ولا يجوز توزيعها ، أما إذا كانت هذه الاحتياطيات الإضافية عبارة عن احتياطي عام فإنه يمكن تحويل رصيده إلى حساب التوزيع وإضافته إلى الأرباح الجارية وتوزيعه في أي سنة تالية طبقاً لأحكام القانون أو لمواجهة خسائر محققة على أن يراعى في جميع الأحوال السابقة ضرورة موافقة الجمعية العمومية للجمعية التعاونية على إتخاذ أي إجراء من هذا النوع .

٤ - في حالة إعادة تقدير قيمة أصل معين نتيجة ارتفاع الأسعار ويراد تكوين

احتياطي رأسمالي يظهر في جانب الخصوم بالميزانية ، فإنه لا يجوز توزيع هذا الاحتياطي .

٥ - في حالة تحقيق أرباح رأسمالية نتيجة بيع أصل من الأصول الثابتة فإن

مثل هذا الربح يعتبر قابلاً للتوزيع ، وتكون الأرباح القابلة للتوزيع في هذه

الحالة هي الأرباح الصافية الناتجة من النشاط الجاري مضافاً إليها الأرباح

الرأسمالية والاحتياطيات العامة التي يتقرر توزيعها كما سبق أن ذكرنا .

٦ - أشار القانون إلى أنه يمكن الاستمرار في احتجاز مبالغ من الأرباح لتكوين

الاحتياطي القانوني بنسبة ٢٠٪ أو أكثر حتي يبلغ هذا الاحتياطي مثلي رأس

المال ولما كانت قيمة رأس المال غير ثابتة فإن الاحتياطي القانوني سوف

يتأثر بأي تغير في هذه القيمة فإذا زاد رأس المال زاد مجال احتجاز المبالغ

لتكوين الاحتياطي القانوني وإذا انخفض رأس المال تنخفض القيمة المحتجزة

لتكوين الاحتياطي ، وفي كلا الحالتين يجب ألا يزيد الاحتياطي عن مثلي

رأس المال .

٧ - في حالة وجود خسائر مرحلة من سنوات سابقة فإنه يجب خصمها من

الأرباح المحققة في السنة الحالية قبل خصم النسبة المنصوص عليها

للاحتياطي القانوني .

٨ - قد تزيد النسبة التي تحجز من الأرباح لتكوين الاحتياطي القانوني عن

٢٠٪ في حالة العجز في قيمة هذا الاحتياطي بشرط ألا تتعدى هذه الزيادة

٤٠٪ من رأس المال ، وعلي ذلك فقد حدد القانون الحد الأدنى ٢٠٪ والحد

الأقصى ٤٠٪ للمبالغ التي تحتجز من الأرباح للاحتياطي كما حدد الحد

الأدنى $\frac{1}{4}$ رأس المال والأقصى مثلي رأس المال .

ونوضح تطبيق هذه القواعد بالأمثلة التالية :

مثال (١) :

إذا كانت قيمة رأس المال في نهاية السنة المالية لجمعية تعاونية ٥٠٠٠ جنيه وقيمة الاحتياطي القانوني في بداية هذه السنة ٦٠٠٠ جنيه وكانت صافي الأرباح المحققة خلال السنة ٤٠٠٠ جنيه .

$$\text{المبلغ المحتجز للاحتياطي القانوني} = ٤٠٠٠ \times \frac{٢٠}{١٠٠} = ٨٠٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{قيمة الاحتياطي في نهاية السنة} = ٦٠٠٠ + ٨٠٠ = ٦٨٠٠ \text{ جنيه}$$

وهذا المبلغ لم يصل إلى مئتي رأس المال في كل سنة على حدة فإن ظل رأس المال كما هو ٥٠٠٠ جنيه فإنه يستمر كل سنة في حجز نسبة ٢٠٪ من الأرباح حتى يصل الاحتياطي إلى ١٠٠,٠٠٠ جنيه .

مثال (٢) :

إذا كان رأس المال في نهاية السنة ٥٠٠٠ جنيه وكان الاحتياطي القانوني في بداية السنة ٩٠٠٠ جنيه وكانت الأرباح المحققة خلال السنة ١٠,٠٠٠ جنيه .

$$\text{المبلغ المحتجز للاحتياطي القانوني} = ١٠,٠٠٠ \times \frac{٢٠}{١٠٠} = ٢٠٠٠ \text{ جنيه}$$

إذا أضيف هذا المبلغ للاحتياطي القانوني فسوف يكون ١١,٠٠٠ جنيه وهو يزيد عن مئتي رأس المال فيتم حجز مبلغ ١٠٠٠ جنيه من الأرباح الصافية حتى يبلغ الاحتياطي القانوني مئتي رأس المال وهو ١٠,٠٠٠ جنيه . وبالمثل إذا زاد الاحتياطي القانوني في بداية السنة عن مئتي رأس المال فلا يحجز أي مبلغ من الأرباح المحققة عن العام للاحتياطي القانوني .

مثال (٣) :

إذا كان رأس المال في نهاية السنة المالية ٣٠٠٠ جنيه وكان الاحتياطي القانوني في بدايتها ٣٠٠٠ جنيه وكان صافي الربح خلال السنة ٦٠٠٠ جنيه وكانت هناك خسائر مرحلة من السنوات السابقة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه .
الاحتياطي المحتجز = ٦٠٠٠ - ٥٠٠٠ = ١٠٠٠ × ٢٠ = ٢٠٠ جنيه
١٠٠

قيمة الاحتياطي القانوني في نهاية السنة = ٣٠٠٠ + ٢٠٠ = ٣٢٠٠ جنيه
وهو لا يزيد عن مثلي رأس المال .

مثال (٤) :

إذا كان رأس المال في بداية السنة المالية ١٦٠٠٠ جنيه ولم تتغير القيمة في نهاية السنة وكان الاحتياطي القانوني في بداية السنة ٣٠٠٠ جنيه وكانت الأرباح المحققة ٦٠٠٠ جنيه وهناك خسائر مرحلة من سنوات سابقة ٤٠٠٠ جنيه فإن المبلغ المحتجز للاحتياطي القانوني =
٦٠٠٠ - ٤٠٠٠ = ٢٠٠٠ × ٤٠ = ٨٠٠ جنيه
١٠٠

الاحتياطي القانوني في نهاية السنة = ٣٠٠٠ + ٨٠٠ = ٣٨٠٠ جنيه .

وبذلك لم يصل الاحتياطي في نهاية السنة إلي ربع رأس المال في ذلك التاريخ ويستدعي الاستمرار في احتجاز نسبة تزيد عن ٢٠ % بحد أقصى ٤٠ %
إلي أن يبلغ الاحتياطي الحدود الدنيا وهي ربع رأس المال .

مثالث (٥) :

نفرض أن رأس المال في المثال السابق ظل علي ما هو عليه خلال السنة التالية وأن الأرباح بلغت ٤٠٠٠ جنيه .

$$\text{المبلغ المحتجز للاحتياطي} = \frac{٢٠ \times ٤٠٠٠}{١٠٠} = ٨٠٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{قيمة الاحتياطي في نهاية السنة} = ٣٨٠٠ + ٨٠٠ = ٤٦٠٠ \text{ جنيه}$$

وبلاحظ أن النسبة المحتجرة لهذا الغرض قد عادت إلي الحد الأدنى ٢٠٪ نظراً لأن الاحتياطي قد بدأ يزيد علي نسبة ربع رأس المال ويستمر الوضع علي هذا الحال طالما أن الظروف ثابتة وذلك إلي أن يصل الاحتياطي إلي مثلي رأس المال .

ثانياً : الفائدة علي رأس المال :

لاشك أن رأس المال كعامل من عوامل الانتاج لا بد وأن يحصل علي نصيبه في التوزيع ، وقد نظم القانون قواعد صرف الفائدة علي رأس المال فجعل ترتيبها في التوزيع يأتي بعد احتجاز المبالغ اللازمة لتكوين الاحتياطي القانوني أي بعد تدعيم المركز المالي للجمعية أولاً . ثم ترك القانون لكل جمعية حرية تحديد نسبة الفائدة في نظامها الداخلي بشرط ألا تزيد هذه النسبة علي ٦ ٪ من القيمة الاسمية لأسهم رأس المال (٢) وألا تتجاوز قيمة الفائدة المقررة ٢٠ ٪ من صافي الربح ، أي أن المشرع حدد الحد الأعلى للفائدة علي رأس المال بنسبة ٦ ٪ من القيمة الاسمية للأسهم وأن زادت قيمة الفائدة المحتسبة علي هذا الأساس عن ٢٠ ٪ من صافي الربح تحتم الاكتفاء بصرف مبلغ يساوي ٢٠ ٪ من صافي الربح ، ولو أن مثل هذا الاجراء سيؤدي إلي صرف نسبة تقل عن ٦ ٪

٢ - مادة (١) - ج - من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ .

من القيمة الاسمية للأسهم كما وضع المشرع شروطاً تتبع عند صرف الفوائد على رأس المال نذكرها فيما يلي :

- ١ - لا توزع فوائد على الأسهم التي لم تؤد قيمتها بالكامل .
- ٢ - لا توزع فوائد الأسهم إلا على الأسهم التي مضى على إصدارها سنة كاملة ، وتحتسب فائدة نصف سنة للأسهم التي مضى على إصدارها ٦ أشهر على الأقل قبل انتهاء السنة المالية .
- ٣ - لا يجوز توزيع أية فائدة عن الأسهم في الجمعيات التعاونية الزراعية .
- ٤ - الأسهم المتنازل عنها تستحق فائدة عن سنة كاملة إذا كانت قد أصدرت قبل بداية السنة المالية الجارية وذلك بنقض النظر عن تاريخ التنازل وفي هذه الحالة يحصل المتنازل اليه على الفائدة لأنه الشخص الذي يمتلك الأسهم .

مثال :

كان رأس المال في إحدى الجمعيات التعاونية يتكون من ١٠٠٠,٠٠٠ سهم قيمة كل منها جنيه واحد مسددة بالكامل - وكانت الأسهم جميعها قد أصدرت منذ سنة أو أكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية ، وكان معدل الفائدة المقررة في نظام الجمعية ٤٪ من القيمة الاسمية للأسهم كما كان صافي الربح عن السنة المالية ٨٠٠٠ جنيه .

المطلوب : احتساب قيمة الفائدة الواجب أن يتضمنها مشروع حساب توزيع الأرباح للجمعية عن السنة المالية المذكورة واحتساب نصيب كل سهم من هذه الفائدة .

الحل

إذا تم حساب الفوائد على أساس نسبة ٤٪ فتتكون المبلغ المحتقة

كفوائد على الأسهم = $1000,000 \times \frac{4}{100} = 40,000$ جنيه وهذا المبلغ يزيد على

٢٠٪ من صافي الربح ولذلك يكفي بهذه النسبة الأخيرة .

$$\text{فتكون فائدة الأسهم} = \frac{20 \times 8000}{100} = 1600 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب كل سهم من الفائدة} = \frac{1600}{100,000} = 1,6 \text{ قرشاً}$$

النسبة المئوية للفائدة عن كل سهم

$$= \frac{1,6 \times 100}{100} = 1,6 \% \text{ من القيمة الاسمية}$$

ويجب ملاحظة أن صافي الربح الذي يحتسب عليه نسبة ٢٠٪ هو صافي الربح قبل احتجاز المبالغ اللازمة لتكوين الاحتياطي القانوني .

ثالثاً مكافآت أعضاء مجلس الإدارة :

ترك المشرع للجمعية العمومية حق تقدير مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة ، وذلك تشجيعاً لهم على حسن الإدارة ، على ألا يزيد مجموع المكافآت عن ١٠٪ من صافي الربح ^(٣) ، وبذلك وضع حداً أعلي لهذه المكافآت ، ويقصد بصافي الربح في هذا المجال المبلغ الذي يمثل صافي الربح قبل احتجاز المبالغ اللازمة لتكوين الاحتياطي القانوني وفائدة رأس المال ، وعلى هذا فإن أعضاء مجلس الإدارة في الجمعية التعاونية يحصلون على مكافآت بنسبة تزيد عن النسبة المقررة لأعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة .

^٣ - مادة ٣٠ من قانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٦ .

وفي حالة الجمعيات التي تقوم بتأدية خدمات لا يتحقق عنها أرباح فإنه يتحدد لأعضاء مجلس الإدارة أجورا محددة تحددها الجمعية العمومية للجمعية وفيما يتعلق بممثل المؤسسة التعاونية العامة التي نشأت طبقا للقانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ والذي يعين هذا الممثل في مجلس إدارة كل جمعية تساهم المؤسسة في رأس مالها كله او جزء منه ، أو تقوم بإقراض الجمعية ، فإن لهذا الممثل نصيب في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتؤول للمؤسسة المكافأة التي قد تمنح لأعضاء مجلس الإدارة الممثلين للمؤسسة .

رابعاً المبالغ المخصصة لتحسين شئون المنطقة :

نص القانون في المادة ٣٩ علي أن يخصص جزء من الأرباح ينص عليه نظام الجمعية لتحسين شئون المنطقة القائمة فيها من الناحيتين المادية والاجتماعية بحيث لا تقل عن ١٠٪ من الفائض^(٤) ، ويقصد بالفائض صافي الربح قبل احتجاز مبالغ لتكوين الاحتياطي القانوني وفائدة الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة ، ولم يحدد القانون حداً أعلى للنسبة الواجب احتسابها لتحسين شئون المنطقة بل ترك هذا الأمر لكل جمعية تقرر في نظامها الداخلي واكتفي بتحديد الحد الأدنى وهو ١٠٪ .

وبالإضافة إلى المبالغ المخصصة كتوزيعات من الأرباح لتحسين شئون المنطقة فإن المشرع قد أشار إلى مصدرين آخرين للانفاق علي هذا الغرض هما :

١ - في حالة الاجتماع الثاني للجمعية العمومية والذي يجب أن يحضره عدد من الأعضاء بحيث لا يقل عن خمسة فإنه في حالة عدم حضور هذا العدد ، تضاف فوائد الأسهم والعائد لهذه السنة علي المعونة الاجتماعية المخصصة لتحسين شئون المنطقة ويعتبر هذا الإجراء عقاباً للأعضاء .

٢ - في حالة الجمعيات التي تباشر نفس النوع من العمليات مع الأعضاء وغير الأعضاء فإن العائد الذي يحتجز من الأرباح ويوزع على الأعضاء لا يوزع على غير الأعضاء بل يخصص لتحسين شئون المنطقة .

خامساً العائد :

نص قانون التعاون على أن يوزع الربح الباقي بعد احتجاز المبالغ اللازمة لتكون الاحتياطي القانوني وفائدة الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتحسين شئون المنطقة على الأعضاء باعتبارها عائداً كل بنسبة تعامله مع الجمعية .

والعائد الذي يحصل عليه كل عضو يمثل الزيادة في الأرباح الصافية والناجمة من بيع السلع والخدمات للأعضاء وغير الأعضاء بسعر السوق فنتحقق الأرباح الكبيرة التي يعاد توزيعها على الأعضاء في صورة عائد وتكون الجمعية بذلك قد حققت سياسة بيع السلع للأعضاء بسعر التكلفة ولكن بشكل غير مباشر .

ويوزع العائد على الأعضاء بدون خصم أي ضرائب لأنه لا يخرج على كونه رداً لبعض ما دفعه الأعضاء من ثمن مشترياتهم فوق ما كانت تحتاج إليه الجمعية من تغطية مصروفاتها .

ومن الواضح أنه يجب فصل الأرباح الناتجة من تعامل الجمعية مع غير الأعضاء حيث ترهل مثل هذه الأرباح إلى الحساب المخصص للمبالغ المتعلقة بتحسين شئون المنطقة كما سبق أن ذكرنا .

وهناك سياسات متعددة تتبعها الجمعيات التعاونية عند احتساب وتوزيع العائد الخاص بكل عضو - سواء كان في شكل نقدي أو في شكل سلع وخدمات نذكرها فيما يلي :

١ - العائد الكبير :

وتعتمد هذه السياسة علي توزيع قدر كبير من العائد علي الأعضاء ولا يتحقق ذلك إلا بزيادة أسعار السلع والخدمات التي تقدم للأعضاء وهذا يتناقض مع مبادئ التعاون ، كما أن توزيع مبالغ كبيرة علي الأعضاء يؤدي إلي اختلال السيولة وقد تلجأ إلي الاقتراض لتوفير المبالغ اللازمة لتوزيعها كعائد .

٢ - العائد الصغير :

وتنشأ نتيجة اتباع الجمعية سياسة بيع السلع والخدمات بأسعار تقل عن السوق مما يترتب علي ذلك أرباح منخفضة واقتناع الأعضاء بعائد صغير ، وهذه السياسة لها عيوبها حيث تتعرض الجمعية للتنافس من جانب المؤسسات التجارية التي قد تباع بأسعار أقل من الجمعية مع ما يترتب عليه من خروج الجمعية من السوق ، كما أنه لا يوجد المفاضل القوي علي شراء العضو من الجمعية نظراً لضالة العائد .

٣ - العائد الثابت :

قد تلجأ الجمعية إلي اتباع سياسة من شأنها أن يوزع علي الأعضاء عائد بنسبة ثابتة (٢٪ مثلاً) من قيمة معاملاتهم معها وذلك في كل سنة مهما اختلفت قيمة الأرباح المحققة ، وبذلك يضمن الأعضاء الحصول علي نسبة ثابتة علي مر السنين ولا يتعرضون لتفاوت العائد من سنة لأخرى .

والسبيل إلي تطبيق سياسة العائد الثابت من الناحية المحاسبية أن يفتح " حساب احتياطي تسوية العائد " بالإضافة إلي حساب العائد نفسه ، والغرض من فتح الحساب الأول وهو ترحيل الأرباح الفائضة عن المبالغ الممثلة للنسبة الثابتة وذلك في السنوات التي تحقق فيها أرباح كبيرة ثم استخدام هذا الاحتياطي في السنوات التي تقل فيها الأرباح المحققة عن النسبة الثابتة بحيث يصرف المبلغ المنصرف للأعضاء علي أساس النسبة الثابتة .

ويتم معالجة ذلك في الدفاتر بطريقتين :

الطريقة الأولى :

ترحل الأرباح المتبقية بعد التوزيعات الأخرى إلى حساب العائد الذي يجعل دائناً وحساب التوزيع مديناً ، وعند صرف النسبة الثابتة يجعل حساب العائد مديناً وحساب البنك دائناً بقيمة المبلغ المنصرف وفي حالة زيادة الأرباح المحققة عن النسبة الثابتة سيظهر رصيد دائن لحساب العائد يرحد إلى حساب احتياطي تسوية العائد ، ويجعل حساب العائد مديناً وحساب الاحتياطي دائناً ، وبذلك يقلل حساب العائد ، ويظهر رصيد دائن لحساب الاحتياطي وبفرض انخفاض الأرباح السنة التالية فترحد قيمة العجز من حساب الاحتياطي إلى حساب العائد لتعويض هذا العجز . ويظهر حسابي احتياطي تسوية العائد وحساب العائد كالآتي :

ح/ العائد

٣٠٠٠	إلى ح/ احتياطي تسوية	١٠٠٠٠	من ح/ التوزيع
	العائد		
٧٠٠٠	إلى ح/ البنك		(الأرباح المتبقية للعائد)
١٠٠٠٠		١٠٠٠٠	
١٠٠٠٠	إلى ح/ البنك	٨٠٠٠	من ح/ التوزيع
			(الأرباح المتبقية للعائد)
		٢٠٠٠	من ح/ احتياطي تسوية العائد
١٠٠٠٠		١٠٠٠٠	

ح./ احتياطي تسوية العائد

من ح./ العائد	٣٠٠٠	الرصيد إلى ح./ العائد الرصيد	٣٠٠٠
	٣٠٠٠		٣٠٠٠
	٣٠٠٠		٢٠٠٠
	٣٠٠٠		١٠٠٠
الرصيد			٣٠٠٠

ويعاب علي هذه الطريقة أن تسوية العائد تتم داخل الدفاتر بدون أن تظهر واضحة للأعضاء .

الطريقة الثانية :

حيث تتم التسويات اللازمة للعائد عن طريق عمل تحويلات بين حسابي التوزيع واحتياطي تسوية العائد ويظهر في حساب العائد المبلغ المرحل فقط من حساب التوزيع لصرفه كعائد كل سنة محتسباً علي أساس النسبة الثابتة ويأخذ الظروف الموضحة في الطريقة الأولى وتظهر الحسابات كالاتي :

ح/ التوزيع عن السنة المالية المنتهية في ١٩٩٥/١٢/٣١

من ح/ الأرباح والخسائر (صافي الربح)	xxx	إلى ح/ احتياطي قانوني	xxx
		إلى ح/ فائدة رأس المال	xxx
		إلى ح/ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	xxx
		إلى ح/ معونة تحسين المنطقة	xxx
		إلى ح/ العائد	٧٠٠٠
		إلى ح/ احتياطي تسوية العائد	٣٠٠٠
	xxx		xxx
من ح/ الأرباح والخسائر (صافي الربح)	xxx	إلى ح/ احتياطي قانوني	xxx
		إلى ح/ فائدة رأس المال	xxx
	٣٠٠	إلى ح/ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	xxx
	.	إلى ح/ معونة تحسين شئون المنطقة	xxx
		إلى ح/ العائد	١٠٠٠٠
	xxx		xxx

وتفضل الطريقة الثانية بوجه عام في معالجة التسويات الخاصة بالعائد نظرا لأن كافة التسويات اللازمة إنما تظهر في حساب التوزيع الذي يعرض على الأعضاء في الجمعية العمومية .

رابعاً العائد علي الأقسام أو الفروع :

وقد تتبع سياسة من شأنها توزيع العائد بنسبة المعاملات التي تمت مع كل قسم من أقسام الجمعية أو مع كل نوع من فروعها وبذلك تتحقق العدالة في التوزيع أي أن إجمالي الربح يختلف من قسم لآخر ، إلا أن مثل هذه السياسة تتطلب توافر وجود جهاز محاسبي متكامل بحيث يمكن احتساب العائد الخاص بكل قسم أو كل فرع بطريقة سليمة بحيث يتم التوزيع علي أساس المعاملات التي تتم مع كل قسم في كل فرع .

العائد علي معاملات غير الأعضاء :

نص القانون علي أن يوزع باقي الربح في الجمعيات التعاونية وذلك بعد احتجاز المبالغ اللازمة لتكوين الاحتياطي القانوني وفائدة الأسهم ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة والمبالغ اللازمة لتحسين شئون المنطقة وعائد للأعضاء كل بنسبة تعامله مع الجمعية ، ويتمشي هذا الوضع بالنسبة للجمعيات التي تقتصر معاملاتها مع أعضائها فقط ، أما بالنسبة للجمعيات التي تباشر نفس النوع من العمليات مع الأعضاء وغير الأعضاء فلا يتضمن العائد الموزع علي الأعضاء شيئاً من الأرباح الناتجة عن تلك العمليات المبرمة مع غير الأعضاء وتخصص هذه الأرباح لتحسين شئون المنطقة القائمة فيها الجمعية وذلك وفقاً لما تقررره الجمعية العمومية ، وهنا نتساءل ما هو المبلغ الذي يمثل الأرباح التي تخصص لتحسين شئون المنطقة والتي تمثل الأرباح الناتجة عن العمليات التي تمت مع الغير .

هناك احتمالان في هذا الصدد :

الاحتمال الأول :

ويتمثل في اعتبار المقصود بربح معاملات الغير إنما يمثل نصيب هذه المعاملات في صافي الربح قبل إجراء أي توزيع للاحتياطي القانوني أو فائدة رأس المال أو غيرها .

الاحتمال الثاني :

ويتمثل في اعتبار المقصود بربح المعاملات مع الغير انما يمثل نصيب هذه المعاملات من باقي الربح أي بعد توزيع المبالغ الخاصة بالاحتياطي والفائدة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة والمعونة الاجتماعية لتحسين شئون المنطقة أي يقسم باقي الربح ، (الذي سيوزع كله كمائد علي الأعضاء اذا كانت الجمعية تقصر معاملاتها علي الأعضاء) بين العائد وتحسين شئون المنطقة وذلك بنسبة التعامل مع الأعضاء وغير الأعضاء ، وفي هذه الحالة توزع الأرباح الناتجة عن التعامل مع الأعضاء وغيرهم علي حد سواء علي البنود المختلفة التي نص عليها القانون .

مثال :

كان صافي الربح عن السنة المنتهية في ١٩٩٥/١٢/٣١ لجمعية تعاونية تتعامل مع الأعضاء والغير مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه وكانت المبيعات للأعضاء تقدر بمبلغ ٨٠,٠٠٠ جنيه والمبيعات للغير ٢٠,٠٠٠ جنيه وكانت قيمة رأس مال الأسهم والذي يستحق فائدة بنسبة ٦٪ يقدر بمبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه .

والمطلوب :

تصوير مشروع لحساب التوزيع لهذه الجمعية عن السنة المنتهية في ١٩٩٥/١٢/٣١ .

الحل طبقاً للاحتمال الأول :

١ - حصة شئون تحسين المنطقة من الأرباح الناتجة من التعامل مع الغير =

$$= \frac{2000 \times 10000}{100000} = 2000 \text{ جنيه}$$

-١٧٨-

الأرباح القابلة للتوزيع طبقا لأحكام القانون

$$= 10,000 - 2,000 = 8,000 \text{ جنيه}$$

٢ - تحسب النسبة الخاصة بالاحتياطي القانوني كالآتي :

$$= \frac{20 \times 8,000}{100} = 1600 \text{ جنيه}$$

$$٣ - \text{فائدة رأس المال} = \frac{20 \times 8,000}{100} = 1600 \text{ جنيه}$$

وهي تمثل الحد الأقصى للفائد علي رأس المال .

$$\text{مكافأة أعضاء مجلس الإدارة} = \frac{10 \times 8,000}{100} = 800 \text{ جنيه}$$

تخصيص ١٠٪ من صافي ربح لتحسين شئون المنطقة أي

$$= \frac{10 \times 8,000}{100} = 800 \text{ جنيه}$$

ويكون اجمالي المبلغ المرحل للمعونة الاجتماعية لتحسين شئون المنطقة هو

$$2,000 + 800 = 2800 \text{ جنيه}$$

٦ - يوزع مبلغ ٣٢٠٠ جنيه كمائد للأعضاء ويمثل الباقي من الأرباح المحقق

نتيجة لمعاملات الأعضاء فقط .

ويظهر حساب التوزيع طبقا للاحتتمال الأول كالآتي :

ح/ التوزيع عن السنة المالية المنتهية في ١٩٩٥/١٢/٣١

من ح/ الأرباح والخسائر (صافي الربح)	١٠٠٠٠	إلى ح/ احتياطي قانوني.	١٦٠٠
		إلى ح/ فائدة رأس المال	١٦٠٠
		إلى ح/ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٨٠٠
		إلى ح/ معونة اجتماعية لتحسين شئون المنطقة	٢٨٠٠
		إلى ح/ العائد	٣٢٠٠
	١٠٠٠٠		١٠٠٠٠

وبلاحظ علي الاحتمال السابق أن الأرباح التي طبقت عليها أحكام التوزيع هي الأرباح الناتجة عن تعامل الأعضاء مع الجمعية ، أما الأرباح الناتجة من التعامل مع الغير فقد رحلت جميعها إلي حساب معونة تحسين شئون المنطقة وهذا الاجراء يتعرض لنقد وعيوب كثيرة نذكرها فيما يلي :

(أ) أن المشرع حينما نص علي وجوب تخصيص مبالغ لتحسين شئون المنطقة لم يتعد تخصيص جزء كبير من الأرباح لهذا الغرض بحيث يتعرض المركز المالي للانهدام .

(ب) أن الأرباح الناتجة من معاملات الغير لم تساهم في تكوين الاحتياطي القانوني وغير ذلك من التوزيعات أي لم تساهم في تكوين العوامل التي تضافرت وعملت علي تحقيق هذه الأرباح .

(ج) أ، المشرع لم يقصد تقسيم الأرباح إلي قسمين أحدهما يخص الأعضاء ويحتسب علي أساس نسبة معاملاتهم والثاني يخص تحسين شئون المنطقة ويحتسب علي أساس انسبة معاملات غير الأعضاء وانما قصد في الحقيقة الا

يحصل الأعضاء علي عائد يشمل أرباحاً ثانية من تعامل الغير مع الجمعية ،
أي قصد المشرع أ، يقسم الربح الباقي بين المساهدين وتحسين شئون المنطقة
بنسبة معاملات الأعضاء ونسبهم وبذلك تحافظ علي قوة المركز
المالي للجمعية .

ولهذه الأسباب فإنه يفضل عدم اتباع الطريقة السابقة في توزيع أرباح
الجمعيات التعاونية وأن تتبع الطريقة الثانية بنسبة دائمة في توزيع الأرباح
ويظهر ذلك بتطبيق الاهتمال الثاني :
ملاحظات علي الحل :

١ - يحسب الاحتياطي القانوني كالآتي :

$$100,000 \times 20 = 20,000 \text{ جنيه وهو لم يصل ملكي رأس المال .}$$
$$100$$

٢ - يحتسب فائدة علي رأس المال بنسبة ٦٪ من رأس المال أو ٢٠٪ من
صافي الربح أيهما أقل = $100,000 \times 20 = 20,000$ جنيه

$$100$$

٣ - مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ١٠٪ من صافي الربح =

$$100,000 \times 10 = 10,000 \text{ جنيه}$$
$$100$$

٤ - المعونة الاجتماعية لتحسين شئون المنطقة ١٠٪ من صافي الربح =

$$100,000 \times 20 = 20,000 \text{ جنيه}$$
$$100$$

٥ - الباقي يعتبر عائد علي معاملات الأعضاء أما عائد معاملات غير الأعضاء
فيرحل إلي حساب المعونة الاجتماعية لتحسين شئون المنطقة ويكون الباقي
كالآتي :

$$\text{عائد للأعضاء} = \frac{٨٠ \times ٤٠٠٠}{١٠٠} = ٣٢٠٠ \text{ جنيه}$$

$$\text{معونه اجتماعية (لغير الأعضاء)} = \frac{٢٠ \times ٤٠٠٠}{١٠٠} = ٨٠٠ \text{ جنيه}$$

وبذلك يكون حساب المعونة الاجتماعية لتحسين شئون المنطقة كالآتي :

$$= ١٠٠٠ + ٨٠٠ = ١٨٠٠ \text{ جنيه}$$

ويظهر حساب التوزيع كالآتي :

ح/ التوزيع هن السنة المالية المنتهية في ١٩٩٥/١٢/٣١

٢٠٠٠	إلي ح/ احتياطي قانوني	١٠٠٠٠	من ح/ الأرباح والخسائر
٢٠٠٠	إلي ح/ فائدة رأس المال		(أرباح صافية)
١٠٠٠	إلي ح/ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		
١٨٠٠	إلي ح/ معونة اجتماعية لتحسين شئون المنطقة		
٣٢٠٠	إلي ح/ العائد		
١٠٠٠٠		١٠٠٠٠	

ولما كانت أحكام القوانين تنص علي تخصيص نسبة ٢٥٪ من الأرباح للعاملين فإنه امتداداً لذلك صدر قانون بسرطان هذه الأحكام علي الجمعيات التعاونية التابعة للمؤسسة العامة دون غيرها وفي هذه الحالة توزع نسبة فائدة رأس المال والعائد بين الأعضاء والعاملين علي أساس ٧٥:٢٥ أي أن مشاركة العاملين سوف تشمل المبالغ الموزعة علي الأعضاء فقط ، أما بالنسبة للمبالغ

المستحقة لتكوين الاحتياطي القانوني ولمكافأة مجلس الإدارة ولتحسين شؤون المنطقة تنقل كما هي دون أي تغيير .

توزيع الأرباح في الجمعيات التعاونية الزراعية :

يوزع صافي الربح المحقق من الأعمال الجارية خلال السنة المالية للجمعية التعاونية الزراعية على الترتيب الآتي (٥) :

أولاً : ٢٠ ٪ على الأقل لتكوين الاحتياطي القانوني وذلك بالإضافة إلي ما قد يضاف إليه ما تقرر الجمعية العمومية من مخصصات أو احتياطات أخرى وفقاً للنظام الداخلي ، ومتى بلغ الاحتياطي القانوني ثلاثة أمثال رأس المال خصصت نسبة الـ ٢٠ ٪ المذكورة للعائد المنصوص عليه في البند ثامناً من هذه المادة .

ثانياً : ١٠ ٪ على الأقل للخدمات العامة في منطقة عمل الجمعية وذلك بالتنسيق العام مع المجلس المحلي بالإضافة إلي ما يخصص لرصيد هذه الخدمات على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية .

ثالثاً : ٥ ٪ على الأقل للخدمات الاجتماعية والخيرية .

رابعاً : ٥ ٪ للتدريب التعاوني في منطقة عمل الجمعية أو داخل المحافظة التابعة لها .

خامساً : ٥ ٪ تودع في صندوق خاص ينشأ في الاتحاد التعاوني الزراعي لاستثماره وتوجيهه لرعاية العمال الزراعيين ، وينظم التصرف في حصيلة هذا الصندوق لائحة تصدر من مجلس إدارة الاتحاد بعد موافقة الوزير المختص .

سادساً : ما تقرره الجمعية العمومية من مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة علي ألا يزيد مجموع هذه المكافآت علي ١٠٪ في ضوء نشاط كل عضو بالاضافة إلي المكافآت الأخرى التي تقرر لهم نظير أعمال خاصة يكلفون بها .
سابعاً : يخصص لمكافأة العاملين بالجمعية ما لا يجاوز ١٠٪ من الفائض وتحدد هذه النسبة في النظام الداخلي لكل جمعية ويصدر بتوزيعها قرار من الجمعية العمومية بناء علي اقتراح مجلس الإدارة مع مراعاة ما يتحقق من زيادة في معدلات الإنتاج في ضوء القواعد الواردة في النظام الداخلي .
ثامناً : يوزع باقي الفائض علي أعضاء الجمعية باعتباره عائداً لكل منهم بنسبة تعامله مع الجمعية بحيث لا يقل عن ٣٥٪ من صافي الفائض (صافي الأرباح) .

ومع ذلك يجوز بقرار من الجمعية العمومية تخصيص ما لايزيد عن ثلث هذا العائد للمشروعات التي تقوم بها الجمعية أو التي تساهم فيها بمنطقة عملها ، وتعتبر هذه النسبة في حكم الوديعة .

ولا يجوز أن يتضمن العائد الموزع علي أعضاء الجمعية شيئا من الفائض الناتج من عمليات الجمعية مع غير الأعضاء ويخصص هذا الفائض للخدمات التي تقوم بها الجمعية في منطقة عملها وذلك وفقا لما تقرره الجمعية العمومية ، وإذا لحقت بالجمعية خسائر ترتب عليها عجز في الاحتياطي القانوني أو في رأس المال فلا يجوز توزيع أي عائد من صافي فائض السنوات التالية الا بعد تغطية العجز في رأس المال كاملاً وتغطية العجز في الاحتياطي المذكور .

علي ألا يجاوز ما يؤخذ لغرض تغطية العجز في الاحتياطي القانوني
٤٠٪ من فائض السنوات التالية وحتى يبلغ الاحتياطي القانوني ربع رأس المال
أو قيمة الاحتياطي الأصلي (أي قبل الإنخفاض بالخسائر) أيهما أقل .

مثال (١) :

كان رأس المال ١٦,٠٠٠ جنيه والاحتياطي القانوني ٣,٠٠٠ جنيه وقد
قررت الجمعية العمومية إضافة قيمة المخصصات والاحتياطيات الأخرى إلى
الاحتياطي القانوني وكانت قيمتها ٦٠٠ جنيه ، فإذا علمت أن صافي أرباح العام
بلغت ٦,٠٠٠ جنيه والخسائر المرحلة من العام السابق ٥,٠٠٠ جنيه (وكانت
القيمة الأصلية للاحتياطي قبل حدوث الخسائر في السنوات السابقة
٤٢٠٠ جنيه) .

الحل

الأرباح المتاحة للتوزيع = ٦,٠٠٠ - ٥,٠٠٠ = ١,٠٠٠ جنيه .
المبلغ المحتجز للاحتياطي القانوني = $\frac{٤٠ \times ١,٠٠٠}{١٠٠}$ = ٤٠٠ جنيه .

الاحتياطي القانوني في نهاية السنة :

٣,٠٠٠	=	رصيد الاحتياطي أو المدة
٦٠٠	=	مخصصات واحتياطيات
٣,٦٠٠		
٤٠٠	=	+ المبلغ المحتجز من الأرباح
٤,٠٠٠	=	رصيد الاحتياطي في آخر الفترة

وهو يعادل ربع رأس المال وهذه القيمة أقل من القيمة التي كان عليها الاحتياطي
قبل حدوث الخسائر طبقاً لما نص المشرع علي ذلك .

مثال (٢) :

عن اعداد مشروع توزيع الفائض في الجمعيات التعاونية الزراعية :
في ١٩٩٥/١٢/٣١ بلغ صافي الفائض للأعمال الجارية بأهدي الجمعيات
التعاونية الزراعية ١٥٠٠٠٠ جم ، فإذا علمت أن :

(أ) رأسمال الجمعية ٢٠٠٠٠٠ جم .

(ب) الاحتياطي القانوني للجمعية ٩٠٠٠٠ جم .

(حـ) الخسائر المرحلة من سنوات سابقة بلغت ٧٠٠٠٠ جم .

المطلوب :

أولاً : إجراء قيد تسوية الخسائر المرحلة بفرض أن النظام الأساسي للجمعية
يقضي بتسوية الخسائر المرحلة في الاحتياطي القانوني .
ثانياً : اعداد مشروع توزيع صافي الفائض عن سنة ١٩٩٥ .

(أولاً) قيد تسوية الخسائر المرحلة :

٧٠٠٠٠ من حـ / الاحتياطي القانوني

٧٠٠٠٠ إلى حـ / الخسائر المرحلة

(ثانياً) مشروع توزيع صافي الفائض :

الفائض		
يقترح توزيعه على النحو التالي :-		
٣٠٠٠٠		احتياطي قانوني (٢٠٪)
١٥٠٠٠		الخدمات العامة (١٠٪)
٧٥٠٠		الخدمات الاجتماعية والخيرية (٥٪)
٧٥٠٠		التدريب التعاوني (٥٪)
٧٥٠٠		صندوق رعاية العمال الزملاء (٥٪)
١٥٠٠٠		مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (١٠٪)
١٥٠٠٠		مكافأة العاملين (١٠٪)
٩٧٥٠٠		
٥٢٥٠٠		العائد على المعاملات

الفصل الخامس

قائمة المركز المالى فى الجمعيات التعاونية

تعد قائمة المركز المالى للجمعية التعاونية طبقاً للقواعد المحاسبية المتبعة فى المشروعات المختلفة. و تتضمن قائمة المركز المالى الأصول المختلفة أى أوجه الاستثمارات. و تتضمن كذلك مصادر الأموال أو الخصوم. و تتمثل مصادر الأموال فى الجمعيات التعاونية فى رأس المال و الاحتياطات و القروض و الودائع و المدخرات. و قد سبق دراسة هذه الموضوعات بالتفصيل فى الفصل الثانى من هذا الباب. و يظهر ضمن مصادر الأموال فى الجمعيات التعاونية بالإضافة إلى ذلك أرصدة الدائنين و أوراق الدفع، و المصروفات المستحقة و الإيرادات المحصلة مقدماً.

أما أوجه الاستثمار أو مجموعة الأصول فى الجمعيات التعاونية فهى من الطبيعى أن تختلف باختلاف طبيعة النشاط الذى تزاوله كل جمعية و تختلف باختلاف نوع الجمعية التعاونية ذاتها. فمثلاً فى الجمعيات التعاونية الزراعية فإن الأسمدة و البنور و المبيدات و المحاصيل الزراعية و السلف و القروض التى تمنح للأعضاء ما هى إلا مجموعة من الأصول المتداولة التى تظهر بقائمة المركز المالى. و مهما اختلف نوع الجمعية أو اختلفت طبيعة نشاطها فإن الأصول أو أوجه الاستثمار تقسم عموماً إلى مجموعة الأصول الثابتة و الأصول المتداولة. فمثلاً فى الجمعيات التعاونية الزراعية فإن الآلات و الأدوات الزراعية من جرارات و خلافا و المباني التى تستخدم كمخازن للمحاصيل و الأراضى الزراعية ما هى إلا أمثلة لمجموعة الأصول الثابتة التى تظهر فى قوائم المركز المالى لهذه الجمعيات.

مُتَسَال:

ظهرت أرصدة الحسابات التالية فى دفاتر إحدى الجمعيات التعاونية لأعمال النقل و التفريغ بالإسكندرية فى ١٢/٣١/١٩٩٥ على النحو التالى:

٢٠٠٠٠٠ رأس المال، ٢٩٠٠٠٠ سيارات (بالتكلفة)، ١٢٠٠٠ أثاث (بالتكلفة) ٢٧٠٠٠٠ احتياطي قانوني - ٣٤٠٠٠ احتياطي تسوية العائد - ١٣٥٠٠٠ قروض الأعضاء - ١٥٠٠٠٠ مبانى و إنشاءات - ٢٠٠٠٠ سندات حكومية - ٤٥٠٠٠ بنك القاهرة - ٣٠٠٠٠ خسائر مرحلة - ٢٥٠٠ نقدية بالصندوق - ١٥٠٠٠٠ صافى أرباح التشغيل - ٢٨٤٠٠ مدينون - ٣٥٠٠٠ دائنون مختلفون - ٢٤٠٠٠ مسونة تحسين شئون المنطقة - ١٠٠٠٠ اكتتابات فى أسهم لم تعتمد بعد من مجلس الإدارة، مخصص استهلاك (سيارات ١٨٠٠٠ - أثاث ٢٤٠٠ - مبانى إنشاءات ٨٥٠٠) - ١٧٠٠٠٠ آلات و معدات رفع - ١٠٠٠٠٠ ودائع و مخدرات - ٤٠٠٠٠ مخصص استهلاك آلات و معدات الرفع.

فإذا علمت أن:

- ١- تحتسب فائدة رأس المال بمعدل ٦%.
- ٢- يتكون رأس المال من أسهم قيمة كل منها جنيه واحد مدفوع بالكامل على النحو التالى:

١٠٠٠٠٠ سهم أصدرت قبل بدء السنة الجارية.

٦٠٠٠٠ سهم أصدرت فى بداية النصف الأول من السنة.

٤٠٠٠٠ سهم أصدر خلال النصف الثانى من السنة.

٣- يصرف عائد ثابت بمعدل ٣% على العمليات التى تتم مع الأعضاء. و قد

بلغ رقم الأعمال خلال السنة ٢٠٠٠٠ ، ٢٠٠٠ جنيه تمت كلها مع الأعضاء.

٤- توزيع الأرباح طبقا لأحكام القانون.

والمطلوب:

أولاً: إعداد حساب التوزيع عن السنة المنتهية في ١٩٩٥/١٢/٣١ متضمناً
اقتراحات مجلس الإدارة في التوزيع.
ثانياً: تصوير الميزانية في ١٩٩٥/١٢/٣١.

الحل

أولاً: تمهيد للحل:

(أ) حساب الاحتياطي القانوني:

تخصم الخسائر المرحلة من أرباح العام، و يكون الربح القابل للتوزيع هو:

$$١٥٠٠٠ - ٣٠٠٠٠ = ١٢٠٠٠٠ \text{ جنية.}$$

ويحسب الاحتياطي القانوني كالآتي:

$$٢٠$$

$$٢٤٠٠٠ = \frac{\quad}{١٠٠} \times ١٢٠٠٠٠$$

$$١٠٠$$

ولكن هذا المبلغ إذا أضيف إلى رصيد الاحتياطي أول السنة، يكون

الاحتياطي آخر الفترة كالآتي:

$$٢٧٠٠٠٠$$

رصيد أول الفترة

$$٢٤٠٠٠$$

يضاف نصيب من الأرباح

$$\underline{\underline{٢٩٤٠٠٠}}$$

و هذا المقدار لم يصل بعد إلى سئلي رأس المال و لذا يتم احتجاز مبلغ

٢٤٠٠٠ جنية من أرباح العام لتدعيم الاحتياطي القانوني.

(ب) الفائدة على رأس المال:

ت حسب بنسبة ٦% رأس المال أو ٢٠% من صافي الربح أيهما أقل.

و يجب ملاحظة أنه لا تحسب فائدة للأسهم التي تم الاكتتاب فيها في فترة أقل

من ستة شهور على انتهاء السنة المالية كما لا تحسب فائدة للأسهم التي اكتسب فيها و لم تعتمد.

$$\text{الفائدة على الأسهم في حدود } 20\% \text{ من صافي الربح} = \frac{20}{100} \times 120,000 = 24,000 \text{ ج}$$

$$\text{الفائدة على الأسهم في حدود } 6\% \text{ من رأس المال} = \frac{6}{100} \times 1,000,000 = 6,000 \text{ ج}$$

$$\text{ج } 36,000 = \frac{6}{100} \times 600,000$$

$$\text{ج } 96,000$$

و الفائدة في حدود 6% من رأس المال أقل من الفائدة التي تحسب على أسماء 20% من صافي الربح.

(ج) مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بواقع 10% من صافي الربح =

$$120,000 \times \frac{10}{100} = 12,000 \text{ جنيه}$$

(د) تحسب نسبة بواقع 10% كمعونة لتحسين شئون المنطقة =

$$120,000 \times \frac{10}{100} = 12,000 \text{ جنيه}$$

و يصبح رصيد حساب معونة تحسين شئون المنطقة في آخر السنة كالآتي:

$$= 24,000 + 12,000 = 36,000 \text{ جنيه}$$

(هـ) تحسب نسبة ثابتة بمعدل 3% كعائد على معاملات الأعضاء =

$$2,000,000 \times \frac{3}{100} = 60,000 \text{ جنيه}$$

و يتم حساب ما يتبقى لاحتياطي تسوية العائد كالآتي:

أرباح العام بعد خصم الخسائر المرحلة ١٢٠٠٠
يطرح منها

٢٤٠٠٠ احتياطي قانوني

٩٦٠٠ فائدة على رأس المال بواقع ٦%

١٢٠٠٠ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بواقع ١٠%

١٢٠٠٠ معونة لتحسين شئون المنطقة

٥٧٦٠٠

الباقى

٦٢٤٠٠

نسبة ٣% عائد ثابت على معاملات الأعضاء

٦٠٠٠٠

الباقى و يرحل إلى حساب احتياطي تسوية العائد و يصبح

٢٤٠٠

حساب احتياطي تسوية العائد كالآتي:

رصيد أول المدة

٣٤٠٠٠

+ الفائض من الأرباح

٢٤٠٠

و يظهر ضمن مجموعة الخصوم بالميزانية

٣٦٤٠٠

و في ضوء الملاحظات السابقة يظهر حساب التوزيع كالاتي:

حـ/ التوزيع عن السنة المالية المنتهية في ١٩٩٥/١٢/٣١

١٥٠٠٠٠ من حـ/ الأرباح والخسائر

٣٠٠٠٠ إلى حـ/ خسائر مرحلة

٢٤٠٠٠ إلى حـ/ احتياطي قانوني

٩٦٠٠ إلى حـ/ فائدة رأس المال بواقع ٦%

١٢٠٠٠ إلى حـ/ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

بواقع ١٠%

١٢٠٠٠ إلى حـ/ معونة تحسين شئون المنطقة

بواقع ١٠%

٦٠٠٠٠ إلى حـ/ العائد

٢٤٠٠٠ إلى حـ/ احتياطي تسوية العائد

١٥٠٠٠٠

١٥٠٠٠٠

قائمة المركز المالي عن السنة المنتهية في ١٢/٣١/١٩٩٥

جنيه	مخصص	تكلفة	جنيه	جنيه	
استهلاك	أصول ثابتة				
١٤١٥٠٠	٨٥٠٠	١٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	رأس المال
٢٧٢٠٠٠	١٨٠٠٠	٢٩٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	اكتسابات لم تعتمد
١٢٠٠٠	١٠٠٠٠	١٧٠٠٠			
٩٦٠٠	٢٤٠٠	١٢٠٠٠			احتياطي
٥٥٢١٠٠		مجموع الأصول الثابتة			احتياطي قانوني
					٢٧٠٠٠
					احتياطي تسوية المائد
					٣٤٠٠٠
					احتياطي
					٢٤٠٠٠
					فائدة سهم
					٩٦٠٠
					مكافأة الإدارة
					١٢٠٠٠
					مؤنة تحسين المنطقة
					١٢٠٠٠
					عقد معاملات الأعضاء
					٦٠٠٠٠
					احتياطي تسوية المائد
					٢٤٠٠٠
					مجموع متداولة
					٢٥٠٠٠
					والنوع
					٢٤٠٠٠
					مؤنة تحسين المنطقة
					٢٤٠٠٠
					٥٩٠٠٠
					٧٨٤٠٠٠

* أعدت هذه الميزانية قبل توزيع الفائض.

تـمـارـين

(١)

• فى ١٥/٣/٩٣ اتفق بعض العاملين فى إحدى المؤسسات التجارية الكبرى على تأسيس جمعية تعاونية محلية برأسمال قدره ٤٠٠٠٠ جم ممثل فى ٤٠٠٠٠ سهم قيمة اسمية ١ جم.

• وفى أول إبريل ٩٣ تم الاكتتاب فى كل الأسهم بمعرفة المؤسسين الذين دفعوا نصف القيمة و أودعت البنك على أن يقوموا بدفع الباقي فى مدة أقصاها شهر.

• وفى أول مايو ٩٣ تم تكوين الجمعية بعد أن سدد المؤسسون قيمة باقى الأسهم لخزينة الجمعية.

والمطلوب:

إجراء قيود اليومية اللازمة فى دفاتر الجمعية التعاونية مع تصوير حساب رأس المال، و حساب المكتتبين فى الأسهم.

(٢)

• فى أول يناير ١٩٩٤ انضم خمسون عضوا جديدا إلى الجمعية التعاونية للعاملين بإحدى الشركات، و قد اكتتب كل عضو منهم فى عشرين سهما من أسهم رأسمال الجمعية، و التى كانت القيمة الاسمية للسهم الواحد ١ جم. و قد قاموا بسداد ربع قيمة الأسهم.

• و فى إبريل ١٩٩٤ قام الأعضاء بسداد باقى قيمة الأسهم.

والمطلوب:

إثبات ما تقدم فى دفاتر الجمعية.

(٣)

• فى أول مارس ١٩٩٥ أصدر مجلس إدارة إحدى الجمعيات التعاونية قرارا بفصل أحد المساهمين الذى يمتلك من أسهم الجمعية ١٠٠٠ سهم القيمة الاسمية للسهم الواحد ١ جم.

• وفى ٩٥/٥/١٥ تم صرف صافى قيمة أسهم هذا المساهم و ذلك لزوال صفة العضوية عنه.

• وفى ٩٥/٧/١٥ قدم أحد الأعضاء طلبا بانسحابه من الجمعية، و كان هذا العضو يمتلك ٥٠٠ سهم وفى ٩٥/٨/١٠ تم صرف صافى قيمة أسهم هذا المساهم و ذلك لزوال صفة العضوية عنه.

فإذا علمت أن رأسمال هذه الجمعية يبلغ ٢٠٠٠٠ سهما، و إن الخسائر التى لحقت الجمعية من تاريخ انضمام هذين العضوين بلغت ٥٠٠٠ جنيه .

فالمطلوب:

(١) تحديد قيمة ما يصرف لكل مساهم.

(٢) إثبات ما تقدم فى دفاتر الجمعية.

(٤)

بلغت قيمة السلف النقدية التى صرفها أعضاء إحدى الجمعيات التعاونية الزراعية ١٠٠٠٠ جم و السلف العينية المنصرفة لهم ١٥٠٠٠ جم.

فإذا علمت أن الأعضاء سدوا قيمة هذه السلف فى مواعيدها فيما عدا عضوان بلغت سلفتهما النقدية ٦٠٠ جم و العينية ٤٠٠ جم، و أن السداد تم كما يلى:

الثالث فى خزينة الجمعية، و الثالث الثانى عن طريق صيارفة الأموال المقررة و الباقى تم خصفا من أثمان المحاصيل المسوقة تعاونيا.
والمطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم.

(٥)

فيما يلي أرصدة حسابات إحدى الجمعيات التعاونية الزراعية بمحافظة الجيزة
في ١٩٩٤/١٢/٣١:

أرصدة مدينة

٣٠٠٠ خزينة - ٦٤٣٠٠ بضاعة أمانة واردة - ٦٨٠٠ حساب جارى بنك
التمية و الائتمان - ٩٥٠٠ أوراق مالية - ٢٦٠٠ جارى الهيئات التعاونية -
١٨٦٠٠ سلف الأعضاء - ٥٦٥٠٠ آلات و معدات - ١٥٠٠٠٠ أراضي
ومباني - ١٠٠٠٠ أثاث - ٨٥٠ سلف عاملين - ٨٦٠٠ المصروفات الإدارية
- ٣٤٠٠ خسارة تشغيل آلات.

أرصدة دائنة

١٠٠٠٠ قروض بنك التمية و الائتمان الزراعي للجمعية بصفتها المعنوية - ٩٩
رأس المال - ٨٢٤٠٠ إيرادات مختلفة - ٢٤٨٠٠ احتياطي قانوني - ٤٥٦٠
خدمات اجتماعية - ٢٨٤٠ العائد - ٢٨٠ هيئة التأمينات الاجتماعية - ٢٦٤٢٠
قروض بنك التمية و الائتمان الزراعي للأعضاء - ٤٥٠٠ بنك التمية
و الائتمان الزراعي - ٩٩ بضاعة أمانة - ٣٦٦٠٠ مخصصات الإهلاك.

وعند الجرد في ١٩٩٤/١٢/٣١ اتضح ما يلي:

(أ) تستهلك المباني بمعدل ٢% علما بأن قيمة الأراضي ٥٠٠٠٠ جم، و الأثاث
بمعدل ٦% سنويا.

(ب) هناك مصروفات مستحقة عن السنة الحالية قدرها ٦٠٠ جم و إيرادات
مختلفة مستحقة قدرها ٢٠٠٠ جم.

و المطلوب:

(أولا) إعداد قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ١٩٩٤/١٢/٣١.

(ثانيا) إعداد مشروع توزيع الفائض المحقق عن سنة ٩٤.

(ثالثا) إعداد الميزانية في ١٩٩٤/١٢/٣١.

(٦)

• وفى ١٩٩٤/٨/١ قامت إحدى الجمعيات التعاونية الزراعية باستلام ٦٠٠ جوال سماد من مخازن بنك التنمية و الائتمان الزراعى بسعر الجوال ٢٥ جنيه كبضاعة أمانة طرفها.

• وفى ١٩٩٤/٨/١٥ استلمت الجمعية التعاونية الزراعية من خزانة البنك ٢٠٠٠٠ جنيه كسلفة نقدية لزراعة محصول مسين ٩٥/٩٤.

• وفى ١٩٩٤/٩/١ قامت الجمعية التعاونية الزراعية بتوزيع ١٠٠ جوال سماد، ٢٠٠٠٠ جنيه كسلف لزراعة المحصول لعام ٩٥/٩٤ بموجب إيسالآت صرف للأعضاء الموضحة أسماؤهم بعد:

الاسماء	السلف النقدية الممنوعة	سلف السماد	
		المبلغ	الاجولة
	جنيه	جنيه	جنيه
إبراهيم حماد	٤٠٠٠	٥٠٠	٢٠
محمد كمال	٢٠٠٠	٢٥٠	١٠
صالح سليم	٨٠٠٠	١٠٠٠	٤٠
حسن حسنى	٦٠٠٠	٧٥٠	٣٠

• وفى ١٩٩٥/٢/١ تم حساب عمولة تكاليف الائتمان عن هذا السلف بمعدل ٥ قروش عن الجنيه.

• وفى ١٩٩٥/٤/٢٥ قام الأعضاء المذكورون بسداد جزء من مديونياتهم بتوريد المبالغ التالية بخزينة الجمعية حسب ترتيب الأسماء عالياً:

٢٠٠٠ جم ، ١٢٠٠ جم ، ٤٨٠٠ جم ، ٣٦٠٠ جم.

• و فى أول يونيو ١٩٩٥ قام هؤلاء الأعضاء أيضا بسداد المبالغ التالية

لصراف الأموال الأميرية حسب ترتيب الأسماء أيضا:

١٠٠٠ جم ، ٥٠٠ جم ، ٣٠٠٠ جم ، ٥٠٠ جم.

• و فى ١٥ يوليو ١٩٩٥ قام هؤلاء الأعضاء بسداد المبالغ التالية لصراف

الأموال الأميرية بنفس ترتيب أسمائهم:

٥٠٠ جم ، ٣٠٠ جم ، ٥٠٠ جم ، ٥٠٠ جم.

فيذا علمت:

أ- معدل الخفض فى ائتمان البضائع ٥%.

ب- تحسب غرامات التأخير فى ٦ / ٣٠ من كل سنة على المبالغ الموردة بعد هذا التاريخ و بواقع ١% شهريا.

و المطلوب:

(أولا) إجراء قيود منح السلف.

(ثانيا) حساب عمولة تكاليف الائتمان و إجراء القيود بقيمتها.

(ثالثا) إجراء قيود سداد السلف.

(رابعا) حساب غرامة التأخير و إجراء القيود بقيمتها.

(٧) فيما يلي ميزان المراجعة لإحدى الجمعيات التعاونية في ١٢/٣١/١٩٩٥:

اسم الحساب	الأرصدة	
	مدينة	دائنة
الخزينة	٢٠٠٠	
حساب جارى بنك التنمية و الائتمان الزراعى	٦٨٥٠	
أوراق مالية	٣١٥٠	
جارى الهيئات التعاونية	٥٥٠٠	
آلات زراعية	١٦٠٠٠٠	
أثاث	٤٠٠٠	
سلف العاملين	١٥٠٠	
سلف الأعضاء	٩٠٠	
بضاعة الأمانة	٣٤٥٠٠	
المصروفات الإدارية	١٦٥٠٠	
قروض بنك التنمية و الائتمان الزراعى للأعضاء	١٦٠٠٠	
رأس المال	٨٤٠٠٠	
الاحتياطي القانونى	٥٥٠٠٠	
الإيرادات المختلفة	٦٦٨٠٠	
الخدمات الاجتماعية	٢١٠٠	
العائد	٤٨٠٠	
الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية	١٨٠٠	
بنك التنمية و الائتمان الزراعى بالجمعية بصفتها المعنوية	٦٥٠٠	
أرباح تشغيل الآلات	١٤٠٠٠	
مخصصات إهلاك الأصول الثابتة	١٦٠٠٠	
	٢٧٩٠٠٠	٢٧٩٠٠٠

فإذا علمت أنه عند الجرد في ٩٥/١٢/٣١ اتضح ما يلي:

١- تهلك الآلات بمعدل ١٠% و الأثاث بنسبة ٦%.

٢- المصروفات الإدارية المدفوعة مقدماً ٥٠٠ جم.

والمطلوب:

(أولاً) إجراء قيود التسويات الجردية.

(ثانياً) إعداد قائمة الدخل عن سنة ١٩٩٥.

(ثالثاً) إعداد مشروع توزيع الفائض عن السنة المنتهية في ٩٥/١٢/٣١.

(رابعاً) إعداد الميزانية في ٩٥/١٢/٣١.

الوحدة التدريبية الثانية
المحاسبة في النوادي

المحاسبة في النوادي

الأهداف التعليمية:

- (١) التعرف على القوانين و اللوائح المنظمة لتأسيس النوادي.
- (٢) الإلمام بعناصر إيرادات و مصروفات النادي.
- (٣) الإلمام بقواعد إعداد الحساب الختامي و الميزانية في النوادي.
- (٤) التعرف على المجموعة الدفترية الملائمة لأنشطة النوادي.

ينظم القانون ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ الأنشطة المالية والإدارية للنوادي من خلال مجموعة الأحكام التي تنظم إنشاء النادي و إدارته و تسجيل أعضائها و قواعد تسجيل الإيرادات و المصروفات و الهبات و التبرعات و الوصايا. هذا بالإضافة إلى أحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بعض أحكامه بالقانون ٥١ لسنة ١٩٧٨ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة.

(أولا) تأسيس النادي:

يصدر الأعضاء المؤسسون لائحة النظام الأساسي للنادي و تتضمن:-

- ١- اسم النادي و مقره.
- ٢- أسماء الأعضاء المؤسسين وألقابهم وجنسياتهم ومهنتهم ومحال إقامتهم.
- ٣- الأغراض التي أنشئ النادي من أجلها.
- ٤- شروط العضوية واشتراكات الأعضاء وطرق إسقاط عضويتهم.
- ٥- طريقة انتخاب أو تعيين مجلس الإدارة أو الهيئة التنفيذية التي تمثل النادي.
- ٦- اختصاصات مجلس الإدارة والهيئة التنفيذية والعضو المنتدب للإدارة أو المدير المعين.

- ٧- اختصاصات الجمعية العمومية والقواعد المتعلقة بسير العمل فيها.
 - ٨- موارد النادي وكيفية استغلالها أو التصرف فيها و مراقبة صبرفها.
 - ٩- القواعد المتعلقة بامساك الحسابات و وضع الحساب الختامي و الميزانية وإقرارهما.
 - ١٠- الإجراءات الواجب اتخاذها لتعديل لائحة النظام الأساسي أو لحل النادي.
 - ١١- الوجوه التي تنفق فيها أموال النادي في حالة حله.
- و لا يجوز نقل النادي من مكان إلى آخر إلا بعد إبلاغ مديرية الشباب و الرياضة بكتاب موصى عليه قبل النقل بثلاثين يوماً على الأقل.

(ثانياً) إدارة النادي:

يدير النادي مجلس إدارة منتخب من بين أعضائه، و يكون مسئولاً أمامهم عن تصرفاته المالية والإدارية، كما يتم انتخاب رئيس للمجلس من بين أعضاء النادي يكون مسئولاً عن تنفيذ أحكام القانون و تبليغ مديرية الشباب و الرياضة بهذا الاختيار.

و يجوز للمجلس أن يعين مديراً مسئولاً من غير أعضائه.

(ثالثاً) سجل الأعضاء:

يعد لكل نادي سجل مختوم بخاتم مديرية الشباب والرياضة على كل صفحة من صفحاته، يقيد فيه أسماء الأعضاء و محال إقامتهم و تاريخ التحاقهم بعضوية النادي و قيمة الاشتراك و تاريخ سداد الاشتراكات و أرقام الإيصالات المثبتة لذلك. و يجب أن يكون لكل عضو مشترك صورة فوتوغرافية محفوظة في إدارة النادي ، و يحرم القانون من عضوية الأندية الأشخاص الذين حكم عليهم بعقوبات لجرائم مخلة بالشرف، و الأشخاص الذين كانوا يديرون محال

عمومية و حكم عليهم بإغلاقها لأسباب العمل بالآداب العامة إذا لم يعض على
انقضاء العقوبة المحكوم بها خمس سنوات.

(رابعاً) سجلات الإيرادات و المصروفات:

يكون لكل ناد سجلات مختومة بخاتم مديرية الشباب و الرياضة على
كل صفحة من صفحاتها ليد إيراداته و مصروفاته.

(خامساً) الوصايا و الهبات و التبرعات :

يجوز للنادى بموافقة وزارة الشؤون الاجتماعية قبول الوصايا و الهبات
و التبرعات بشرط أن تكون خاضعة بقيد تنافى الأغراض التى أنشئ النادى من
أجلها.

و لوزارة الشؤون الاجتماعية حق الإشراف الدالى على هذه الأندية
لتنسب من أن أموالها تصرف فى الأغراض التى أنشئت من أجلها.

الإجراءات المحاسبية

تحدد للأندية أغراض تحققها، و يستدعى ذلك بطبيعة الحال أن تكون
لها إيرادات تقرر السلطات المختصة إنفاقها على أحسن وجه، و يتعين فى شتات
كل سنة أن يتقدم مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة بالحساب الختامى
و الميزانية لمناقشتها و إقرارهما. و هذا يستوجب أن تسجل الإيرادات
و المصروفات فى سجلات خاصة تبوب فنياً بالشكل الذى يساعد على إعداد
الحساب الختامى و الميزانية.

و بناء عليه فإنه من المتعين على المحاسب من - بداية نشاط النادى -
أن يصمم النظام المحاسبى الملائم. فيحدد الدفاتر المالية اللازمة، كما يصعد
الحسابات التى يجب إمساكها أو استخدامها حتى يستطيع فى نهاية السنة المالية

أن يعد الحساب الختامي المطلوب متضمناً البيانات التفصيلية الضرورية التي تعطي صورة واضحة لنشاط النادي خلال السنة المنقضية.

و لا تقتصر مسئولية المحاسب على مجرد إثبات العمليات في الدفاتر ولكن يتعين عليه أيضاً أن يتأكد من أن العمليات تتمشى مع أحكام القانون و النظام الأساسي للنادي من جميع الوجوه. لذلك يتعين عليه من البداية أن يلم بتلك الأحكام.

و من الجدير بالذكر أن النوادي تتدرج تحت مسمى المنشآت الاجتماعية التي ليس من أهدافها تحقيق الربح لأعضائها. كذلك فهي حالة تصفية النادي، لا تؤول أمواله إلى الأعضاء.

الحساب الختامي في النوادي

من المعروف أن الحساب الختامي في المنشآت الصناعية و التجارية يتكون من عدة مراحل هي التشغيل و المتاجرة و الأرباح و الخسائر و التوزيع ، لأن هدفها الرئيسي هو تحقيق الربح و بالتالي فإنه من المتعين استخراج مقدار هذا الربح.

أما في المنشآت غير التجارية بصفة عامة، و في المنشآت الاجتماعية - مثل الجمعيات و الأندية - بصفة خاصة فالأمر يختلف لأنها كما سبق القول لا تسعى إلى تحقيق ربح لأعضائها وإنما هي تعمل على صرف الإيرادات التي تحققها على أغراضها المختلفة. و من ثم فإن الحساب الختامي يجب أن يسمى تسمية تتفق مع طبيعة نشاط المنشأة من جهة و مع طبيعة وظيفتها من جهة أخرى. و لقد أستخدم على تسميته " حساب الإيرادات و المصروفات " Income & Expenditure Account. و علاقة هذا الحساب بالحسابات المختلفة المكونة لعناصر الإيرادات و المصروفات لا تختلف عن علاقة

الحساب الختامى فى المنشآت التجارية و الصناعية بالحسابات المختلفة المكونة لعناصره.

و حساب الإيرادات و المصروفات، مثله مثل حساب المتاجرة و الأرباح و الخسائر، يعد عن فترة مالية هى عادة سنة . و يتضمن هذا الحساب ما يخص هذه الفترة المالية من إيرادات، و من مصروفات طبقاً للقواعد المحاسبية المتبعة فى المنشآت التجارية. فليست العبرة بالمحصل فعلاً من الإيرادات أو المدفوع فعلاً من المصروفات و لكن العبرة فيما يتعلق بالسنة من إيرادات " الإيراد المحاسبى " الصحيح سواء قبض أو لم يكن قد قبض بعد و مع طرح ما يكون قد قبض مقدماً من إيرادات سنة تالية.

كذلك يفرق محاسبياً بين المصروفات الإيرادية و الرأسمالية فلا يحمل حساب الإيرادات و المصروفات من المصروفات الرأسمالية كالأثاث و السيارات و نحوها من الموجودات الثابتة إلا باستهلاكها مقداراً وفقاً للمبادئ المحاسبية و النسب المتعارف عليها.

و حساب الإيرادات و المصروفات حساب ختامى يفتح نتيجة قيد فى اليومية تنقل به القيم المحاسبية للإيرادات أو المصروفات من حساباتها الفرعية الخاصة، إلى ذلك الحساب الختامى، و بذلك تنقل تلك الحسابات الفرعية أو يتبقى لها أرصدة مدينة أو دائنة ممثلة المقدمات و المستحقات إن وجدت. و هذه الأرصدة تظهر بدورها فى الميزانية، و نحن فى هذا أيضاً لا تأتى بجديد لأن هذه المبادئ قد سبق تطبيقها فى المنشآت التجارية عند تصوير حساب المتاجرة و الأرباح و الخسائر و الميزانية فى آخر السنة المالية.

و نتيجة حساب الإيرادات و المصروفات بعد أن ترحل إليه مجموع عناصره وفقاً للمبادئ المحاسبية كما قدمنا تكون واحدة من ثلاث هى :-

(١) أن يكون مجموع الإيرادات المحاسبية مساوياً لمجموع المصروفات المحاسبية أى تكون النتيجة صفراً، و هذه نتيجة يندر وجودها عملياً.

(ب) أن يزيد مجموع الإيرادات المحاسبية على مجموع المصروفات المحاسبية أى تكون النتيجة فائضا. و هذه الزيادة تعتبر فى أول السنة كرأس مال للنساذى كما تعتبر فى السنوات التالية زيادة لرأس المال. و يفتح لهذه الزيادة حساب يسمى " حساب رأس المال ". غير أنه يعترض على هذه التسمية بأنها من خصائص المنشآت التجارية الرأسمالية و من ثم يفضل عليها تسمية الحساب " حساب احتياطى رأس المال ". و نحن نفضل التسمية الأخيرة.

(ج) أن يزيد مجموع المصروفات المحاسبية على مجموع الإيرادات المحاسبية فإن حدث هذا فى أول سنة رحل الرصيد إلى حساب باسم " حساب نقص الإيرادات، على المصروفات Deficit " و يظهر فى الميزانية مع الأرصدة المدينة، أما إن حدث هذا فى سنة تالية كان قد تجمع فيها رأس مال من سنوات سابقة رحل ذلك العجز إلى حساب رأس المال أو مرادفه وبذلك يقل رصيد متجمع الزيادة بمقدار ذلك العجز.

حساب المقبوضات و المدفوعات

تتم العمليات فى المنشآت الاجتماعية غالبا فى صورة نقدية، و يدخل فى تعبيرنا عن العمليات النقدية ما يتم بواسطة البنك. و هذه العمليات تثبت فى يومية الناذى بترتيب تواريخ حدوثها و ترحل إلى حساباتها الخاصة فى الأستاذ و بذلك يعرف كل نوع منها- إيرادا أو مصروفا- فى أى تاريخ.

و بسبب هذه الأهمية الملحوظة للعمليات النقدية قد يرى تصوير ملخص ختامى لها فى نهاية الفترة المالية باسم حساب " المقبوضات أو المدفوعات Receipts & Payments Account و يتضمن هذا الملخص فى الجانب المدين رصيد النقدية المنقول من السنة السابقة و جملة المتحصل فعلا من كل نوع من أنواع الإيراد سواء أكان خاصا بالفترة الحالية أو تسديدا لمستحقات منقولة من الفترة السابقة أو مقبوضات مقدمة خاصة بالفترة التالية . و يتضمن

فى الجانب الدائن جملة المدفوع فعلاً عن كل نوع من أنواع الصيرفة سواء
أكان الصرف إيرادياً أو رأسمالياً و سواء أكان المبلغ المدفوع خاصاً بالفترة
الحالية أو تسديد لمصروف مستحق من الفترة السابقة أو مدفوعات مقدمة
خاصة بالفترة التالية. و يبدو مما تقدم أن رصيد هذا الملخص لابد و أن يساوى
رصيدى حسابى البنك و الصندوق الموجودين فى دفتر الأستاذ و فيحصى
مثال لهذا الملخص.

حساب المقبوضات و المدفوعات

عن السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر

المدفوعات		المقبوضات	
الإيجار (٣٠ شهر)	٤٠٠٠٠٠	رصيد منقول فى ١/١:	
مياه و إنارة	٢٠٠٠٠٠	الخزينة ٢٥٠٠٠	
مهايا و مكافآت	٣٠٠٠٠٠	البنك ٧٥٠٠٠	
أثاث جديد	١٠٠٠٠٠	-----	١٠٠٠٠٠
تكاليف حفلات	٨٠٠٠٠٠		
مصروفات متنوعة	١٠٠٠٠٠	رسوم العضوية	٨٠٠٠٠٠
رصيد النقية فى ١٢/٣١		اشتراكات	١٢٠٠٠٠٠
الخزينة ٢٠٠٠٠٠		تبرعات	٢٠٠٠٠٠
البنك ٤٠٠٠٠٠		إيراد حفلات	١٠٠٠٠٠
-----	٦٠٠٠٠٠	إيرادات متنوعة	١٠٠٠٠٠
	٢٥٠٠٠٠٠		٢٥٠٠٠٠٠

و يرسل رصيد النقية فى ١٢/٣١ إلى الميزانية

و يعتبر حساب المقبوضات و المدفوعات بمثابة ملخص بين حركة النقدية و رصيدها في بداية و نهاية الفترة، و هو ليس حسابا بالمعنى المحاسبي للحسابات، حيث لا تنقل فيه العناصر الظاهرة، كما أنه لا يظهر كطرف في القيد المزدوج الذي يتم إجراءه لتسجيل عمليات النادي .

ولزيادة التوضيح ، يمكن شرح المفهوم المحاسبي لبعض الحسابات فيما يلي:

(١) حساب رسم العضوية

مدین		دائن	
جنيه	إلى حساب الإيرادات والمصروفات	جنيه	من حساب الخزينة
١٠٠٠٠٠	١٢/٣١	١٠٠٠٠٠	خلال السنة
١٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠	

(٢) حساب الإيجار

مدین		دائن	
جنيه	إلى حساب الصندوق	جنيه	من حساب الإيرادات والمصروفات عن (١٢ شهرا)
٤٠٠٠٠٠	خلال السنة	٢٤٠٠٠٠	١٢/٣١
		١٦٠٠٠٠	١٢/٣١
٤٠٠٠٠٠		٤٠٠٠٠٠	رصيد مرحل عن (٨ شهور)

ليس لمخلص المقبوضات والمدفوعات إذا أهمية محاسبية ، ومسح كل فكثيراً ما تصوره النوادي ، بل وأكثر من هذا فإنه كثيراً ما يخلط بين ذلك المخلص وبين حساب الإيرادات والمصروفات لتشابه الأسماء ، وقد يشتد الخلط فيسمى ذلك المخلص باسم " حساب الإيرادات والمصروفات " . من أجل هذا يتعين تفهم طبيعة كل من الحسابين وتسميته باسمه الفني الصحيح . وسنركز فيما يلي أهم الفروق بين الحسابين منعاً لكل لبس :

حساب الإيرادات والمصروفات	حساب المقبوضات والإيرادات
تقل فيه المصروفات والإيرادات التي تخص الفترة باعتباره حساباً ختامياً	يعتبر بمثابة ملخص بين حركة النقدية ورصيدها أول وآخر المدة
تطبق عليه القواعد المحاسبية لقياس المصروفات والإيرادات الجارية التي تخص الفترة	تثبت فيه مجاميع المقبوضات والمدفوعات الفعلية سواء الجارية أو الرأسمالية وسواء تخص الفترة أو تزيد أو تقل
تظهر فيه امتلكات الأصول الثابتة	تظهر فيه المبالغ النقدية المدفوعة ثمناً لشراء الأصول الثابتة
لا علاقة له بالأرصدة النقدية ورصيده يمثل زيادة أو نقص الإيرادات على المصروفات	يبدأ برصيد النقدية المنقول من السنة الماضية وينتهي برصيد النقدية المرحل للسنة التالية

عناصر الإيرادات المحاسبية

سنتناول فيما يلي أهم عناصر الإيرادات في النوادي لتوضيح مراقبتها وتحصيلاتها : -

١ - رسم العضوية :

يقضي النظام الأساسي للأندية غالباً بأن يدفع العضو عند التحاقه مبلغاً معيناً بخلاف الاشتراك السنوي . ورسم العضوية لا يتكرر دفعه ، ويمكن أن يستمتع من حصيلته عدد الأعضاء الذين دفعوا فعلاً هذا الرسم . وبالرجوع إلى سجل الأعضاء يمكن معرفة عدد المشتركين فعلاً خلال السنة وبذلك يمكن اكتشاف الفرق إن وجد وأسبابه .

فإذا فرض أن مجلس الإدارة في ناد جديد قد قبل اشتراكات ١٠٠ عضو وأن رسم الانحاق ١٠٠٠٠ جنيه، فيبدو حساب رسم العضوية كما يلي :

حساب رسم العضوية				له	منه
خلال السنة	من حساب البنك	جنيه ١٠٠٠٠٠	ختام السنة	إلى حساب الإيرادات والمصروفات	جنيه ١٠٠٠٠٠
		١٠٠٠٠٠			١٠٠٠٠٠

٢ - الاشتراكات :

للأعضاء سجل خاص كما سبق أن بينا ومما يتضمنه تاريخ التحاق العضو بقيمة الاشتراك وتاريخ أداء الاشتراكات وأرقام الإيصالات المثبتة للأداء .

وهكذا يمكن حصر المشتركين ومجموع ما دفعوه ومجموع المستحق قبل المتخلفين مع مراعاة ما قد يكون هناك من خلاف في مقدار الاشتراك للفئات المختلفة للمشاركين (الزوجة - الأولاد تحت السن - صاحب العضوية الرئيسي) .

فإذا فرض تكلمة للمثال السابق أن الاشتراك السنوي ٣٠٠ جنيه يدفع علي قسطين وأن حركة الاشتراكات وتحصيلاتها كانت كما يلي :

(أ) اشترك ١٠٠ عضو من أول السنة وقد دفع ٨٠ عضواً القسطين بينما تخلف ٢٠ عضواً عن دفع القسط الثاني .

(ب) اشترك ٣٠٠ عضو من أول النصف الثاني من السنة ودفعوا جميعاً الاشتراكات المستحقة واتضح أن ٥٠ عضواً منهم قد سدوا اشتراك سنة كاملة تنتهي في النصف الأول من السنة التالية .

فيكون تحليل الاشتراكات عن هذه السنة كما يلي :

جملة المستحق للسنة		جملة المقبوض	جملة المدفوع مقدماً	جملة المتأخرات
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
عن ١٠٠ عضو	٣٠٠٠٠	٢٤٠٠٠	-	٦٠٠٠
عن ٣٠٠ عضو	٤٥٠٠٠	٥٢٥٠٠	٧٥٠٠	-
عن ٤٠٠ عضو	٧٥٠٠٠	٧٦٥٠٠	٧٥٠٠	٦٠٠٠

ويتضح من هذا التحليل أن جملة المقبوض عن الاشتراكات ٧٦٥٠٠ جنيهاً وهذا الرقم هو ما يظهر في "حساب المقبوضات والمدفوعات" إلا أن نصيب السنة المالية من الاشتراكات هو ٧٥٠٠٠ جنيته فقط وهو ما يقل في "حساب الإيرادات والمصروفات" أما الفرق وقدره ١٥٠٠ جنيهاً فهو الفرق بين المبلغ المدفوع مقدماً وهو ٧٥٠٠ جنيهاً والمبلغ المتأخر قبل الأعضاء وقدره ٦٠٠٠ جنيته (٦٠٠٠ - ٧٥٠٠ = ١٥٠٠) ويبعد حساب الاشتراكات كما يلي :

منه	حساب الاشتراكات	له
جنيه	جنيه	جنيه
٧٥٠٠٠	إلى حساب الإيرادات والمصروفات	٢٤٠٠٠ من حساب البنك
	٣٠٠٠٠ = ١٠٠ × ٣٠٠	٥٢٥٠٠ من حساب البنك
	٤٥٠٠٠ = ٣٥٠ × ١٥٠	
	<u>٧٥٠٠٠</u>	
١٥٠٠	رصيد مرحل (١)	٧٦٥٠٠
٦٠٠٠	رصيد منقول (المستحق)	٧٥٠٠
		أول يناير

وفي الميزانية يظهر بين الأرصدة الدائنة رصيد حساب الاشتراكات وقدره ١٥٠٠ جنيه غير أنه زيادة في الإيضاح قد يفصل في الخانة الجزئية كما يلي :

الخصوم

جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
الاشتراكات :			
مدفوع مقدما	٧٥٠٠		
مستحق	٦٠٠٠		
		١٥٠٠	

وعند فتح الدفاتر في أول السنة ليس هناك ما يمنع زيادة في الإيضاح من أن يبدأ حساب الاشتراكات برصيدين يمثل أحدهما المبلغ المقدم والآخر المبلغ المستحق على النحو الظاهر في الحساب .

٣ - التبرعات :

إن رسم العضوية والاشتراكات قد يكونا أهم عناصر الإيراد في الأندية . وقد يكون التبرع مبلغا محددا يحصل مقابل إيصال من النادي فبذلك مصر مثلاً قد يدفع مبلغا سنويا ثابتا لنادي التجارة ، كما قد يأخذ التبرع شكلا أعم حيث قد يلجأ النادي إلى الأعضاء وبالذات رجال الأعمال منهم ليساهموا في تمكين النادي من تحقيق أغراضه ، ومن الأمثلة الأخيرة لهذا النوع من التبرعات العينية بتقديم مواد بناء أو تشطيبات لأحد قطاعات الأنشطة بالنادي . وينص القانون على ضرورة استئذان مديرية الشباب والرياضة سلفا قبل مطالبة الجمهور بالتبرع لصالح النادي وأنشطته .

الجمع مقابل إيصالات :

يقتضي الجمع مقابل إيصالات إعداد دفاتر إيصالات - أصل وصورة - مرقومة بأرقام متسلسلة تملأ للبارزين من الأعضاء والمهتمين بالنادي (ونقترح تسميتهم وسطاء التحصيل) ، والمفروض أن يتصل كل منهم بمن يصرف من الشخصيات والمنشآت ويعطي إيصالا في مقابل كل مبلغ يحصله ، والمفروض كذلك أن يورد ما يجمعه أولا فاولا لحساب النادي في البنك في مقابل إيصال منه . ويقتضي تنظيم هذه العملية إعداد سجل لحصر دفاتر الإيصالات وحركتها على النحو الآتي :

رقم مقابل	تاريخ التسليم	أرقام الدفاتر		المتسلم		المسترد			المتحصلات		ملاحظات
		من	إلى	الاسم	التوقيع	التاريخ	آخر رقم مستعمل	توقيع المستلم	المبلغ	إيصال البنك والتاريخ	

وكثيرا ما يحدث أن يعاد استعمال دفتر الإيصالات المسترد إذا كان لا يزال باقيا فيه عدد من الإيصالات ، وفي هذه الحالة يفضل أن يقيد في السجل برقم جديد كانه دفتر جديد يبدأ من أول رقم غير مستعمل .

الجمع في الصناديق :

عندما يكون للنادي نشاط عام ملحوظ ومعروف للجمهور يتطوع الشباب من الأعضاء وغيرهم بأن يساهموا في جمع التبرعات عن طريق أن يحمل كل منهم صندوقا مقلقا ويدعو باقي الأعضاء إلى دفع أي مبلغ مهما صغر ، وتنظيم هذه الناحية يقتضي أن تقوم لجنة بتوزيع الصناديق على المتطوعين (وسطاء التحصيل) بعد التأكد من إحكام إغلاقها ، ثم تتولى اللجنة نفسها فتح الصناديق وحصر ما فيها . ويعد لتسجيل كل هذا سجل خاص وفيما يلي مثال له :

مسجل مستندي التبرعات

ملاحظات	التوقعات		استرداد الصندوق			المتطوعون (وسطاء التصديق)				تاريخ التسليم	رقم سجل
	رئيس اللجنة	المتطوع	المبلغ	حالة الصندوق عند الاسترداد	التاريخ	الجهة التي تم تمويلها	الطراز	الصفة	الاسم		

ملاحظة:

نفترض أن أحد الأندية يختم صفته المالية في أول ديسمبر قد حصل على تصريح من مديرية الشباب والرياضة بجمع التبرعات من الأعضاء في الفترة بين أول مارس وآخر مايو ، ولأن تحليل النتائج قد تم في ٥ مايو عما تم لغاية ٣١ مايو و كان كما يلي:

الوسيلة	عدد	القيمة	نتيجة المحاسبة			ملاحظات
			المبلغ المحصل	تحت التحصيل	الجملة	
صناديق جمع دفاتر إيصالات	١٠٠	-	١٠٠٠	جنيه	جنيه	لم يورد أحد الأعضاء ما جمعه وقدره ٥٠٠ جنيه
	٥٠ دفترًا	-	١٠٥٠٠	٥٠٠	١١٠٠٠	
			١١٥٠٠	٥٠٠	١٢٠٠٠	

• وبفرض أن العضو الذي كان يحمل دفتر إيصالات ولم يورد ما جمعه وقدره ٥٠٠ جنيه في ٣١ مايو قد ورد للجمعية ٤٥٠ جنيه فقط فسي ١٠ يوليو واثبت أنه كان قد استخرج إيصالا بمبلغ ٥٠ جنيهها باسم عضو أبدي استعداده للتبرع بهذا المبلغ ولكنه عدل عن رأيه وأعاد الإيصال في سبتمبر.

وفيما يلي قيود اليومية لإثبات تلك العمليات :

دائن	مدين	جنيه	جنيه
١٥ يونيو	من حساب البنك	١١٥٠٠	
	إلى حساب التبرعات	١١٥٠٠	
	١٠٠٠ صفديق		
	١٠٥٠٠ إيصالات		
١٥ يونيو	ما حصل من عسمة التبرعات لغاية ٣١ مايو وأودع في البنك		٥٠٠
	من حساب التبرعات		
	إلى حساب التبرعات تحت التسوية	٥٠٠	
	مبلغ استخرجت عنه إيصالات من عهد السيد /		
	ولم يورد به الشهادة		
١٠ يوليو	من حساب البنك	٤٥٠	
	إلى حساب وسطاء التحصيل	٤٥٠	
	مجموع ما حصل - السيد / من عهده وأودع في البنك		٤٥٠
١٠ يوليو	من حساب التبرعات تحت التسوية		
	إلى حساب التبرعات	٤٥٠	
	ما حصله السيد / يعتبر تبرعا		
سبتمبر	من حساب التبرعات تحت التسوية		٥٠
	إلى حساب وسطاء التحصيل	٥٠	

-٢١٩-
حساب التبرعات

رقم	البيان	التاريخ	مجموع	إجماليات	صافي	البيان	التاريخ
١١٩٥٠	إلى ح/ الإيرادات والمصروفات	ختام السنة	١١٥٠٠ ٤٥٠	١٠٥٠٠ ٤٥٠	١٠٠٠	من ح/ البنك من ح/ التبرعات تحت التسوية	٦/١٥ ٧/١٠
١١٩٥٠			١١٩٥٠	١٠٩٥٠	١٠٠٠		

حساب التبرعات تحت التسوية

رقم	البيان	التاريخ	مجموع	إجماليات	البيان	التاريخ
٤٥٠	إلى ح/ التبرعات	٧/١٠	٥٠٠	٥٠٠	من ح/ وسطاء التحصيل	٦/١٥
٥٠	إلى ح/ وسطاء التحصيل	سبتمبر				
٥٠٠			٥٠٠	٥٠٠		

حساب وسطاء التحصيل

معمود	تفصيل	التاريخ	معمود	تفصيل	التاريخ
٥٠٠	إلى حـ /	٦/١٥	٤٥٠	من حـ / البنك	٧/١٠
	التبرعات تحت		٥٠	من حـ / التبرعات	سبتمبر
	التسوية			تحت التسوية	
٥٠٠			٥٠٠		

نلاحظ أننا لم نعتبر وسطاء التحصيل مدينين بأي شيء عند تسليم عهنتهم ، لأنهم لا يصبحون مدينون للنادي قانوناً إلا بما يتبد ، أنهم حصلوه فعلاً ولم يوردوه لها .

وفي ختام السنة ترسنا الحسابات ، فنرحل جملة التبرعات الفعلية إلى حساب الإيرادات والمصروفات ، لأنه ليست هناك حاجة إلى تفصيل عناصر هذه التبرعات في الحساب الختامي .

٤ - الإعانات :

الإعانات مبالغ تقررها جهات حكومية أو أهلية للجمعية لتعينها على أداء خدمة عامة معينة داخلية في أغراض الجمعية ، فالإعانة إذا نوع من التبرع مع فارق جوهري هو أنه من حالة التبرع لا يلزم النادي بصرف قيمته في ناحية محددة . وأن يودع مبلغ الإعانة في حساب خاص بالبنك وأن تثبت المصروفات التي تنفق منه في حسابات مستقلة يمكن أن يستخرج منها في نهاية السنة المالية حساب هذه الإعانة إيرادا وصرفا .

ومن جهة أخرى فإن الجهة الحكومية التي تدفع الإعانة تحرص على أن تدرجها سنويا في ميزانيتها ما دام تكليف النادي بأداء الخدمة المطلوبة مستمرا ، أما بالنسبة للتبرعات فالأمر يختلف . إذ قد تخلو ميزانية الجهة من هذا البند في سنة ما .

وتفرد الجمعية للإعانة أو الإعانات حسابا مستقلا عن حساب التبرعات يظهر رصيده مستقلا أيضا في الحساب الختامي . وذلك لأن طبيعة التبرعات تختلف عن طبيعة الإعانات كما قدمنا .

وإذا وصل مبلغ الإعانة إلى الجمعية في خلال السنة المالية فلا جديد هناك . إذ يجعل حساب البنك مدينا وحساب الإعانة دائنا ، ثم يقفل حساب الإعانة في آخر السنة في الحساب الختامي كما هو الحال بالنسبة للتبرعات . ولكن قد تنتهي السنة المالية للنادي قبل أن يصل مبلغ الإعانة ، ويكون النادي من جهته في خلال السنة قد استمر في تنفيذ أغراضها ومن بينها تلك التي تحصل من أجلها على الإعانة الحكومية ، فتصعب مهمة المحاسب ، فهل يثبت مبلغ الإعانة كإيراد مستحق ؟ أو لا يثبت إطلاقا خشية أن تكون الجهة الحكومية

قد عدلت عن الدفع لسبب أو لآخر خصوصاً إذا لم يكن هناك اتفاق كتابي يشترط الالتزام بالدفع ..

ونري أنه في غيبة شروط مكتوبة تتضمن التزام الجهة الحكومية بالدفع لا مناص من أن يقرر المحاسب رأيه في ضوء ما يصل إليه من بيانات ومعلومات في خلال الفترة التي تتم فيها مراجعة الحسابات وإعداد الحساب الختامي والميزانية ، فإذا وصل مبلغ الإعانة في خلال تلك الفترة - وهي حوالي ثلاثة شهور بعد نهاية السنة المالية - جعل مبلغ الإعانة إيرادا مستحقاً للسنة المنتهية فيجعل حساب الإعانات مديناً والحساب الختامي دائناً . أما إذا انتهت المراجعة وأعد الحساب الختامي قبل وصول مبلغ الإعانة أو أية معلومات رسمية عن قرب صرفها كان لابد من تجاهل مقدار هذه الإعانة فلا يظهر لها أثر في حسابات السنة المنتهية أو ميزانيتها . علي أنسه إذا فرض وحصل مقدار تلك الإعانة الخاص بالسنة السابقة في السنة التالية ، كان هذا سبباً في أن تكون نتائج الحسابات في كل من المستنيتين خاطئة ، ففي السنة السابقة تكون الإيرادات أقل من الرقم المحاسبي الصحيح مما يدعو إلى إنقاص فائض الإيرادات بمقدار ذلك مبلغ الإعانة الذي لم يحسب ، وفي السنة التالية يزيد مبلغ الإيرادات عن الرقم المحاسبي الصحيح مما يدعو إلى زيادة فائض هذه السنة . وظاهر أنه إذا سرنا في إثبات الإيرادات بصفة عامة علي الأساس النقدي بمعنى عدم إثبات أي مبلغ إلا إذا حصل فعلاً اختل التوازن المحاسبي بين الإيرادات والمصروفات في كل سنة وهذا أمر يتعارض مع أصول المحاسبة السليمة .

ذكرنا أن الجهة الحكومية قد تدفع مبلغ الإعانة للنادي ليصرف منها علي نواح معينة وأن تقدم حساباً مستقلاً بذلك في ختام كل سنة ، ففي هذه الحالة يخصص حساب مستقل لمقدار الإعانة في البنك وتثبت العمليات في نفس

الدفاتر المحاسبية التي يثبت فيها النادي باقي عملياته علي أن تفتش حسابات مستقلة ترحل اليها منافذ الصرف المتعلقة بالإعانة ، وهكذا يمكن في ختام السنة استخراج ما صرف خصما علي الإعانة جملة وتفصيلا . فإذا فرض أن مبلغ الإعانة في سنة ما ١٠٠٠٠ جنيه مثلا وأن مجموع ما حصل منها ٩٢٠٠ جنيه فمعني ذلك أن هناك فائضا يرحل مستقلا إلي السنة التالية . وفي هذه الحالة قد يظن البعض أنه لا حاجة لإثبات مبلغ الإعانة ومبلغ ما صرف منها في الحساب الختامي للنادي وهو حساب الإيرادات والمصروفات ، ولكن يبدو أنه ليس هنالك ما يلزم النادي بذلك وأنه من المفضل أن يضم الحساب الختامي ملخصا واضحا لجميع أوجه نشاطه إيرادا وصرفا ، وفي مثالنا السابق يظهر مبلغ الإعانة - وقدره ١٠٠٠٠ جنيه - بين الإيرادات وما صرف منها - ٩٢٠٠ جنيه - بين المصروفات كما يظهر حساب البنك الخاص بالإعانة مع أرصدة النقدية الأخرى .

٥ - إيراد الاستثمار :

تضع الجهة الإدارية شروطا لاستغلال فائض أموال النوادي فاشتترطت في هذا الصدد ألا يؤثر ذلك علي نشاط النادي وأن يزيد الفائض علي متوسط مصروفات ثلاث سنوات ، وأن يكون الاستغلال فسي السندات الحكومية و الأوراق المالية للهيئات التي تساهم فيها الحكومة أو التي توافق عليها الجهة الإدارية . وقد قصر المشرع الاستغلال في شراء عقارات علي الجمعيات التعاونية التي يؤسسها الأعضاء بعد الحصول علي الموافقات اللازمة من الجهات الرسمية .

وفي ضوء تلك الحدود يمكن للنادي استثمار فائض أمواله في الأوراق المالية أو العقارات بغرض إقامة مشروعات لصالح الأعضاء ويتم الشراء

باسمه ويودع إيراد الأوراق المالية في حسابه في البنك ، ويخصص لذلك حساب مستقل يظهر رصيده علي حدة مع الإيرادات في حساب الإيرادات والمصروفات . أما الاستثمار نفسه فيرحل إلي حساب مستقل ويظهر رصيده في الميزانية في جانب الأصول ، وفي آخر السنة تجرد العقارات والاستثمارات المملوكة ويحمل حـ/ الإيرادات والمصروفات بقيمة أي خفض في قيمة الاستثمارات عند الجرد سواء بالترحيل من حساب الاستثمار مباشرة أو بتكوين حساب مخصص خفض قيمة الأوراق المالية .

٦ - الحفلات :

يسمح للأندية باستخدام كافة الوسائل لتنمية إيراداتها ومن ذلك أقامه حفلات يحبيبها الفنانون في مكان عام ويسعى الأعضاء جاهدين في توزيع التذاكر بأسعار مرتفعة.

حفلة من هذا النوع إيراداتها ومصروفاتها ، ومن المتعين محاسبتها حصر كل من هذين العنصرين حصرا مفصلا ، مع ملاحظة أن ما يعتبر إيرادا للنادي هو فائض إيرادات الحفلة علي مصروفاتها . وللوصول إلي نتيجة الحفلة من ربح أو خسارة يفتح حساب عام الحفلة يجعل مدينا بمصروفاتها ودائنا بإيراداتها ، علي أن يرحل الرصيد إلي حساب الإيرادات والمصروفات ... ويكون إيرادا للنادي إذا زادت إيرادات الحفلة عن مصروفاتها ، وخسارة علي النادي إن كانت النتيجة عكسية . ومما يلاحظ في هذا الصدد أن الإيراد يرد إلي النادي تباعا قبل الحفلة أو بعدها عند محاسبة كل عضو علي قيمة ما وزعه من التذاكر التي في عهده ويودع ما يحصل أولا فأولا في البنك ، أما المصروفات فان عناصرها الرئيسية تسدد بشيكات وبالنسبة للمصروفات الصغيرة والنثرية قد يعهد إلي أحد الأعضاء بصرفها من مبلغ يعطي له " كعقدة " وليس نادرا في مثل هذه الحالات أن يصرف الأعضاء المشرفون علي تنظيم الحفلة مما يكونون قد جمعوه من ثمن التذاكر التي قاموا ببيعها .

وبعد الحفلة تبويب المصروفات والإيرادات وتثبت في الدفاتر المحاسبية
وفيما يلي مثال لحساب حفلة أقامها أحد الإثنية :

منه	حساب الحفلة السنوية	له
جنيته	جنيته	جنيته
	إلى حساب البنك	من حساب البنك
٣٥٠٠	كافدق	٢٠١٥٠
٩٢٠	مضريبة الملاهي	٨٥٠
٢٣٠٠	أتعاب فنانين	
١٠٠	إعلانات	
٦٩٢٠		٢١٠٠٠
	إلى حساب الصندوق	
٢٥٠	جوائز	
١٥٠	الفراشون	
٨٠	طبع تذاكر	
١٠٠	مكافآت الموظفين	
١٥٠	دقشوش	
١٢٠	بوسنة ونثرية	
٨٥٠		
٧٧٧٠	جملة تكاليف الحفلة	
١٣٢٣٠	إلى حساب الإيرادات والمصروفات	
٢١٠٠٠		٢١٠٠٠

يستنتج من هذا الحساب أن كل إيرادات الحفلة قد أودعت في البنك في تواريخ مختلفة أو في تاريخ واحد بعد تجميعها ، فيما عدا ٨٥٠ جنيهاً قد صرفت لها علي بعض شئون الحفلة أما باقي المصروفات فقد سددت بشيكات. ويبدو أن الحفلة قد أتت بإيراد صاف بلغ ١٣٢٣٠ جنيهاً ، وفي آخر السنة يظهر هذا المبلغ بين عناصر الإيرادات في حساب الإيرادات والمصروفات غير أنه لكي يعطي للأعضاء أكبر قدر من المعلومات لا يظهر مجرداً في الحساب الختامي بل تثبت في الخانة الفرعية جملة الإيراد مطروحاً منها جملة المصروفات ثم يستخرج الرصيد في الخانة الكلية علي النحو التالي، وزيادة علي هذا يرفق بالحساب الختامي كشف مفصل بعناصر مصروفات الحفلة :

الحساب الختامي

حـ / الإيرادات والمصروفات

الإيرادات

جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
الحفلة السنوية:				
الإيرادات	٢١٠٠٠			
المصروفات (كما	٧٧٧٠			
بكشف مستقل)				
		١٣٢٣٠		

٢ - البوغيه :

يعد في النادي عادة بوفيه خاص لخدمة الأعضاء ، وقد يؤجر لشخص ما بايجار شهري أو سنوي ثابت يعتبر إيرادا للنادي ، كما قد يتولى النادي نفسه إدارته .

ففي حالة التأجير يفتح حساب خاص باسم " إيجار البوفيه " يجعل دائننا بما يحصل ، وفي آخر السنة يرحل إلي الحساب الختامي جملة الإيجار السنوي وهي قد تزيد أو تقل عن المبلغ المحصل ، ويظهر الرصيد في الميزانية . ويلاحظ أن هذا الحساب هو عكس حساب إيجار العقار المعروف في المنشآت التجارية سواء في طبيعته أو في نتائجه . فإذا فرض مثلا أن النادي في البوفيه بإيجار شهري ٥٠٠٠ ج يدفع مقدما كل ثلاث شهور ابتداء من أول يناير وأن المستأجر قد دفع مع القسط الأول تأمينا قدره ١٥٠٠٠ جنيه وأنه تخلف عن سداد القسط الأخير المستحق في أول أكتوبر ولكنه عاد فدفع المبلغ المتأخر مع القسط الأول في السنة التالية : فإن الحسابات تبدو كما يلي :

حساب إيجار البوفيه			منه		
له		جنيه			جنيه
١/١	من حساب البنك	١٥٠٠٠	١٢/٣١	إلي حساب	٦٠٠٠٠
٤/١	من حساب البنك	١٥٠٠٠		الإيرادات	
٧/١	من حساب البنك	١٥٠٠٠		والمصروفات	
١٢/٣١	رصيد مدين (الميزانية)	١٥٠٠٠			
		٦٠٠٠٠			٦٠٠٠٠

حساب تأمين إيجار البوفيه

حساب تأمين إيجار البوفيه			جنيه		
	من حساب البنك	جنيه		رصيد	١٥٠٠٠
١/١		١٥٠٠٠	١٢/٣١	دائن (الميزانية)	
		١٥٠٠٠			١٥٠٠٠

وإذا فرض أن المستأجر لم يستطيع الوفاء بالتزاماته فالفي
يقدر ، صانعو النادي مبلغ التأمين سداداً للإيجار المستحق واثبت هذا بقيد يجعل
في حساب التأمين مديناً وحساب إيجار البوفيه دائناً بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيهها .
أما إذا كان النادي هو الذي يتولى إدارة البوفيه فإن الأمر يتطلب
مجموعة حسابات مفصلة . تشبه تلك التي تكون عادة في منشأة عامة
للمشروبات " قهوة " فتحصر المشتريات والمبيعات والمصروفات ، ويعد في
النهاية حساب ختامي لهذا النشاط المستقل تستخرج منه نتيجته من ربح أو
خسارة ، ثم ترحل هذه النتيجة بدورها إلى حساب الإيرادات والمصروفات على
النحو الذي سبق بيانه بالنسبة لبند " الحفلات " .

١٠ - الإيرادات متنوعة :

هناك أنواع متعددة من الإيرادات محدودة القيمة ، قد يخصص لكل منها
حساب وقد تجمع في حساب واحد ، ويفضل بالنسبة لها أن يكون لها حساب
واحد نو خانات تخصص خانة لكل نوع من تلك الإيرادات .
ومن أمثلة هذه الإيرادات : -

(أ) رسم استعمال التليفون ، فيدفع العضو ٢٥ قرشاً مثلاً عن كل مكالمة خاصة
بواسطة تليفون النادي . ويفضل أن تظهر حصيلة هذا الإيراد مطروحة من
رصيد النادي من المصروفات وهو " التليفون " .

(ب) رسم ألعاب ، فقد يحدد أجر عن كل ساعة يستخدم فيها البلياردو أو البينج
بونج ولغير ذلك .

(ج) رسم استحمام ، فقد يحصل من العضو ٢ جنيه مثلاً مقابل المحافظة على
سنة استحمامه في حمام السباحة بالنادي .

(د) اشتراك رياضي ، فقد يقرر رسم إضافي يدفعه العضو سنوياً لممارسة
رياضته المفضلة تحت إشراف مدربين فنيين .

عناصر المصروفات الخاصة

إن المصروفات في الأنشطة عادية مثل المصروفات في المنشآت التجارية تقسم إلى قسمين رئيسيين هما : مصروفات رأسمالية ومصروفات إيرادية .
وهذا لا يختلف في توجيهه المحاسبي عما سبق شرحه بالنسبة للمنشآت التجارية العادية .

قد ترى المنشآت الاجتماعية أن تمتلك مبانيها التي تزاوّل فيها نشاطها وسواء أكانت هذه المباني مستأجرة أو مملوكة فلا بد من تأثيثها بالأثاث المناسب ، وقد يتطلب العمل فيها أن يكون لها سيارة أو أكثر للنقل أو الانتقال إلى غير ذلك من عناصر الأصول الثابتة المعروفة . ويقدر لهذه الموجودات إن وجدت اهلاك سنوي يحسب بنفس الأسس المعروفة .

أما المصروفات الإيادية في النوادي فتقسم بدورها إلى قسمين أيضاً وهما :

- (أ) مصروفات على الخدمات الاجتماعية التي قامت المنشآت أساساً لأدائها .
- (ب) مصروفات إدارية عادية .

(أ) مصروفات الخدمات الاجتماعية :

تختلف هذه المصروفات من منشأة لأخرى تبعاً للغرض الذي كونت من أجله ففي ناد كننادي القضاة مثلاً لا يعدو نشاطه الاجتماعي توفير الأمكنة المريحة لجلوس أعضائه وإقامة حفلات سمر أو حفلات شاي خاصة في مناسبات مختلفة ، وتوفير الألعاب الخفيفة الداخلية للتسلية ، وتنظيم بعض المحاضرات والندوات العلمية وما إلى ذلك ، وإنه ليصعب في مثل هذه الحالة التفريق بين مصروفات الخدمات الاجتماعية والمصروفات الإدارية . أما في

نادي رياض كنادي الجزيرة الرياضي فمصرفوات الخدمات الاجتماعية عديـ
وملحوظة ، فهناك إصلاح الملاعب وصيانتها ، ومياه أحواض السباحة
وأدوات الألعاب المختلفة السريعة الاستهلاك ، وتنسيق الحدائق ، وتنظيم
المباريات بين الأعضاء وتدريبهم وما إلى هذا .

(ب) المصروفات الإدارية :

إن حدود المصروفات الإدارية في النوادي هي نفسها في المنشآت
التجارية . إنها تتضمن بوجه عام كل ما عدا تكلفة الخدمات الاجتماعية فتشمل
كل مصروف لا تتضح تبعيته المباشرة لهذه الخدمات ، مثل الإيجار ، وعوائد
الأملك ، ومهايا الموظفين الإداريين ككتبة الحسابات والأرشفيف والخدم
ونحوهم ، والإضاءة والمياه ، والتليفون ، والبريد ، ومصروفات البنك ،
والانتقالات ، وترميم المباني والأثاث ونحو ذلك .

يتعين علي المحاسب في النوادي إذا أن يتوخى الدقة الفنية في توجيه
المصروفات إلي حساباتها الصحيحة حتى يمكن استخراج صورة سنوية
واضحة صحيحة لجهودها ونشاطها . فيظهر في الحساب الختامي ما صرف
علي كل وجه من أوجه النشاط الاجتماعي وما صرف علي الناحية الإدارية
العامه ، ولذلك يحرص المحاسب علي تحميل كل نشاط بمصروفاته المباشرة
كلها ومن ذلك أنه إذا كان من أغراض النادي مثلاً أداء خدمة تعليمية لأبناء
الأعضاء (مجموعات تقوية) وجب أن يتحمل هذا البند إهلاك الأدوات
التعليمية المستخدمة في المدرج والأثاث ومكافأة المدرسين إلي غير ذلك من
عناصر التكلفة .

مجموعة الدفاتر

تعد المنشأة الاجتماعية مجموعة دفاتر مالية والتي يتطلبها عملها والتي يمكن أن يشترك فيها في نهاية السنة الحساب الختامي.

والدفاتر التنظيمية تختلف في نوعها وتنسيقها من منشأة لأخرى ، فإذا هناك أعضاء يلزمون بدفع رسوم واشتراكات وجب تخصيص دفتر لهذا الغرض يتضمن خانات لإثبات البيانات المنصوص عليها في القانون واللائحة.

أما الدفاتر المالية فهي على وجه العموم :

- (أ) دفتر يومية عامة .
 - (ب) دفتر أستاذ .
 - (ج) دفتر مخزن ، إذا كانت المنشأة تشتري لتنفيذ أغراضها كميات من أصناف معينة لتوزيعها أو استهلاكها ، وتخصص صفحة أو أكثر في الدفتر لكل صنف يثبت فيها الكميات المشتراة فالكميات المسحوبة فالرصيد المتبقي بعد كل سحب .
 - (د) دفتر صندوق مصروفات نثرية .
- أما دفتر اليومية العامة فقد يكون على النمط العادي المعروف ، غير أنه نظراً لأن العمليات المحاسبية في المنشأة الاجتماعية محدودة وقليلة نسبياً فإنه يفضل أن تكون من النوع المعروف باسم " اليومية الأمريكية " إذ يستغني بها عن فتح الكثير من الحسابات كحسابات الخزينة والبنك والخدمات الاجتماعية . ويتضمن الدفتر عدة خانات - حوالي ١٥ خانة - تنقسم كل منها إلى خانتين فرعيتين (مدين ودائن) فتخصص خانة لكل حساب رئيسي

ويقتضي هذا أن يحدد المحاسب منذ البداية تلك الحسابات ، ولنضرب مثلا أنفسه في أحد النوادي الرياضية كانت الحسابات الرئيسية هي :

١ - حساب الصندوق .

٢ - حساب البنك .

٣ - الإيرادات ، ومصادرهما :

أ- رسوم العضوية .

ب - الاشتراكات .

ج - إعانات حكومية .

د - تبرعات .

٤ - الأنشطة الرياضية : وتشمل : -

أ- كاراتيه .

ب- حمامات سباحة .

ج- تنس .

د- اسكواش .

٥ - المصروفات الإدارية ، وهي تنفرع إلى فروعها العديدة المعروفة .

٦ - الحسابات الجارية ، ويخصص حساب فرعي من ذلك لكل حساب .

٧ - حساب الاستثمارات ، لإثبات الأوراق المالية التي تستثمر فيها المنشأة فائض أموالها

٨ - الموجودات الثابتة ، وهي تنفرع إلى :

(أ) الأثاث . (ب) المباني . (ج) الحدائق .

٩ - حساب متجمع زيادة الإيرادات على المصروفات .

فإذا فرض أن دفتر اليومية الأمريكية يحتوي على ١٥ خانة أمكن للمحاسب في مثالنا أن يخص خانة لكل حساب رئيسي من الحسابات التسعة سالفة الذكر ، وأكثر من هذا فإنه في سبيل توفير جهد الترحيل إلى دفتر الأستاذ

يمكنه أن يخصص أربع خانات للإيرادات وثلاث خانات للأنشطة الرياضية ...
أي خانة لكل فرع منها . وعلى هذا لا يرحل المحاسب إلى حسابات الأستاذ إلا
تفصيل كل من حساب المصروفات الإدارية والحسابات الجارية . وحساب
الأصول الثابتة . وتبدو صفحة اليومية فهي مثالنا
(متضمنة بعض الحسابات) كما يلي : -

الآلاف	مروقات إدارية			إعانات		التبرعات		رسوم عقارية		البلد	الحساب	أرقام المستندات			البلد	التاريخ
	دنانير	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار			البلد	الإرسال	أذن القبول		
شبه	شبه	شبه	شبه	شبه	شبه	شبه	شبه	شبه	شبه	شبه	شبه					
																٥ أفراس
																١ أفراس
																١ أفراس
																١ أفراس
																١ أفراس
																١ أفراس
																١ أفراس

وفي آخر الصفحة تجمع الخانات رأسياً، وللتحقق من صحة الإجابات يعد ميزان مراجعة بالجمع لجميع للصفحة وترجل مجاميع الحسابات "مدین" و "دائن" إلى الصفحة التالية، وهكذا صفحة بعد أخرى حتى نهاية السنة المالية

الآتي بيان حساب الإيرادات والمصروفات لنادي التجار بين عن سنة ١٩٩٩ .

جنيه	جنيه	جنيه
١٢٠٠٠	إلى المـهايا	من الحفلات
	والمرتبات	
٢٤٠٠٠	إلى الإيجار	إيراد ٣٥٠٠٠
٢٥٠٠	إلى اشتراك التليفون	مصرف ٢٠٠٠٠
١٨٠٠	إلى النور والمياه	١٥٠٠٠
٦٠٠٠	إلى إهلاك الأثاث	من الرحلات
٥٧٠٠٠	إلى احتياطي رأس	إيراد ٢٠٠٠٠
	المال	مصرف ١٥٠٠٠
		٥٠٠٠
		٦٠٠٠٠
		٢٠٠٠
		٣٣٠٠
		الأوراق المالية
١٠٣٣٠٠		١٠٣٣٠٠

وقدمت إليك المعلومات الآتية :

- ١ - عدد أعضاء النادي ٤٠٠ عضو منهم ٢٠٠ عضو مضي علي تخرجهم أكثر من ١٠ سنوات والاشتراك السنوي لكل منهم ٢٠٠ جنيه و ٢٠٠ عضو مضي علي تخرجهم أقل من ١٠ سنوات والاشتراك السنوي لكل منهم ١٠٠ جنيه .

- ٢ - وجد أن ١٠ أعضاء من الفريق الأول قاموا بسداد اشتراك سنتي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ وأن هناك اشتراكات كانت مستحقة على ١٥ عضواً من الفريق الثاني في أول ١٩٩٩ عن سنة ١٩٩٨ . كما وجد أن هناك اشتراكات عن ١٩٩٩ لازالت مطلوبة من ٨ أعضاء من الفريق الأول و ١٠ أعضاء من الفريق الثاني وذلك في آخر ديسمبر ١٩٩٩ .
- ٣ - وجد أن مرتب كاتب الحسابات وقدره ٣٠٠ جنيه شهرياً لم يدفع عن الربع الأخير من سنة ١٩٩٩ كما أن مرتب البواب عن شهر ديسمبر ١٩٩٨ وقدره ٨٠ جنيهها قد دفع في يوم ١٠ يناير ١٩٩٩ . وجد أن عقد الإيجار محرر لمدة ٣ شهور قابلة للتجديد ويدفع مقدماً وأن آخر قسط قد سدد للجهة المالكة في أول ديسمبر ١٩٩٩ .
- ٤ - وجد أن رصيد الأثاث في أول يناير ١٩٩٩ ٤٠٠٠٠ جنيه وفي آخر ديسمبر ١٩٩٧ ٧٤٠٠٠ جنيه بعد الإهلاك .
- ٥ - وجد أن النقدية بالبنك في أول يناير ١٩٩٩ ٢٠٠٠٠ ج وأن الأوراق المالية في ذلك التاريخ ١٠٠٠ ج .
- ٦ - وجد أن تأمين التليفون قد زيد عن رصيده في سنة ١٩٩٨ وقدره ٢٠٠ جنيه بمبلغ ٢٠٠ جنيه أخرى دفعت خلال سنة ١٩٩٩ .
- والمطلوب إعداد ما يأتي :
- ١ - حساب احتياطي رأس المال للنادي في أول يناير ١٩٩٩ .
 - ٢ - حساب الاشتراكات عن سنة ١٩٩٩ .
 - ٢ - حساب المقبوضات والمنفوعات عن السنة المذكورة .
 - ٤ - الميزانية العمومية كما تظهر بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩٩ .

(١)

الأتي بيان المقبوضات والمدفوعات لفنادي موظفي

شركة السكر عن سنة ١٩٩٨ المالية

إلى الرصيد ٩٨/١/١ :

من المشتريات :		إلى الرصيد ٩٨/١/١ :	
الكافيتريا	١٢.٠٠٠	نقدية بالخزينة	٦.٠٠٠
المطعم	١٦٦.٠٠٠	نقدية بالبنك الأهلي	١٣٥.٠٠٠
	٢٨٦.٠٠٠		١٤١.٠٠٠
من الأثاث :		إلى المبيعات :	
الكافيتريا	١٢.٠٠٠	الكافيتريا	٢٣.٠٠٠
المطعم	١.٠٠٠	المطعم	٢٨.٠٠٠
	٢٢.٠٠٠		٥١.٠٠٠
من التجهيزات :		الاشتراكات :	
الكافيتريا	٤.٠٠٠	عن سنة ٩٧	٢.٠٠٠
المطعم	٢.٠٠٠	عن سنة ٩٨	١١.٠٠٠
	٢٤.٠٠٠	عن سنة ٩٩	٤.٠٠٠
مصرفات عمومية	٢٤.٠٠٠		١١٦.٠٠٠
الرحلات	٨.٠٠٠	رحلات	٦.٠٠٠
الحفلات	٢٢.٠٠٠	حفلات	١٨.٠٠٠
حجرة الأكلاب	٢٥.٠٠٠	تبرعات :	
المحاضرات	١٢.٠٠٠	من شركة السكر	٦.٠٠٠
من الرصيد ٩٨/١٢/٣١		من نادي شريف	٣.٠٠٠
نقدية بالخزينة	٨.٠٠٠		٩.٠٠٠
نقدية بالبنك الأهلي	٢٩٠.٠٠٠	إلى حجرة الأكلاب	١٢.٠٠٠
	٣٩٨.٠٠٠		
	١٢١٧.٠٠٠		١٢١٧.٠٠٠

ولقد قدمت إليك المعلومات الآتية :

- ١ - عدد أعضاء النادي ٦٠٠ عضو والاشتراك السنوي ٢٠٠ جنيه . وفي أول يناير ١٩٩٨ ظهر أن هناك اشتراكات متأخرة من سنة ١٩٩٧ على ١٥ عضوا واشتراكات كانت مقبوضة مقدما من ٣٠ عضوا عن سنة ١٩٩٨ .
- ٢ - إيجار النادي عن شهري نوفمبر وديسمبر ١٩٩٨ بواقع ٥٠٠٠ جنيه شهريا سددت في شهر يناير ١٩٩٩ ، وتقسم المصروفات العمومية بين النادي والكافيتريا والمطعم بنسبة ١:١:٣ على التوالي .
- ٣ - تقرر استهلاك الأثاث بواقع ١٠% سنويا والتجهيزات بواقع ٢٠% سنويا مع العلم بأن المشتري خلال السنة يحسب له استهلاك نصف سنة فقط .
- ٤ - دفع لمتعهد الحفلات ١٢٠٠٠ جنيه وذلك تحت حساب حفلة ستقام في أوائل يناير ١٩٩٩ .
- ٥ - قدرت البضاعة في أول يناير ١٩٩٨ كما يلي :
٢٥٠٠٠ جنيه الكافيتريا - ٦٠٠٠ جنيه المطعم
وفي ١٩٩٨/١٢/٣١ كما يلي :
٤٥٠٠٠ جنيه الكافيتريا - ١٢٠٠٠ جنيه المطعم .
- ٦ - كانت باقي الأصول في أول يناير ١٩٩٨ كما يلي :
الأثاث : ٢٥٠٠٠ جنيه الكافيتريا ، ٣٠٠٠٠ ج المطعم ، ٨٥٠٠٠ ج النادي .
التجهيزات : ٦٠٠٠ ج الكافيتريا ، ١٠٠٠٠ ج المطعم .
التأمينات : ٦٠٠٠ ج .
والمطلوب :
- ١ - إعداد حسابات الاشتراكات عن سنة ١٩٩٨ .
- ٢ - حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر لكل من الكافيتريا والمطعم عن سنة ١٩٩٨ .
- ٣ - حساب الإيرادات والمصروفات عن سنة ١٩٩٨ .

٤ - الميزانية العمومية للنادي كما تظهر في ١٢/٣١/١٩٩٩ .

(٣)

جاء في لائحة نادي تجارة عين شمس ما يلي : -

- ١ - تنتهي السنة المالية للنادي في ٣٠ سبتمبر من كل سنة .
 - ٢ - يدفع العضو رسم دخول قدره ٢٠ جنيه للخريج و ١٠ جنيه للطالب .
 - ٣ - يدفع العضو بخلاف رسم الدخول اشتراكا سنويا قدره ٤٠ جنيه للخريج و ١٠ جنيه للطالب .
- وبتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٩٨ أعد النادي الحساب الختامي التالي :

جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
رصيد النقديّة لى	٢٠٠٠٠	رصيد النقديّة لى	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
١٩٩٨/١٠/٢١	٨٠٠٠	١٩٩٨/١٠/٢١	٨٠٠٠	٨٠٠٠
بنك مصر	١٩٠٠٠	بنك مصر	١٩٠٠٠	١٩٠٠٠
الصندوق	١٢٠٠	الصندوق	١٢٠٠	١٢٠٠
عده المصروفات الثرية	١٠٠	عده المصروفات الثرية	١٠٠	١٠٠
رسم نفول	١٠٠٠	رسم نفول	١٠٠٠	١٠٠٠
خريجون عدد ٥٠	١٠٠٠٠	خريجون عدد ٥٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
طلبة عدد ١٠٠٠	١١٠٠٠	طلبة عدد ١٠٠٠	١١٠٠٠	١١٠٠٠
اشتراكات	٣٦٠٠٠	اشتراكات	٣٦٠٠٠	٣٦٠٠٠
إيرادات متنوعة	٨٥٠	إيرادات متنوعة	٨٥٠	٨٥٠
غرف الأكاب	٢٦٠٠	غرف الأكاب	٢٦٠٠	٢٦٠٠
حفلة النادي	٢٧٠٠	حفلة النادي	٢٧٠٠	٢٧٠٠
الرحلات	٤٠٠٠	الرحلات	٤٠٠٠	٤٠٠٠
تبرعات هبات	١٥٠	تبرعات هبات	١٥٠	١٥٠
مكالمات تليفونية	١٢٠٠	مكالمات تليفونية	١٢٠٠	١٢٠٠
إيجار و تأمين البوابة	١٨٠٠	إيجار و تأمين البوابة	١٨٠٠	١٨٠٠
مجلة النادي	١٨٠٠	مجلة النادي	١٨٠٠	١٨٠٠
رصيد النقديّة لى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٨	٢٢٠٠٠	رصيد النقديّة لى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٨	٢٢٠٠٠	٢٢٠٠٠
بنك مصر	٨٠٠	بنك مصر	٨٠٠	٨٠٠
الصندوق	٢٠٠	الصندوق	٢٠٠	٢٠٠
عده المصروفات الثرية	٢٢٠٠٠	عده المصروفات الثرية	٢٢٠٠٠	٢٢٠٠٠
٨٥٨٠٠	٨٥٨٠٠	٨٥٨٠٠	٨٥٨٠٠	٨٥٨٠٠